الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حماة
كلية الاقتصاد
قسم التمويل والمصارف

دور المساعدات الخارجية الموجهة إلى القطاع الزراعي وأثرها في النشاط الاقتصادي الزراعي في سورية

بحث علمي مقدم للحصول على درجة الماجستير في التمويل والمصارف

إعداد

هدى كمال جعمور

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد جمال طقطق
أستاذ في قسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد
جامعة حماة

1446-1445 هـ

2024 -2025 م

قـــرار لجنـــــة الحكـــــم والمناقشـــــة

استناداً إلى قرار مجلس الشؤون العلمية بجامعة حماة رقم /440/ المتخذ بالجلسة رقم /24/ للعام الدراسي 2023/2024 المنعقدة بتاريخ 7 /ربيع الأول/ 1446 هـ الموافق 10 /9/ 2024 القاضي بتشكيل لجنة الحكم والمناقشة لرسالة الماجستير التي قدمتها الطالبة هدى جمعور في قسم التمويل والمصارف اختصاص التمويل والمصارف بعنوان:

دور المساعدات الخارجية الموجهة إلى القطاع الزراعي وأثرها في النشاط الاقتصادي الزراعي في سورية .....

وبعد عرض الرسالة وسردها ومناقشتها اجتمعت لجنة الحكم والمناقشة بتاريخ 2024/10/13 م وبعد المداولة قررت اللجنة ترشيح طالبة الدراسات العليا هدى جمعور لنيل درجة الماجستير في اختصاص التمويل والمصارف

وبتقدير عام لدرجة الماجستير: جيد جداً بمعدل: /81/ إحدى وثمانون درجة .

وتوصي اللجنة بصرف تكاليف طباعة الأطروحة على نفقة الجامعة نظراً للجهد الذي بذله الطالب والتكاليف التي تكبدها إضافة إلى تناوله موضوعاً حساساً من الناحية الاقتصادية.

أعضاء اللجنة	التوقيع
الدكتور محمد جمال طعمة أستاذ في كلية الاقتصاد - جامعة حماة	.....
الدكتورة. اسراء خلف أستاذ مساعد في كلية الاقتصاد - جامعة حماة	.....
الدكتور عثمان نقار أستاذ مساعد في كلية الاقتصاد - جامعة حماة	.....

SYRIAN ARAB REPUBLIC
HAMA- UNIVERSITY
Faculty of Economics

الجمهورية العربية السورية
جامعة حماه
كلية الاقتصاد

السيد الدكتور عميد كلية الاقتصاد في جامعة حماة

بعد الاطلاع على النسخة المعدلة من رسالة الماجستير المقدمة من قبل الطالبة هدى جعمور المرشحة لنيل درجة الماجستير في التمويل والمصارف من قسم التمويل والمصارف وهي بعنوان :

دور المساعدات الخارجية الموجهة إلى القطاع الزراعي وأثرها في النشاط الاقتصادي الزراعي في سورية

"The Role of Foreign Aid Directed to the Agricultural Sector and its Impact on Agricultural Sector Economic Activity in Syria"

نفيدكم بأن الرسالة بشكلها الحالي قد استوفت التعديلات التي أشارت إليها لجنة الحكم والمناقشة التي عقدت بتاريخ 2024/10/13 وتعتبر الرسالة جاهزة للطباعة بشكل نهائي.

رئيس لجنة الحكم	عضو لجنة الحكم	عضو لجنة الحكم	رئيس القسم
أ.د محمد جمال طقطق	د.عثمان نقار	د.أسمهان خلف	أ.د. هزاع مفلح

SYRIAN ARAB REPUBLIC
HAMA- UNIVERSITY
Faculty of Economics

الجمهورية العربية السورية
جامعة حماه
كلية الاقتصاد

تصريح

أصرح بأن هذه الدراسة التي بين أيديكم والموسومة بعنوان:

دور المساعدات الخارجية الموجهة إلى القطاع الزراعي وأثرها في النشاط الاقتصادي الزراعي في سورية

"The Role of Foreign Aid Directed to the Agricultural Sector and its Impact on Agricultural Sector Economic Activity in Syria"

هي نتيجة بحث علمي قمت به لنيل درجة الماجستير في التمويل والمصارف، وأن هذا البحث لم يسبق أن قدم لأي شهادة، ولا هو مقدم حالياً للحصول على أي شهادة، وأي رجوع إلى بحث آخر في هذا الموضوع موثق في النص.

الطالبة

هدى كمال جعمور

SYRIAN ARAB REPUBLIC
HAMA- UNIVERSITY
Faculty of Economics

الجمهورية العربية السورية
جامعة حماه
كلية الاقتصاد

شـــــــهادة

نشهد بأن العمل المقدم بهذه الرسالة وهو بعنوان:

دور المساعدات الخارجية الموجهة إلى القطاع الزراعي وأثرها في النشاط الاقتصادي الزراعي في سورية

"The Role of Foreign Aid Directed to the Agricultural Sector and its Impact on Agricultural Sector Economic Activity in Syria"

هو نتيجة بحث علمي قامت به الطالبة هدى كمال جعمور لنيل درجة الماجستير في التمويل والمصارف بإشراف:

الأستاذ الدكتور محمد جمال طقطق

أستاذ في قسم الاقتصاد

كلية الاقتصاد – جامعة حماة

وأن أي رجوع إلى بحث آخر في هذا موضوع موثق في النص.

المشرف الرئيس

الأستاذ الدكتور محمد جمال طقطق

إلى عمادة كلية الاقتصاد بجامعة حماة

تصريح

مقدّمه: **الأستاذ ولاء كمال جعمور**، إجازة في الآداب – قسم اللغة العربيّة- جامعة البعث

تحية طيبة، أما بعد:

لقد قمت وعلى مسؤوليّتي الشخصية بالتدقيق اللغوي والنحوي لكامل محتوى هذا البحث المقدم لنيل درجة الماجستير في قسم التمويل والمصارف، الموسوم بعنوان:

دور المساعدات الخارجية الموجهة للقطاع الزراعي وأثرها في النشاط الاقتصادي الزراعي في سورية

الذي تقدّمت به طالبة الدراسات العليا **هدى كمال جعمور**.

يرجى التفضل بالاطلاع، وتقبلوا فائق التقدير والاحترام

2024/6/15

ولاء كمال جعمور

بسم الله الرحمن الرحيم

((وَقُل رَبِّ زِدْنِي عِلْماً))

الإهداء

إلى الرجل الكريم ...الذي صنع طفولتي بيديه الكريمتين ..بعد الله سبحانه وتعالى..

إلى الذي شق لنا في الصخر طريقاً كي نعبر ونصل إلى قمة المجد ..

دمتَ لي فخراً اسمو واعلو به..

أعظم رجل في حياتي "أبي الغالي".

إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها ..

إلى من سهرت الليالي تنير دربي ..

إلى من تشاركني أفراحي وأحزاني..

إلى أروع امرأة في الوجود نبع العطف والحنان ..

أمي متعها الله بالصحة والعافية.

إلى الذين ظفرت بهم هدية من الأقدار ..

إلى من شاركوني طفولتي وأحبوني بصدق..

أخواتي وأخي

إلى رفيق دربي ..أنيسي في دنيتي ..

مزيج من أب وأخ وصديق ..

إلى سند الحياة وظلها وعزها..

زوجي

إلى زينة حياتي ..ومصدر سعادتي ..

ابنتي

إلى الأخوات التي لم تلدهم أمي ..

اللواتي كانوا لي عوناً في مسيرتي..

صديقاتي

إلى كل من علمني حرفاً وساندني لإنجاز هذا العمل المتواضع

الباحثة

هدى كمال جعمور

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم،والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي المشرف :

الأستاذ الدكتور محمد جمال طقطق

على تفضله بالإشراف على هذا العمل لنيل درجة الماجستير ، ولقد كان لتوجيهاته السديدة ونصائحه القيمة الفضل الكبير في إنجاز هذا البحث .

كما أتوجه بالشكر إلى أساتذتي الكرام أعضاء لجنة الحكم والمناقشة الدكتورة أسمهان خلف، والدكتور عثمان نقار على تفضلهما بقراءة هذه الرسالة وتقديم آرائهم وملاحظتهم البنّاءة .

وأخيراً أتقدم بالشكر لكل من كان عوناً لي في اتمام رسالتي فجزاهم الله عني كل الخير ووفقهم لما يحبه ويرضاه .

الباحثة

هدى كمال جعمور

الـمـلـخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر المساعدات الخارجية الزراعية في النشاط الاقتصادي الزراعي (الناتج المحلي الزراعي ، والصادرات من الإنتاج الزراعي) ، خلال الفترة الممتدة من عام 2011م حتى عام 2020م ، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي ، والاعتماد على الأساليب الإحصائية المناسبة (الانحدار الخطي البسيط) لتحليل البيانات وتفسيرها للوصول إلى نتائج ومقترحات ، ولاختبار الفرضيات تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS ، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

1- جاءت المساعدات في فترات حرجة للنشاط الزراعي و أسهمت في الحد من الاختلالات التي تعرض لها فلولاها كانت قد استمرت حالة الأمن الغذائي في سورية بالازدياد سوءاً على مدار السنوات السابقة.
2- يوجد أثر للمساعدات الخارجية في الناتج المحلي الزراعي ، و بلغ معامل الارتباط بين المساعدات الخارجية والناتج المحلي الزراعي 96% وهو ارتباط قوي ، ومعامل التحديد بلغ 95% أي أن المعادلة كاملة تفسر 95% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الزرعي و أن العلاقة بين المساعدات الخارجية والناتج المحلي الزراعي هي علاقة طردية.

3- يوجد أثر للمساعدات الخارجية في الصادرات من الإنتاج الزراعي، و بلغ معامل الارتباط بين المساعدات الخارجية و الصادرات من الإنتاج الزراعي 99.6% وهو ارتباط قوي ، ومعامل التحديد بلغ 99% أي أن المعادلة كاملة تفسر 99% من التغيرات الحاصلة في الصادرات من الإنتاج الزرعي ،و أن العلاقة بين المساعدات الخارجية و الصادرات من الإنتاج الزراعي هي علاقة طردية.

المحتويات	رقم الصفحة
الإطار العام للبحث	**12-1**
• المقدمة	**1**
• مشكلة البحث	**3**
• أهمية البحث	**3**
• أهداف البحث	**4**
• فرضيات البحث	**4**
• منهج البحث	**5**
• متغيرات البحث	**5**
• حدود البحث	**5**
• مجتمع البحث وعينته	**5**
• متغيرات البحث	**6**
• الدراسات السّابقة	**9-6**
• مساهمة البحث	**9**
الفصل الأول : المساعدات الخارجية	**32-10**
مقدمة	**11**
المبحث الأول : مفهوم وأنواع المساعدات	**19-12**

مفهوم المساعدات الخارجية	**14-12**
1-1-1- أنواع المساعدات الخارجية	**19-14**
1-1-2- **المبحث الثاني: دوافع ومزايا وعيوب المساعدات**	**28-20**
تمهيد	**20**
1-2-1- دوافع المساعدات الخارجية	**24-21**
1-2-2- مزايا وعيوب المساعدات	**28-25**
المبحث الثالث: الأنواع المختلفة للمساعدات وأثرها في النمو الاقتصادي	**32-29**
تمهيد	**29**
1-3-1أثر المنح والقروض الميسرة في النمو	**29**
1-3-2- أثر المساعدات الثنائية والمتعددة في النمو	**30**
3.3.1 أثر المساعدات الفنية في النمو	**30**
4.3.1 أثر المساعدات العينية (الغذائية) في النمو	**31**
5.3.1 أثر المساعدات المقيدة في النمو	**31**
6.3.1 أثر تعدد الجهات المانحة في النمو	**32**
الفصل الثاني : القطاع الزراعي	**63-33**
مقدمة	**34**
المبحث الأول: النشاط الاقتصادي الزراعي	**43-35**
تمهيد	**35**

2-1-1- مفهوم النشاط الاقتصادي	**40-35**
2-1-2-أهمية الزراعة	**43-40**
المبحث الثاني:السياسات الزراعية	**50-44**
تمهيد	**50**
2-2-1 أنواع السياسات الزراعية	**46-45**
2-2-2-دور السياسات الزراعية في سورية	**50-46**
المبحث الثالث: مساهمة الزراعة في الاقتصاد السوري	**63-51**
تمهيد	**51**
2-3-1- مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.	**55-51**
2-3-2- مساهمة الزراعة في الصادرات.	**59-56**
2-3-3- مساهمة الزراعة في العمالة والتشغيل .	**61-60**
2-3-4-مساهمة الزراعة في الأمن الغذائي .	**63-62**
الفصل الثالث :تحليل متغيرات الدراسة	**82-64**
مقدمة	**64**
المبحث الأول :تحليل متغيرات النشاط الزراعي.	**68-65**
3-1-1 تحليل الناتج المحلي الزراعي .	**66-65**
3-1-2 تحليل الصادرات من الإنتاج الزراعي	**68-67**
المبحث الثاني : المساعدات الخارجية والجهة المقدمة لها.	**77-69**

تمهيد	**69**
3-2-1 دور منظمة الأغذية والزراعة(الفاو)في سورية.	**72-70**
3-2-2 تحليل المساعدات الخارجية .	**77-73**
المبحث الثالث: العلاقة بين المساعدات الخارجية والنشاط الاقتصادي الزراعي.	**82-78**
3-3-1 المساعدات الخارجية والناتج المحلي الزراعي .	**80-78**
3-3-2 المساعدات الخارجية والصادرات من الإنتاج الزراعي .	**82-81**
الفصل الرابع : الدراسة التطبيقية	**96-83**
المبحث الأول : قياس أثر المساعدات الخارجية في النشاط الاقتصادي الزراعي .	**96-83**
4-1-1 مجتمع وعينة الدراسة	**83**
4-1-2 اختبار الفرضيات وتفسير النتائج	**83**
4-1-2-1 تحديد أثر المساعدات الخارجية في الناتج المحلي الزراعي.	**90-84**
4-1-2-2 تحديد أثر المساعدات الخارجية في الصادرات من الإنتاج الزراعي.	**96-91**
النتائج	**97**
المقترحات	**98**
المراجع	**106-99**

قائمة الرسوم و الأشكال البيانية والمخططات		
رقم الشكل	البيان	رقم الصفحة
1.2	تقسيمات قطاعات الناتج المحلي الإجمالي	52
2.2	نسبة بعض الصادرات الزراعية لإجمالي الصادرات من الإنتاج الزراعي.	59
1.3	قيمة الناتج المحلي الزراعي	66
2.3	قيمة الصادرات من الإنتاج الزراعي	68
1.3	قيمة المساعدات الخارجية	75
.2.3	العلاقة بين المساعدات والناتج المحلي الزراعي	79
3.3	العلاقة بين المساعدات والصادرات من الإنتاج الزراعي	82
1.4	شكل الانتشار للبواقي مع القيم المقدرة	89
2.4	شكل الانتشار للبواقي مع القيم المقدرة	94

قائمة الجداول

رقم الجدول	البيان	رقم الصفحة
1.2	قيمةالناتج المحلي حسب القطاعات بالأسعار الثابتة لعام 2000	54-53
2.2	نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي	55
3.2	نسبة مساهمة الصادرات الزراعية من اجمالي الصادرات من الإنتاج الزراعي.	58
4.2	نسبة المشتغلين في الزراعة	60
1.3	قيمة الناتج المحلي الزراعي بالأسعار الثابتة	65
2.3	قيمة الصادرات من الإنتاج الزراعي	67
3.3	حجم المساعدات الخارجية للفترة (2011-2020)	74
4.3	ميزانية المشاريع الزراعية لعام 2018	76
5.3	ميزانية المشاريع الزراعية لعام2019	77

6.3	العلاقة بين المساعدات والناتج المحلي الزراعي	78
7.3	العلاقة بين المساعدات والصادرات من الإنتاج الزراعي	81
1.4	البيانات الربعية للناتج والمساعدات للفترة (2011-2020)	85
2.4	معامل الارتباط بين المساعدات والناتج الزراعي	87
3.4	معامل الارتباط بين المساعدات والناتج الزراعي بعد ادخال نموذج(3)AR	87
4.4	توصيف البواقي (المساعدات والناتج الزراعي) بعد ادخال نموذج (3)AR	88
5.4	التوزيع الطبيعي للبواقي (المساعدات والناتج الزراعي) بعد ادخال نموذج(3)AR	89
6.4	معامل الانحدار(المساعدات والناتج الزراعي) بعد ادخال نموذج(3)AR	90
7.4	معادلة الانحدار كاملة (المساعدات والناتج الزراعي) بعد ادخال نموذج(3)AR	90
8.4	البيانات الربعية للصادرات من الإنتاج الزراعي	91

9.4	معامل الارتباط بين المساعدات والصادرات من الإنتاج الزراعي	93
10.4	معامل الارتباط بين المساعدات والصادرات من الإنتاج الزراعي بعد ادخال نموذج(3)AR	93
11.4	توصيف البواقي (المساعدات والصادرات من الإنتاج الزراعي) بعد ادخال نموذج (3)AR	94
12.4	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي(المساعدات والصادرات من الإنتاج الزراعي) بعد ادخال نموذج(3)AR	95
13.4	معامل الانحدار (المساعدات والصادرات من الإنتاج الزراعي) بعد ادخال نموذج(3)AR	95
14.4	معادلة الانحدار كاملة (المساعدات والصادرات من الإنتاج الزراعي) بعد ادخال نموذج(3)AR	96

1-المقـــدمـــــــة:

تشغل المساعدات الخارجية حيزاً مهماً في الفكر الاقتصادي لكونها أحد المصادر الضرورية للدول لتحقيق النمو الاقتصادي _ والدول النامية خصوصاً كونها تعاني من ضعف في المدخرات المحلية ومن ثم التمويل اللازم لعملية التنمية _ لذا تعد المساعدات شكلاً من أشكال التعاون والتمويل الدولي .

أضحت المساعدات الخارجية في الوقت الراهن أحد المحددات التي تعتمد عليها الدول من مختلف مستويات الدخل في تمويل أنشطتها المختلفة ، فالمساعدات والمنح المقدمة من الدول الميسرة والغنية إلى الدول ذات مستويات دخل متدنية تمثل لاقتصاداتها أهمية بالغة من حيث تنميتها وتطوير بنيتها في شتى القطاعات الخدمية والإنتاجية .

وتعتبر المساعدات الاقتصادية من أهم أشكال المساعدات الخارجية، حيث تتخذ أشكالاً مختلفة ومتعددة ويمكن أن تشمل مساعدات نقدية كما هو الحال في الهبات المالية والقروض التنموية ويمكن أن تأتي بشكل عيني كتقديم السلع والخدمات مقابل شروط أيسر للحصول عليها بالصور التجارية الاعتيادية ، وقد تقدم المساعدات الخارجية بأشكال أقل وضوحاً مثل : ازالة العوائق أمام صادرات بلدان معينة إلى البلد المقدم للمساعدة .

أما الدراسة القائمة ستركز على المساعدات الموجهة للقطاع الزراعي السوري حيث عانى الاقتصاد الزراعي السوري في السنوات الأخيرة من أزمات كثيرة والتي كانت نتيجة لكثير من التحديات التي واجهها ويواجهها هذا الاقتصاد ، منها ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج الزراعي فأصبح من الصعب تغطية تكاليف الإنتاج ولهذا السبب توقف الكثير من الفلاحين عن الزراعة ، بالإضافة لعدم توفر الكهرباء بشكل مستمر لاستخراج المياه الجوفية حيث يستخدم المزارعين المضخات التي تعمل غالباً بواسطة

التيار الكهربائي ولذلك تعرضت المزروعات للجفاف ، ويضاف لذلك صعوبة توزيع المحاصيل والمنتجات الزراعية حيث أصبح التنقل بين القرى والمدن ليس آمناً ، وأيضاً نقص الآلات الزراعية نتيجة انخفاض سعر صرف الليرة السورية مقارنة مع العملات الأخرى مما تسبب بارتفاع أسعار قطع الغيار من أجل صيانة الآلات الزراعية ولم يعد بمقدور الفلاحين تحمل تكاليف الصيانة ، وغيرها من المشاكل التي تعرض لها هذا القطاع خلال الحرب .

لذا قامت بعض من المنظمات ومنها (الفاو) إلى مد هذا القطاع بالمساعدات الخارجية الزراعية الأساسية مثل البذور والأسمدة والوقود لتشغيل مضخات الري وغيرها من المساعدات التي عملت على إعادة تنشيط القطاع الزراعي بعد تعرضه لمعوقات كثيرة .

ونظراً لأهمية القطاع الزراعي في الظروف الراهنة في عملية التنمية الاقتصادية سيبين البحث أثر المساعدات الخارجية الموجهة لهذا القطاع في النشاط الزراعي .

2- مشكلة البحث:

تبرز مشكلة البحث من واقع القطاع الزراعي خلال السنوات الأخيرة بعد الحرب التي تعرضت لها البلاد ، والتي تسببت في إحداث أضرار وخسائر فادحة بالإنتاج الزراعي و بحسب تقارير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) بلغت التكلفة المالية للأضرار والخسائر 16 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2016 لذلك تم دعم هذا القطاع ليساهم بشكل كبير في تقليل الحاجة لتلقي المساعدات الإنسانية وتخفيض نسبة الهجرة.

لذا تكمن مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي :

ما أثر المساعدات الخارجية في مستوى النشاط الاقتصادي الزراعي ؟

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما أثر المساعدات الخارجية في الناتج المحلي الزراعي في سورية ؟
2- ما أثر المساعدات الخارجية في الصادرات من الإنتاج الزراعي في سورية؟

3-أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية القطاع الزراعي في الدولة السورية ،حيث يعد هذا القطاع مورداً اقتصادياً لأكثر من 46% من السكان في سورية ، فللزراعة دور كبير في الاقتصاد القومي السوري من خلال مساهمته بنصيب هام من التجارة الخارجية وتوفير العملات الأجنبية كما تبرز من خلال دراسة أثر المساعدات الخارجية الزراعية في تحسين واقع القطاع الزراعي، فإن دراستها وتحليلها وبيان أثرها سيخدم صناع القرار باتخاذ الاجراءات السليمة والمناسبة واستغلال المساعدات على نحو أفضل وبذلك يعزز النمو والتنمية .

4- أهداف البحث:

إن الهدف الرئيسي للبحث هو :

تحديد أثر المساعدات الخارجية في النشاط الاقتصادي الزراعي .

ويتفرع عن هذا الهدف هدفين فرعيين وهما :

1- تحديد أثر المساعدات الخارجية في الناتج المحلي الزراعي.
2- اظهار أثر المساعدات الخارجية في الصادرات من الإنتاج الزراعي.

5- فرضيات البحث:

لكي نتمكن من الإجابة عن تساؤلات البحث، وتوجيه مسار البحث نحو تحقيق أهدافه تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمساعدات الخارجية في مستوى النشاط الاقتصادي الزراعي .

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

1- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمساعدات الخارجية في الناتج المحلي الزراعي .
2- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمساعدات الخارجية في الصادرات من الإنتاج الزراعي .

6- منهجية البحث:

لتحقيق أهداف البحث تم اتباع :

المنهج الوصفي: والذي سيتم من خلاله استعراض الأدبيات ذات الصلة بموضوع البحث، وشرح الأُطر النظرية والمفاهيم المرتبطة بموضوع البحث. وقد تمت عملية جمع البيانات اللازمة عن الناتج المحلي الزراعي، والصادرات من الإنتاج الزراعي من المكتب المركزي للإحصاء، بالإضافة للنشرة الاحصائية لمصرف سورية المركزي ، أما عن البيانات اللازمة للمساعدات الخارجية فتم الحصول عليها من جهة رسمية (المكتب الممثل لمنظمة الفاو في دمشق) ، كما تمت دراسة أثر المساعدات الخارجية في النشاط الاقتصادي الزراعي (الناتج المحلي الزراعي / الصادرات من الإنتاج الزراعي) كل على حده بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSSباستخدام تحليل

الانحدار الخطي البسيط و تحليل النتائج المتولدة عن الدراسة التطبيقية المعتمدة بهدف التوصل إلى نتائج ذات دلالة إحصائية قابلة للتفسير.

7- حدود البحث:

الحدود الزمانية : اقتصر البحث على الفترة الزمنية الممتدة من عام 2011 حتى عام 2020 حيث تم اختيار بداية فترة الدراسة عام 2011 لأنها الفترة التي بدأ فيها تلقي المساعدات من منظمة الفاو بشكل مستمرومنظم بسبب الحرب على سورية على عكس السنوات السابقة فلم تكن المساعدات دورية بالإضافة إلى أنه لم يتم تقييدها ، أما سبب اختيار نهاية الفترة عام 2020 فهو لأن البيانات اللازمة للدراسة فيما يخص المتغير التابع متوفرة فقط لعام 2020 .

واقتصرت الباحثة في العرض للمساعدات الخارجية على منظمة الفاو لأنها الجهة الوحيدة التي تعاونت بخصوص البيانات فيما يخص المساعدات الخارجية .

الحدود المكانية : الجمهورية العربية السورية .

8-مجتمع وعينة البحث:

لاختبار فرضيات البحث تم اختيار مؤشرات قياس أداء النشاط الاقتصادي الزراعي السوري مجتمعاً للبحث، أما عينة البحث فهي مكونة من قيمة الناتج المحلي الزراعي والصادرات الزراعية خلال الفترة الممتدة من عام 2011 حتى عام 2020 .

9-متغيرات البحث:

المتغير المستقل : المساعدات الخارجية .

المتغيرات التابع: النشاط الاقتصادي الزراعي والمتمثل بمجموعة من المتغيرات التابعة وهي :

- الناتج المحلي الزراعي .
- الصادرات من الإنتاج الزراعي .

10- الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية: نورد فيما يلي الدراسات العربية التي عنيت بموضوع الدراسة مما تم الاطلاع عليه:

1- دراسة (بن علال بلقاسم, بكريتي لخضر, بركات مراد,2021) بعنوان : **أثر المساعدات الخارجية الموزعة للقطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي للدول المتوسطة الدخل ،** مجلة الابتكار والتسويق في الجزائر.

هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أثر المساعدات الخارجية الموزعة للقطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي للدول المتوسطة الدخل (الكاميرون ، مصر ، غانا ، الفلبين ، الهند ، إندونيسيا) خلال الفترة 2007-2017 ، حيث بينت نتائج هذه الدراسة أن نمو هذه القطاعات لا يرتبط بالمساعدات الخارجية .

وبينت كذلك عدم قدرة المساعدات الخارجية الموزعة للقطاعات الاقتصادية لهذه الدول على تفسير التغير في النمو الاقتصادي الكلي الذي يعود إلى وجود عوامل أخرى مؤثرة في النمو الاقتصادي لهذه الدول .

2- دراسة (مجد مهنا,2018) بعنوان : **تأثير الأزمة الراهنة على الصادرات الزراعية السورية** ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية.

يهدف البحث إلى دراسة أهم مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية ، والتعرف على أهم المشكلات التصديرية التي تواجه الشركات والهيئات العاملة في مجال التجارة الزراعية الخارجية اذ بينت نتائج الدراسة أن معدل النمو السنوي للصادرات السورية خلال الفترة (2005 وحتى العام الأول من الحرب 2011) بلغ نحو 15% ومن (2005 حتى العام الثاني من الحرب 2012) نحو 1% ومن (2005 حتى العام الثالث والرابع من الحرب 2013-2014) بلغ 1%

كما توصلت نتائج البحث إلى وجود بعض المشكلات والعقبات التي تواجه الشركات العاملة منها عدم دقة المعلومات التسويقية خاصة عن الأسواق الخارجية ، وعدم توافر الكميات المطلوبة للتصدير بالمواصفات المطلوبة أو توافر العمالة المدربة على عمليات ما بعد الحصاد بالإضافة إلى عراقيل بعض الأجهزة الوزارية الصحة والجمارك والضرائب وغيرها .

3- دراسة (محمد عمري،2018) بعنوان: **العوامل المؤثرة في تنمية الصادرات لبعض المنتجات الزراعية السورية .**

هدفت الدراسة إلى التعرف على امكانيات تنمية صادرات بعض المنتجات الزراعية السورية والمحافظة على الحصة السوقية في الأسواق الخارجية من خلال تحليل الهيكل الحالي للصادرات وتحديد أهم العوامل المؤثرة في طلبها في أهم الأسواق التصديرية لها .

وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها أن أسواق الدول العربية من أهم الأسواق المستوردة للتفاح والبندورة والبطاطا كما تبين أن ايران والأردن من أهم الدول المنافسة لسورية في السوق العراقية .

أوصت الرسالة بعدة توصيات منها استخدام التقانات الحديثة في نظم المعلومات والاتصالات لوضع مخطط تفصيلي يضم قاعدة بيانات شاملة ودقيقة تتناول كافة الدراسات عن المنتجات الزراعية التصديرية السورية والأسواق الرئيسية لتلك المنتجات وبالأخص المنتجات التي تتمتع بميزة نسبية ظاهرية .

4- دراسة (مصطفى عبد العزيز،2017) بعنوان : **أثر هيكل المساعدات الخارجية في النمو الاقتصادي في الأردن "1975-2014" .**

هدف هذا البحث إلى استعراض تطور المساعدات الخارجية على مختلف أشكالها ومصادرها خلال فترة الدراسة ، وقياس أثرها في النمو الاقتصادي في الأردن إلى جانب العوامل الأخرى المساهمة في النمو ، معتمداً على المنهج الوصفي والتحليلي والتحليل الكمي لبيان الأثر الكمي للمساعدات على النمو الاقتصادي في الأردن .

وتوصلت الدراسة إلى أن أثر المساعدات الخارجية في النمو الاقتصادي في الأردن يتفاوت حسب شكل المساعدات ومصدرها، حيث تبين أن أثر المساعدات الإنمائية والمعونة الرسمية على النمو الاقتصادي كان ايجابياً خلال فترة الدراسة وان كلاً من المنح ومنح التعاون الفني كان ايجابياً على النمو في حين أن أثر القروض الميسرة كان سالباً.

ثانياً: الدراسات الأجنبية :

1-Jon lunn and lorna Booth, the .7% aid target, house of commons library, 20 june2016

تلخصت الدراسة في أن 0.7 % من المعونة هو الهدف المرجو تحقيقه بالنسبة للبلدان المانحة للمعونة للمساهمة بنسبة 0.7% من دخلها القومي الإجمالي (الناتج القومي الاجمالي)، أُعتمد الهدف بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1970، والالتزام بتحقيق ذلك الهدف يعتبره المجتمع الدولي بمثابة مؤشراً على كرم سياسات الدول المانحة للمعونات، في عام 2013 حققت الحكومة البريطانية لأول مرة هذا الهدف حيث ساهمت بنسبة 0.7% من الدخل القومي الإجمالي في المساعدات الانمائية وهناك بعض الحشود التي تعارض الإنفاق الثابت على المساعدات، وأنشأت الحكومة الائتلافية السابقة لجنة مستقلة للتدقيق في فعالية المعونة في المملكة المتحدة على مدى السنوات الخمس الماضية، وتراوحت النتائج من انتقادات شديدة إلى إيجابية عالية، وتستمر لجان منظمة التنمية الدولية في المراقبة المستمرة وتقييم مساعدات المملكة المتحدة.

2- Sam Jones and channing Arnd, Assessing foreign Aids long-run contribution to growth and development, university of Copenhagen, Denmark and UNU- WIDER,Helsinki, Finlan,2014/2015.

أكدت هذه البحث على التأثير الإيجابي للمساعدات الاقتصادية الخارجية في النمو الاقتصادي والتقييم لمجموعة من المخرجات منها كالموارد التي تؤثر تأثيراً مباشراً في النمو مثل عنصر العمل و عنصر رأس المال ، ومؤشرات الضمان الاجتماعي مثل الفقر وعدد الوفيات من الأطفال الرضع ، مع التركيز على الآثار التراكمية على المدى البعيد للمساعدات على الدول النامية ، وقد ركز الباحث على تأثير المساعدات الخارجية في مجموعة من النتائج التنموية ومجموعة من المتغيرات الأخرى وتأثير المساعدات في متوسط النمو الحقيقي للفرد الواحد في الفترة من 1970 وحتي 2007 مع التركيز على نتائج المعونة على الناتج الإجمالي المحلي باستخدام طريقة المربعات الصغرى OLS و تقديرات(LIML) وطريقة المربعات الصغرى المرجحة

المعكوسة (IPWLS) وأوضح أنه يجب أن يستفيد من النمو الطبقات الفقيرة وبالتالي يجب التأكد من تأثير المساعدات على الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ككل.

3-(Burke and Esfahani ،2006)Aid and Growth – A study of South East Asia.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المساعدات الإنمائية الرسمية على دول جنوب شرق آسيا وهي (الفلبين ، اندونيسيا ، تايلاند) أثر هذا المساعدات على الاقتصاد . استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الكمي القياسي ، عبر بناء نموذج الانحدار المتعدد ، وكذلك استخدمت المنهج الوصفي.

وقد خلصت إلى أنه لا يوجد من الأدلة ما يكفي للاستدلال بأن المساعدات الخارجية كان لها أثر كبير في معدلات النمو في الفلبين واندونيسيا و تايلاند، وأن هذه المساعدات لم تؤدي إلى زيادة المدخرات المحلية و أنه يوجد تأثير للاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير في زيادة النمو الاقتصادي.

11- مساهمة البحث:

يكمن الاختلاف الرئيسي بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في الجوانب التالية:

- من حيث مجتمع الدراسة: ذلك أن مجتمع الدراسة هو القطاع الزراعي السوري.
- من حيث مضمون الدراسة : تختلف بمتغيرات البحث فقد تناولت بعض الدراسات أثر المساعدات الخارجية بشتى أنواعها في مختلف القطاعات الاقتصادية أما الدارسة الحالية فهي تدرس أثر المساعدات الخارجية الموجهة للقطاع الزراعي فقط في النشاط الزراعي.

الفصل الأول

المساعدات الخارجية

المبحث الأول : مفهوم و أنواع المساعدات الخارجية.

1.1.1 مفهوم المساعدات الخارجية .

2.1.1 أنواع المساعدات الخارجية .

المبحث الثاني : دوافع و مزايا وعيوب المساعدات الخارجية.

1.2.1 دوافع المساعدات الخارجية.

2.2.1 مزايا وعيوب المساعدات الخارجية .

المبحث الثالث : الأشكال المختلفة للمساعدات الخارجية و أثرها في النمو الاقتصادي .

1.3.1 أثر المنح والقروض في النمو.

2.3.1 أثر المساعدات الثنائية والمتعددة في النمو.

3.3.1 أثر المساعدات الفنية في النمو.

4.3.1 أثر المساعدات العينية (الغذائية) في النمو

5.3.1 أثر المساعدات المقيدة في النمو

6.3.1 أثر تعدد الجهات المانحة في النمو .

مقدمة:

تناولت العديد من الدراسات و الأبحاث موضوع المساعدات من جوانبها المختلفة ؛حيث تعتبر المساعدات الخارجية من القضايا الهامة المطروحة دولياً للنقاش والبحث ونظراً لما تتضمنه من جوانب وتأثيرات سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة ، وفي الوقت الذي لم تحقق فيه بعض الدول المتلقية للمساعدات الخارجية نتائج إيجابية ولم تستفد منها ؛ كان هناك دول أخرى استفادت منها بشكل أكبر ، ودول ثالثة استفادت بشكل جزئي .

وتتفاوت الدول المتقدمة والنامية على حد السواء في مدى استفادتها من تلك المساعدات وقدرتها في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحسين مستويات المعيشة منها، وتعود بدايات تلك الظاهرة إلى القرن العشرين ، وتعتبر المنح الخارجية ذات أثر كبير في النشاط الاقتصادي إذا ما تم استغلالها بشكل سليم، و توجيهها الصحيح لقنوات الاستثمار الحقيقي، كدعم وتمويل مشروعات البنية التحتية والزراعة والصناعة ودعم برامج البحث العلمي والتطوير .

بناء على ما سبق تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث وفق الآتي :

المبحث الأول : مفهوم و أنواع المساعدات الخارجية .

المبحث الثاني : دوافع ومزايا وعيوب المساعدات الخارجية .

المبحث الثالث: الأشكال المختلفة للمساعدات الخارجية و أثرها في النمو الاقتصادي.

المبحث الأول

مفهوم وأنواع المساعدات الخارجية

1.1.1 مفهوم المساعدات :

وضِعت تعاريف عدة للمساعدات الخارجية تبعاً لاختلاف وجهات النظر حولها وتطورها التاريخي وأهميتها،

و يمكن تعريف المساعدات الخارجية بأنها " تحول المصادر من الحكومات أو المؤسسات الرسمية، إلى حكومات ومؤسسات الدول النامية، لتحقيق التنمية و التقدم الاقتصادي، وتمويل مشاريع محددة [1]"

التعريف الأول تضمن الصفة الرسمية في تمويل المساعدات سواء تلك الصفة للجهة المرسلة أو المتلقية ،أي لم يتضمن التعريف جهات غير رسمية .

أيضاً بأنها " الموارد المقدمة من الحكومات الصديقة أو المنظمات غير الحكومية أو الأفراد أو المؤسسات في المجتمع المدني، وهي موارد مؤقتة لا يمكن الاعتماد عليها لأنها ترتبط بظروف معينة، وتظهر أهميتها في حالات الحروب والكوارث بهدف التقليل من آثارها السلبية " [2]

التعريف الثاني : حدد صفة الجهات المرسلة وغاب عن التعريف صفة الجهة المتلقية .

كما يمكن تعريفها بأنها " تدفقات رؤوس الأموال التي تقدم بشروط ميسرة إلى الدول النامية - وخاصة غير النفطية منها – والتي تعاني من صعوبات في تحقيق تراكمات رأسمالية كافية عن طريق تجارتها الخارجية نظراً للمشاكل التي تجابهها " [3]

التعريف الثالث : ركز على نوع المساعدات المقدمة بأنها رؤوس أموال تقدم للدول النامية التي تعاني من مشاكل بنيوية .

ومن التعريفات الهامة في هذا المجال تعريف لجنة المساعدات التنموية التابعة لمنظمة (OECD) *، حيث عرفت المساعدات الخارجية بأنها : التدفقات المالية والمساعدة التقنية والبضائع المقدمة من الحكومات الرسمية أو وكالاتها إلى الدول النامية أو لصالحها ،والتي تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية ،والرفاهية الاجتماعية كهدف رئيس لها، وتكون تلك المساعدات على شكل منح أو

[1] هايتر,تيريزا,1989.**امبريالية المساعدات**, ترجمة مجدي ناصيف, القاهرة, دار ابن رشد, ص 15
[2] عبد المطلب عبد الحميد,(2005) **اقتصاديات المالية العامة** , الدار الجامعية , الاسكندرية ص 233
[3] عرفان تقي الحسني,(1996,)، **التمويل الدولي** ، دار مجدولاي للنشر, الأردن , ص 63.

قروض مدعومة، وفي حالة القرض فإنه يجب أن يكون ما لا يقل عن 25 %من قيمة القرض عبارة عن منحة، وتشمل تلك المساعدات أيضاً برامج التنمية

السياسية والإنسانية والإعفاء من الديون، هذا مع استثناء المنح أو المساعدات المقدمة لأهداف غير تنموية مثل المعونة العسكرية أو الأمنية والاستثمارات الأجنبية المباشرة وغيرها .[1]

يشار إلى أن هذا التعريف هو المستخدم في معظم الدراسات الإقليمية والدولية مما جعله الأكثر تداولاً والأوسع انتشاراً نظراً لصدوره عن منظمة رائدة في مجال التعاون الاقتصادي والتنموي وتحديداً في مجال المساعدات.

وهناك تعاريف موثقة من مصادر رسمية ، ومنها:

• تعريف الأمم المتحدة :

المساعدات الخارجية هي "الموارد المقدمة من الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الخاصة إلى الدول النامية والبلدان المتأثرة بالنزاعات والكوارث الطبيعية ، وتتضمن المساعدات المالية والفنية والإنسانية والإدارية والتكنولوجية". [2]

• تعريف البنك الدولي:

"المساعدات الخارجية هي المساعدة المالية والفنية والإدارية والأخرى التي تقدمها الحكومات أو المنظمات الدولية أو الأفراد أو الشركات لدولة أو منظمة دولية أخرى"[3]

• تعريف الاتحاد الأوروبي :

"المساعدات الخارجية تشمل كل الأنشطة التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي أو الدول الأعضاء لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلدان النامية والمناطق الأخرى التي تحتاج إلى المساعدة".[4]

★ **وبناء على هذه التعريفات السابقة ترى الباحثة أنه يمكن تعريف المساعدات الخارجية بأنها "** جميع أنواع المساندات والدعم الذي تقدمه الجهات المانحة من منظمات دولية ودول متقدمة إلى الدول النامية بغرض تنموي كخدمة قطاع اقتصادي معين داخل تلك الدول المتلقية ومواجهة

[1] جوليا بنن وكمبرلي سمث، المساعدات التنموية الرسمية ODA ،منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – OECD قسم التعاون التنموي، الإمارات العربية المتحدة، مارس 2010

[2] https://democraticac.de/?p=91067#_ftnref15

[3] https://europa.eu/

[4] https://www.oecd.org/

المشاكل التي يتعرض لها أو لغرض غير تنموي مثل المعونات العسكرية والمعونات الإنسانية التي تقدم بحالات الكوارث ".

و من خلال التعريفات السابقة يتضح بأن المفاهيم المختلفة للمساعدات الخارجية تشترك في العناصر الأتية : [1]

- أن المساعدات هي تحويل للموارد من الدول المتقدمة إلى الدول النامية الغير نفطية.
- تساهم تلك المساعدات بشكل رئيسي في تعزيز التنمية.
- لا يشترط في المساعدة الخارجية أن تكون مالية.
- أن المنحة قد تكون على شكل قرض ميسر، ويكون ربعه على الأقل غير مسترد.
- لا تقع المساعدات العسكرية ضمن دائرة المعونة أو المساعدة الخارجية التنموية.

2.1.1 أنواع المساعدات الخارجية :

تختلف تقسيمات أنواع المساعدات الخارجية تبعاً للأسس التي يعتمدها المصنفين وقد تختلف هذا الأسس أو يزيد عددها أو ينقص وفقاً لوجهة نظرهم . وبدايةً يمكن اعتماد ثلاثة معايير لتصنيفها :

1.2.1.1 <u>المساعدات الخارجية حسب طبيعتها، وتقسم إلى:</u>

أولاً: المنح:

وهي التحويلات النقدية والعينية التي تمنحها دولة لأخرى لاعتبارات مختلفة، وهي تحويلات غير مستردة غير واجبة السداد ، وتكون المنح في الغالب لدعم الموازنة العامة، حيث يتم استغلالها وإدارتها وفقاً لإجراءات الموازنة في خزينة الدول المتلقية .[2]

ثانياً: القروض الميسرة:

وتدخل في نطاق المديونية الخارجية ، وتتم وفقاً لقواعد وشروط أيسر عن مثيلاتها في الأسواق العالمية ، حيث تحكمها قواعد مختلفة عن قواعد السوق من حيث أسعار الفائدة التي تقل عن السعر السائد في السوق، أو من ناحية فترات السماح والسداد، والتي تكون أطول في العادة بحيث يظهر

[1] نادر خميس أحمد سمارة، 2013، **المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، غزة، ص 29.

[2] جوليا بنن وكمبرلي سمث، المساعدات التنموية الرسميةODA ، مرجع سابق .

فيها عنصر المنحة، أو من ناحية سعر الخصم حيث لا يقل عن 10% ، ولكن إذا تطابقت شروط المنحة مع شروط القرض العادي، فلا تعتبر بمثابة معونة أو مساعدة خارجية. [1]

ثالثا: المساعدات النقدية :

وهي المبالغ المالية التي يتم تحويلها من دولة لأخرى، وتضعها تحت تصرف الدولة الممنوحة، وهي الصورة التقليدية للمساعدات الخارجية، وتكون عادة بعملة الدولة المانحة، أو بعملة أخرى في حالات استثنائية. [2]

رابعاً: المساعدات العينية (الغذائية):

تشمل تقديم سلع غذائية من بلد لأخر لمساعدة المتلقي في تلبية احتياجاته الغذائية ، وتكون على صور ثلاث ، وهي : [3]

أ- مساعدات غذائية تقدم بهدف الإغاثة، وتكون موجهة لضحايا الكوارث الطبيعية ، و التي تكون من صنع الإنسان .

ب- مساعدات غذائية تقدم في إطار مشروعات ، وتكون موجهة لفئات معرضة لخطر سوء التغذية ، وهدفها تحسين المستوى الغذائي .

ت- مساعدات تقدم مباشرة للحكومات المتلقية لبيعها في الأسواق المحلية ، على أن تؤول عائداتها إلى الحكومة المتلقية لاستخدامها لأغراض تنموية بالاتفاق مع الجهة المانحة .

خامساً: مساعدات المشروعات المحددة:

وهي المعونات المخصصة لمشروع معين، وتفضل الدول المانحة هذا النوع بسبب سهولة الرقابة عليه، إلا أنه غير محبب لدى الدول الممنوحة بسبب القيود المفروضة عليه بسبب انعدام حرية التصرف في مثل هذا النوع من المساعدات. [4]

---

[1] أحمد البطريق، **السياسات الدولية في المالية العامة** ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ، 2003-2004،ص 9- 18

[2] أحمد البطريق، **السياسات الدولية في المالية العامة**، مرجع سابق ص 18

[3] البنك الدولي (2008)،**الاستعراض السنوي** ، التحديات العالمية المشتركة ، ملخص تنفيذي .

[4] خلف،فليح حسن،(2004). **التمويل الدولي** ، الطبعة الأولى ، عمان :مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،ص 100

سادساً: المساعدات المباشرة وغير المباشرة :

يقصد بالمساعدات المباشرة الصورة التقليدية للمساعدات الخارجية من منح وقروض ميسرة وغيرها، أما المنح الغير مباشرة فهي لا تقل أهمية من الناحية الاقتصادية عن المساعدات الخارجية المباشرة، وتأخذ شكل التعريفات الجمركية التفضيلية أو الإعفاءات التي تقدمها بعض الدول المتقدمة لبعض صادرات الدول النامية، مما يسمح بتخفيض التكاليف وتحقيق ربح أعلى مما لو لم يتم منح هذا الامتياز. [1]

سابعاً: المساعدات الفنية :

هناك جزء رئيس من المساعدات الخارجية يقدم على شكل مساعدات فنية ، وتشمل : [2]

أ- استقدام الخبراء والمستشارين من الدول المانحة لإجراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بالدول المتلقية وتقديم النتائج والتوصيات ، إضافة إلى مهمة تأهيل القوى البشرية وتدريبيها بهدف رفع مهاراتهم وقدراتهم الفنية والإنتاجية

ب- تقديم الأجهزة والمعدات الفنية اللازمة لإنجاز بعض المشاريع الخدمية والإنتاجية وغيرها ، وتأهيل الكوادر البشرية لاستخدامها بأفضل الأساليب مما يرفع مستوى الإنتاجية ويحفز النمو الاقتصادي ، وتقدم أحياناً منفردة أو مجتمعة لتشكل مشروعاً متكاملاً

[1] Deborah Bräutigam, China, Africa and the International Aid Architecture, African development bank group, working paper series, NO 107, April 2010, page 31.

[2] Riddell Roger, (2014), Does Foreign Aid Really Work? An Updated Assessment, Australian National University, Development Policy Centre, Discussion paper (33).

2.2.1.1 المساعدات الخارجية حسب مصدرها ، وتقسم إلى :[1]

أولا: المساعدات الثنائية:

وتكون المساعدات الثنائية بين الدول المانحة والدول المتلقية نتيجة للاتفاق الثنائي بينهما وهذا النوع من المساعدات يعطي الدولة المانحة فرص واسعة للتدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدولة المتلقية ، وتحديد اتجاهات سياساتها الخارجية واتخاذ القرارات التي تتناسب مع مواقف الدولة المانحة نحو القضايا الإقليمية والعالمية ، وتوسيع مناطق نفوذها . لذلك يلاح في الكثير من الأحيان أنها تتركز في الدول ذات الأهمية الاستراتيجية وليس حسب واقعها الفعلي كدولة نامية تسعى لتلبية احتياجاتها من التنمية والتطور، وبهذا تكون المساعدات أداة في يد الدولة المانحة ترتبط بتحديد السياسة التي يجب أن تتبعها الدولة المتلقية وتأثير ذلك على سياستها القومية والوطنية .

ثانيا: المساعدات متعددة الأطراف :

وهي المساعدات التي تتم بواسطة الهيئات الدولية والإقليمية كالأمم المتحدة والوكالات التابعة لها والبنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية، حيث تساهم حكومات الدول في العالم في تمويل هذا الهيئات بنسب متفاوتة، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية واليابان أكبر دولتين ممولتين لهذه الهيئات الدولية.

وبذلك تتعرض السياسة العامة لتقديم المساعدات في الهيئات الدولية إلى الضغط والتأثير من قبل الدولة صاحبة الحصة الكبرى في التمويل وهي الولايات المتحدة الأمريكية ، كما يظهر ذلك واضحاً في البنك الدولي والمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة .

[1] مبارك سعيد عوض العجمي,2011,**المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية**, رسالة ماجستير منشورة ,جامعة الشرق الأوسط, كلية الآداب والعلوم, قسم العلوم السياسية, ص 21-22

3.2.1.1 المساعدات الخارجية حسب طريقة التصرف بها :[1]

أولاً: المساعدات المقيدة أو المربوطة:

تشترط فيها الدولة المانحة استيراد السلع والخدمات منها، أو ربطها بقطاع معين داخل البلد المتلقي للمساعدة الخارجية.

ثانياً: المساعدات غير المقيدة :

وهي على نقيض النوع السابق تماماً ويترك التصرف فيها للدولة المتلقية ، وقد أوصت لجنة المساعدات التنموية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بضرورة عدم تقييد المعونات المقدمة للدول الأقل نمواً، حيث يتوقع أن تكون المعونات غير المقيدة أكثر كفاءة من قرينتها المقيدة بسبب الأعباء الإدارية واختلاف مستوى التقدم التقني بين البلد المانح والمتلقي لتلك المساعدات، يضاف إلى ذلك أن المساعدات غير المقيدة تكون أقل عرضة للضغوط السياسية، ولكن بعض الدراسات أشارت إلى أن المساعدات الخارجية المقيدة تكون أكثر تأثيراً في النمو من المساعدات غير المقيدة في ظروف معينة، وهو ما يشير إلى عدم فاعلية المساعدات الخارجية في حالة الحكم السيء أو الإدارة الاقتصادية السيئة في البلدان النامية.

[1] Josepa M. Miquel-Florensa, Aid Effectiveness: A comparison of Tied and Untied Aid, working paper, York University, April 9/ 2007.

4.2.1.1 تصنيف المساعدات الخارجية حسب تقرير مركز أبحاث الكونغرس الأمريكى .

احتلت الولايات المتحدة قمة الترتيب العالمي في الدول المقدمة للمساعدات التنموية الرسمية وهي كالآتي:[1]

أولاً: المساعدات الثنائية التنموية :

وهي المعونات التي تعتمد على العلاقات الثنائية المباشرة بين الدولة المانحة والدولة المتلقية.

ثانياً: المساعدات الأمنية والسياسية :

وهي المساعدات التي تقدم بشكل خاص للقطاع الاقتصادي أو السياسي عموماً دون تحديد لمشروع معين. وتخصص الولايات المتحدة هذا الجزء من مساعداتها الخارجية بهدف تلبية حاجاتها الاقتصادية والسياسية بالإضافة إلى المصالح الأمنية.

ثالثاً: المساعدات الإنسانية:

وهي المساعدات التي تخصص للتخفيف من وطأة الأزمات والكوارث بمختلف أنواعها.

رابعاً: المساعدات العسكرية :

هي المساعدات التي تقدمها الدول المختلفة لحلفائها من معدات عسكرية وتدريب.

خامساً: المساعدات متعددة الأطراف:

ويقصد بها المعونات التي تقدمها المنظمات الدولية والهيئات الإقليمية المتخصصة في التنمية الاقتصادية كالبنك الدولي ، وبنك التنمية الإفريقي وهيئة الأمم المتحدة.

[1] نادر خميس أحمد سمارة، **المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني** مرجع سابق, ص 34.

المبحث الثاني

دوافع ومزايا وعيوب المساعدات

تمهيد :

إن المساعدات هي وسيلة لتحقيق غاية وهذه الغاية عادة ما تكون سياسية ، فالمساعدات هي عملية توظيف للمصادر الاقتصادية كأداة تصمم للتأثير في السلوك الداخلي أو الخارجي للدول الأخرى وتحقيق غايات سياسية ، وبخلاف الأدوات الاقتصادية الأخرى في السياسة الخارجية مثل العقوبات الاقتصادية أو المقاطعات الاقتصادية أو المصادرة ، فإن المساعدات تهدف للتأثير في سلوك الدول الأخرى ،أو التعديل في هذا السلوك من خلال تقديم الاغراءات بدل فرض العقوبات . [1]

ويفهم من كلمة (مساعدات) أن طرفاً ما يحصل على عون من طرف آخر دون مقابل وبهذا المعنى يجب أن تكون المساعدات على شكل هبات أو منح ، حيث لا يتوقع من الطرف المتلقي للمساعدة تقديم مقابل للطرف المقدم لها ، وعليه ليست كل عملية تحويل للموارد من طرف لأخر تعتبر مساعدة، فعلى سبيل المثال الاستثمارات الخاصة في الدول الأجنبية تستثنى من المساعدات ، لأن هدفها الأول تحقيق الربح بنسبة تفوق النسبة التي تحصل عليها الدولة الأم .[2]

وهناك اعتقاد بأن سياسة المساعدات ليست حيادية لدى الدول المانحة ، فالعلاقة بين الدول المانحة والدول المتلقية هي علاقة غير متكافئة ، فكثير من المساعدات ذات شروط صعبة، وتنفيذها قد يخدم الدول المانحة أكثر وتستفيد منها .[3] كما أن دوافع المساعدات ما بين الدول المانحة والدول المتلقية قد تكون متضاربة بشكل واضح ،فغالباً ما تطلب الدول المتلقية هذه المساعدات لدوافع اقتصادية تتلخص باستقدام الموارد لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أو لأغراض إنسانية كمحاربة الفقر ومواجهة الكوارث الطبيعية والحروب ومعالجة الأمراض . أما الدول المانحة فهي غالباً ما تقدم المساعدات لاعتبارات سياسية واقتصادية تحقق من خلالها مصالحها الذاتية .[4]

---

[1] Economides , Spyros and Wilson , peter., (2001), **the economic factor in international relations,** London : I.B. Tauris.

[2] دعيس, إسماعيل محمد (1989). المساعدات الخارجية , مجلة الدبلوماسي, العدد 12 , ص 98

[3] شريم, أميمة,1996. **المساعدات الخارجية اليابانية كأداة للسياسة الخارجية 1970-1992**, رسالة ماجستير غير منشورة , الجامعة الأردنية, عمان .

[4] مبارك سعيد عوض العجمي,2011,**مرجع سابق,** ص19

1.2.1 دوافع المساعدات الخارجية :

هناك ثلاثة دوافع رئيسية للمساعدات وهي:

1.1.2.1 الدافع السياسي:

إن الخاصية الأكثرأهمية للمساعدات هي رسم السياسات الخارجية للدول المانحة ، ويتم ذلك من خلال دعم دول صديقة وموالية ، أو لإجبار دول على سياسة ما أو منعهم من تنفيذها ، بمعنى أن الأموال المقدمة من الخارج تقف وراءها مطالب سياسية من الجهات والدول المانحة ،ويستدل على ذلك بالمساعدات التي تلقتها كل من إسرائيل ومصر بشكل ثابت من الولايات المتحدة الأمريكية بواقع 3 مليار دولار لإسرائيل 2,1 مليار دولار لمصر سنوياً في أعقاب توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1979، وتحولت بعد ذلك إلى منح في عام 1982، وهو ما يعني مباركة الولايات المتحدة ودعمها لتلك الاتفاقية .[1] فقد استخدمت الولايات المتحدة عامل المساعدات للضغط على الدول المحيطة بإسرائيل بهدف الحصول على أكبر تنازل سياسي ودبلوماسي من تلك الدول مقابل المساعدات التي يتم ارسالها لهم ،[2] وخلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي ، تم انفاق المليارات من الدولارات لجذب دول العالم الأخرى لأحد المعسكرين المتنازعين ولبناء التحالفات مع هذه الدول وخصوصاً الدول النامية التي كانت هدفاً واضحاً لهذه المساعدات .

وأول من تم استهدافه بهذه المساعدات كان دول أوربا الغربية من خلال مشروع مارشال الأمريكي الذي هدف إلى اعمار أوربا بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945. [3]

كما تستخدم المساعدات الخارجية أيضاً كإحدى الطرق الهامة للضغط والتأثير على الدول المحتاجة لها من خلال التهديد بقطعها أو زيادة الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة من الدول المراد الضغط عليها ، وبالتالي تخلق نوعاً إجبارياً من التبعية والخضوع .[4]

---

[1] نادر خميس أحمد سمارة, مرجع سابق, ص 36 .

[2] صالح النملة," **السياسة الخارجية وعامل المساعدات**", صحيفة الرياض السعودية , العدد 13435, 2005/4/6.

[3] Economides , Spyros and Wilson , peter., 2001,p125

[4] عبد المولى طشطوش، 2010، **"مقدمة في العلاقات الدولية"**, جامعة اليرموك, الأردن, ص21.

2.1.2.1 الدافع الاقتصادي :

بالإضافة إلى الدافع السياسي للمساعدات فكذلك لا يمكن إغفال الجانب الاقتصادي للمساعدات فقد تم توظيف المساعدات الاقتصادية الخارجية للترويج للتنمية الاقتصادية الدولية ، فبعد الحرب العالمية الثانية تم التوسع في المساعدات الاقتصادية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لزيادة اندماج الدول في النظام الاقتصادي الليبرالي العالمي ، وبناء منظومة التجارة الحرة العالمية .[1]

حيث لابد من وجود شروط تفرض على صرف المساعدات تمثل مصلحة اقتصادية للدولة المانحة ومن أمثلة ذلك إلزام الدول الممنوحة بشراء السلع أو المواد التي تريدها من الدول المانحة ، أو قبول فرق فنية للإشراف على توظيف تلك المساعدات كما تحدثنا سابقاً في حالة المعونات المقيدة ،وهو ما تفعله الولايات المتحدة التي تشترط أن تنفق 75% من معوناتها على منتجات أو خدمات داخل أراضيها ، وهناك دول أخرى تضع نفس هذا الشرط بنسب متفاوتة حيث تصل النسبة في دول مثل كندا والنمسا إلى حوالي 40% [2] .

من ناحية أخرى؛ فإن هناك بعض الدول التي لا تربط أي نسبة من مساعداتها لصالحها أمثال النرويج وإيرلندا، ويمكن القول بأن المعونات الثنائية صممت في كثير من الأحيان لدعم المصالح الاقتصادية لشركات أو قطاعات معينة في البلد المانح، ففي حالة المساعدات الخارجية الأمريكية مثلاً؛ فإنه يتوجب على الدولة المتلقية للمساعدة الخارجية الأمريكية شراء السيارات وتذاكر الطيران والخدمات الاستشارية من الشركات الأمريكية، و في حالة المعونات الغذائية الأمريكية؛ فإنه يتم نقلها عبر ناقلات الولايات المتحدة إلى البلدان المتلقية، وهو ما يعني كلفة أكبر ووقتاً أطول مما لو تم نقلها من بلد قريب أو مجاور[3] وهو ما يعني أيضاً الاهتمام بالمصلحة الاقتصادية على حساب المصلحة الإنسانية .

كما تقدم الدول المانحة المساعدات الخارجية لأهداف اقتصادية أخرى نذكر منها ضمان تغلغل شركاتها في أسواق الدول المتلقية لمساعداتها، ومحاولة خلقها أوضاعاً تفرض تبعية تجارية عسكرية على الدول الممنوحة لصالح الدولة المانحة .[4]

---

[1] Economides , Spyros and Wilson , peter., (2001 ,مرجع سابق(125p

[2] Claudia R. Williamson, Exploring the failure of foreign aid : the role of incentives: the role of incentives and information , Economics Department- Springer Science, Appalachian State University, Boone, NC, USA, 11 July

[3] Steven Radelet, A Primer On Foreign Aid, Working Paper Number 92, Center For Global Development, July 2006, P 7.

[4] فارس رشيد البياني, **التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي**, رسالة دكتوراه غير منشورة, الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك, عمان, 2008, ص 204

3.1.2.1 الدافع الإنساني:

يقصد بالمساعدات الإنسانية المساعدات التي تأخذ في اعتباراتها إنقاذ الأرواح التي تعرضت لكارثة ما أو تخفيف معاناة المتضررين، والعمل على صون وحماية كرامة الإنسان أثناء حالة الطوارئ وبعدها مباشرة، وينشأ الوضع الطارئ بسبب كارثة طبيعية أو بيئية أو تكنولوجية أو غيرها من شأنها تعريض حياة الناس للخطر .[1]

ويمثل الهدف الأخلاقي أحد أهم دوافع المساعدات ، فقد تم التوسع في عمليات الاغاثة الطارئة للدول التي تعاني من الكوارث الطبيعية والمجاعات حيث تتم هذه المساعدات وفقاً لمبدأ المشاركة الإنسانية في مواجهة الكوارث والمجاعات وخصوصي الدول النامية التي تفتقد للإمكانيات الاقتصادية التي تؤهلها للتعامل مع مثل هذه الكوارث .[2]

وتحث جميع الأديان والفلسفات الإنسانية على ضرورة تقديم المساعدة للذين يعانون من المرض والجوع بغض النظر عن العرق أو العقيدة أو الثقافة، ولكن وعلى الرغم من كل ما سبق؛ فإن هذا الدافع لتقديم المساعدات يحتل أهمية متواضعة في أحسن أحواله عند قياسه بالدوافع الأخرى للمساعدات، ورغم ذلك فلا يمكن إنكار وجوده بسبب ما حققه من نتائج إنسانية في العديد من الدول المحتاجة أو المنكوبة. [3]

اذاً إن الأهداف الانسانية من تقديم المساعدات الخارجية لا تمثل الحافز الأقوى في مساعدة الدول الفقيرة ، وإنما هناك أهداف ومصالح سياسية واقتصادية وايدلوجية تحكم العلاقة الثنائية في اطار سياسات المساعدات الخارجية وبرامجها . ينطبق هذا على جميع الدول المانحة سواء الدول المانحة التقليدية مثل أوربا الغربية والولايات المتحدة ، أو الدول المانحة الجديدة مثل الصين والهند والبرازيل .

لذلك تربط الدول المانحة تقديمها للمساعدات الاقتصادية عادة بمجموعة من الشروط التي تكون واضحة ومباشرة أحياناً وضمنية أحياناً أخرى، **ومن أهم هذه الشروط :** [4]

أ- استخدام هذه المساعدات في شراء بضائع وخدمات الدول المانحة ، فقد أدت تجارب الدول المتلقية للمساعدات ، أن فرض الشروط على استخدام هذه المساعدات يؤدي إلى شراء البضائع والخدمات بأسعار مرتفعة ، تتراوح بين 20 – 40 % زيادة عن أسعارها الحقيقية

.

---

[1] مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الامارات , خدمة تتبع المساعدات الخارجية , الإصدار رقم 1, 2010,ص13.

[2] Economides , Spyros and Wilson , peter., (2001 ,مرجع سابق 125p

3 Rich Nielsen , Does Aid Follow Need? Humanitarian Motives in Aid Allocation, Department of Government , Harvard University , USA, March 12, 2010,p 5.

[4] والتز, روبورت (1974)، **المعونات الأمريكية والسوفيتية، تحليل مقارن**,(ترجمة نبيل صبحي) ، الكويت، دار القلم ، ص 10-11.

ب- عند شراء هذه البضائع والخدمات فإنه يجب شحنها بالوسائل الملاحية التابعة للدول المانحة للمساعدات ، وهذا يشكل ما نسبته 50% من السلع والبضائع والخدمات ، يضاف إلى ذلك عدم تقديم المساعدات للدول التي تؤمم المصالح التي يمتلكها مواطنوها ، إذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة للتصحيح خلال فترة زمنية معينة ، وهذه سياسة البنك الدولي أيضاً . الذي لا يقدم المساعدات للبلدان التي تؤمم المصالح المملوكة للأجانب .

ت- يجب أن تكون السياسة الداخلية ،وانتماءات السياسة الخارجية ومعاملة الاستثمار الأجنبي والسياسة التصديرية للدول المتلقية للمساعدات مرغوباً فيها .

وأخيراً يمكن الإشارة إلى ثلاثة أسباب تحفز الدول المتلقية لقبول المساعدات وهي : .[1]

- **الأسباب الاقتصادية:**

وهو السبب الأكثر أهمية لقبول المساعدات في الدول المتلقية ، حيث التطور الاقتصادي لتحسين مناخ الاستثمار ، وتطوير رأس المال البشري ، وتطوير المشاريع ، ولدفع الفائدة للديون الخارجية.

- **الأسباب السياسية :**

في بعض الحالات تعتبر المساعدات أداة ضرورية لتشكيل قاعدة قوة للدول المتلقية ،لأنها تساعدها في تنظيم علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى ، وضبط شؤونها الداخلية ، ولا سيما أن نهاية الحرب الباردة ساهمت في إلغاء كثير من المساعدات الرسمية للعديد من الدول .

- **الأسباب الأخلاقية :**

فالعديد من الجهات المانحة ، تعتبر أن لديها مسؤولية أخلاقية لتزويد المساعدة للدول المتلقية ، وهذا يعود لأسباب بشرية ، أو للشعور بأن القوى الدولية ، لديها مسؤولية لإعادة توزيع المصادر بصورة عادلة .

وبالمقابل فإن المساعدات الخارجية لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كلي ويعود ذلك لسببين:[2]

أ- المساعدات قد تتحكم في تخطيط مسار اقتصاديات الدول المتلقية.

ب- إن المساعدات قد تعمل على دعم الأنظمة الديكتاتورية واستمرارها.

---

[1] مهيدات غازي (2005).**أثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط** ، دراسة حالة (الأردن, مصر والمغرب) 1989-2005, (رسالة ماجستير غير منشورة) , جامعة اليرموك , أربد , الأردن , ص 4 .

[2] Economides, Spyros and Wilson, Peter., (2001), The economic factor in international relations,London : I.B. Tauris p130-135

2.2.1مزايا وعيوب المساعدات الخارجية :

تعتمد بعض الدول على المساعدات الخارجية كمصدر للتمويل مما ينشأ عن ذلك العديد من المزايا والعيوب، والتي تترك أثراً بارزاً على بعض المؤشرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي للدولة المتلقية لتلك المساعدات ، ولا يمكن الحكم بنتائج مسبقة بالنسبة لتأثير المساعدات على النمو الاقتصادي لجميع الدول ، بمعنى أن لكل دولة متلقية ظروف وحالات معينة تقود إلى نتائج خاصة بها ، فالمساعدات تترك أثراً إيجابياً على مؤشر اقتصادي معين و أثر سلبي على مؤشر اقتصادي آخر ،أي أن فاعلية المساعدات الخارجية مرتبطة بالظروف التي حولها من حيث طريقة الحكم في البلد المتلقي وقدرته على استيعاب تلك المساعدات وفي أي قطاع استُخدمت ؟ .[1]

فالمساعدات في بعض الدول النامية تسهم في توفير رأس المال الضروري بشكل يساعد على تحريك عجلة التنمية أو تسريعها ،[2] ولكن في دول أخرى تؤدي إلى افتقاد روح المبادرة على الصعيد الشعبي ، وانتقاص السيادة على المستوى الحكومي من خلال اجراءات تدخل في شؤون الدولة الداخلية وتغيير سياساتها ، بالإضافة إلى خلق طبقة سياسية في الدول المتلقية للمساعدات تسعى إلى تحقيق مصالحها الشخصية التي لا علاقة لها بالتنمية أو بالمصلحة العامة .[3]

كما تخلق المساعدات الخارجية تبعية بأنواع مختلفة بين الدول المانحة والمتلقية لها ما بين سياسية واقتصادية وعسكرية وحتى غذائية، وتصبح الدولة المتلقية للمساعدات تحت رحمة الدول المانحة لها وتدعم توجهاتها في المؤتمرات والمحافل الدولية ، وهناك نتائج سلبية للمساعدات الخارجية لها علاقة بالتنمية ، هو أن المساعدات الخارجية تتجاهل الاعتبارات الثقافية للمجتمعات المتلقية لها ،[4] حيث تقوم المساعدات الخارجية على افتراض مفاده عالمية الثقافة الغربية وصلاحياتها لكل مجتمع ، و أن الثقافة المحلية هي ثقافة متخلفة ، وهو ما جعل الفجوة الموجودة بين التصوريين تسهم في فشل المساعدات الخارجية حتى في صورها الجزئية .[5]

وهناك عوامل عديدة داخلية وخارجية ساهمت في التبعية المالية للغرب في الدول العربية ذات العجز على الصعيد الداخلي منها ضعف المدخرات المحلية ، وهو ما أوجب عليها خيارات محددة متمثلة بالرضا بمعدل نمو اقتصادي أقل أو تعبئة الفائض الاقتصادي في قطاعات الاقتصاد القومي

---

[1] نادر خميس أحمد سمارة, مرجع سابق, ص52

[2] مارتن غريفيش وتبري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ، مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة ، 2008، ص 381

[3] محمد أبو مصطفى ، **دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لدى موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية**، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ،غزة ، 2009،ص80-84 .

[4] عمر المرزوقي ، **التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي** ، مكتبة الرشيد ، الرياض ، الطبعة الأولى 2006، ص 127.

[5] محمد أبو مصطفى، مرجع سابق ص 80-84

لتتمكن الدولة من زيادة معدل ادخارها المحلي أو اللجوء إلى التمويل الخارجي ، هذا بالإضافة فشل سياسات التنمية وسوء ادارة الدين الخارجي ،و أما العوامل الخارجية التي أدت للتبعية المالية للدول العربية ذات الفائض في موازناتها ؛ فكان من أهمها تدهور شروط التبادل التجاري والسياسات الحمائية التي اتبعتها الدول المتقدمة والتي أضحت حاجزاً أمام صادرات الدول النامية والتوسع في سياسات الاقراض على الصعيد الدولي .[1]

لقد كان هناك تيار يدافع عن المساعدات الخارجية ويدعم ضرورة تقديمها للدول النامية بسب افتقارها للموارد الاستثمارية الضرورية وضرورة تحريك عجلة الاقتصاد ، لكن التجربة أثبتت أن المساعدات الخارجية تقتل المبادرة الخاصة من قبل الدول التي اعتادت على استلامها ، كما أنها تعلم الاتكالية وتطيل عمر الأنظمة التي لا تلتزم بالسياسات الضرورية لمحاربة الفقر وتحقيق مستوى تنموي مقبول ، وتشير مختلف الشواهد إلى أن معظم المساعدات الخارجية التي تقدم إلى الدول ذات المؤسسات السيئة أو التي لا تتصف بالحكم الرشيد تصبح في المحصلة حلقة من حلقات الفساد الإداري .[2]

وبناء على ما سبق سيتم طرح مجموعة من النقاط الخاصة بالمساعدات الخارجية يمكن تقسيمها إلى مزايا وعيوب كما يلي:

1.2.2.1 مزايا المساعدات الخارجية: [3]

أ- ساهمت المساعدات الخارجية في تجنب شبح المجاعة وسوء التغذية في العديد من الدول النامية وخفّفت من وطأة العديد من الكوارث، بمعنى أنها هامة على صعيد البعد الإنساني أو الأخلاقي خصوصاً في الدول المنكوبة.

ب- يمكن أن توفر المساعدات الخارجية أموالاً للاستثمار داخل البلد المتلقي لها أكثر من تلك التي يمكن ادخارها محلياً، وهذا ما سينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي في الدول النامية التي تعاني من قصور في مواردها المحلية .

ت- تعتبر المساعدات تمويلاً فعّالاً للتغلب على المشاكل التنموية الخانقة خصوصاً في مجال البنية التحتية والتعليم والصحة .

ث- تعمل المساعدات على دعم القطاع الإنتاجي من خلال تقليل تكاليف النقل ودعم المستويات الفنية.

---

[1] عمر المرزوقي ، المرجع ذاته، ص 127.

[2] العباس بلقاسم ، المساعدات الخارجية من أجل التنمية ، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد الثامن والسبعون ، السنة السابعة ،2008، ص3

[3] نادر خميس أحمد سمارة، مرجع سابق، ص50-52

ج- يمكن أن تدعم المساعدات الخارجية التكوين الرأسمالي مما يساعد على زيادة الاستثمارات، وزيادة فرص العمل والتقليل بالتالي من حدة البطالة والفقر في الدول النامية التي يصعب على مواطنيها سد احتياجاتهم الأساسية.

ح- تساهم المساعدات في توفر النقد الأجنبي الذي يساعد على تحسن الإنتاج من خلال زيادة القدرة على شراء السلع الرأسمالية.

خ- يمكن اعتبار المساعدات الخارجية مورداً أقل كلفة من غيره، وهو بذلك من الموارد المثالية لتمويل العملية التنموية وخاصة إذا استثمرت في القطاعات الإنتاجية.

د- تسهم المساعدات في استقدام التكنولوجيا الغربية والقضاء على التخلف التكنولوجي الذي يتسبب في تدني مستوى القوى العاملة وتدني مستويات الإنتاجية.

2.2.2.1 عيوب المساعدات الخارجية: [1]

أ- تعمل المساعدات في الدول المتلقية لها بشكل أو بآخر على انعدام الاعتماد على النفس وتمنعها من البحث عن الموارد المحلية داخل أراضيها.

ب- تسهم المساعدات الخارجية في زيادة الاستهلاك والتقليل من الادخار كما أثبتت بعض الدراسات بسبب استخدامها كبديل عن الادخار المحلي.

ت- يمكن أن تعمل المساعدات على تدمير النشاطات الداخلية للدولة المتلقية ، كإرسال مواد غذائية في مواسم النشاط الزراعي.

ث- تشتهر الدول النامية بظواهر الفساد والرشوة والمحسوبية، وهو ما سيقضي بشكل أو اخر على فاعلية المساعدة الخارجية في حال تلقيها .

ج- تتسبب المساعدات في تحفيز التضخم من خلال استقدام النقد الأجنبي؛ وهو ما سيضر بقطاع الصادرات ويؤثر عليها سلباً .

ح- تسمح المساعدات الخارجية بتدخل الدول المانحة في سياسات ومواقف الدول المتلقية وحركاتها التجارية، وهو ما قد يعني فرض أساليب تتناسب مع الدولة المانحة، وقد لا تتناسب مع الدولة المتلقية للمساعدات الخارجية، وربما يصل الأمر كما هو في الغالب إلى ربط تلقي المساعدة بشروط الدولة المانحة.

خ- دعم السلطة الحاكمة حتى وإن كانت غير ديمقراطية، ومنعها من دفع ثمن أخطائها التي ترتكبها كنتيجة لسياستها التي تفرضها داخل دولتها، بالإضافة إلى إيجاد طبقة سياسة مُتنفّذة داخل الدولة المتلقية للمساعدات ، وقد ينشأ عن ذلك أمور مختلفة لا علاقة لها بالتنمية أو قد يؤدي ذلك إلى توقف العملية التنموية برمتها .

[1] Abdur Chowdhury And Paolo Garonna, Effective Foreign Aid, Economic Integration And Subsidiarity: Lessons From Europe, United Nations Economic Commission For Europe, Geneva,
Switzerland, Discussion Paper Series, No. 2007.2, June 2007.

المبحث الثالث

أثر الأنواع المختلفة للمساعدات على النمو الاقتصادي.

تمهيد :

يختلف أثر المساعدات على النمو الاقتصادي وفقاً لنوع المساعدة المقدمة ، ويبرز أثرها على النمو الاقتصادي من خلال قنوات ووسائل عدة من خلال أثرها على الاستثمار لدى الدول المتلقية ،وتعزيز قدرتها على استيراد السلع الرأسمالية والتكنولوجيا ، وزيادة فاعلية وإنتاجية عوامل الإنتاج المحلية وتحقيق التنمية البشرية ، ويتوقف أثر المساعدات على النمو الاقتصادي بأشكالها المختلفة على العديد من العوامل لدى كلا الجانبين : الدول المانحة والدول المتلقية وهذه العوامل هي كما يأتي : [1]

- نوع المساعدة المقدمة .
- تقييد المساعدات (المشروطية)
- تعدد الجهات المانحة .
- الأوضاع الداخلية في الدول المتلقية .
- دوافع تقديم المساعدات .

1.3.1 أثر المنح والقروض الميسرة في النمو :

يختلف دور كل من المنح والقروض الميسرة لاختلاف طبيعة و أهداف كل منهما وشروطهما ، حيث أن دور المنح سيكون سلبياً على النمو لكونها تقدم لدعم الموازنة العامة للدولة ودون أي التزام بالسداد مستقبلاً مما يعزز من دور الحكومة في الاقتصاد ويزيد من انفاقها الاستهلاكي ، ويثبط من زيادة الاعتماد على الايرادات المحلية .[2]

وأما القروض الميسرة فإنها تحفز الاستثمار أكثر من الاستهلاك ، لكونها واجبة السداد (كلياً أو جزئياً) مما يدفع استثمارها للحصول على عائد لتغطية عبئها ، كما تلجأ الدول النامية إليها لإعادة هيكلة الدين الخارجي والحد من الاعتماد على القروض الخارجية وتخفيف عبئها .[3]

---

[1] Morrissey, Oliver, (2001**), Does Aid Increase Growth?** Progress in Development Studies,(1):50-37:

[2] Boone, P,.(1996), Politic and The Effectiveness of the Foreign Aid.European Economic reviewvol.(40): 289-328.

[3] Sachs,J.D (2004), Ending Africas Poverty Trap .Brooking paper On EconomicActivity, WashingtonThe Brooking Institution. (1): 117-240

2.3.1 أثر المساعدات الثنائية والمتعددة في النمو:

إن دور المساعدات الثنائية أقل ايجابية في تعزيز النمو الاقتصادي ، كونها أكثر تقييداً وذات دوافع غير اقتصادية وتنموية (في الغالب) وتكون موجهة بدوافع سياسية وعسكرية ، وترتفع التكلفة الادارية فيها ، وهي أقل فاعلية لصعوبة التنسيق بين الجهات المانحة ، واختيار أفضل المشاريع وتحديد المسؤولية عن الإخفاقات التنموية في حال حدوثها . بينما المساعدات المتعددة أكثر إيجابية من الثنائية كونها تتميز بأنها موجهة نحو الدول الأكثر فقراً ، وتأخذ بالاعتبار أهداف الدول المتلقية ، وترتبط بصورة أكبر بالاعتبارات والأهداف الانسانية ، وسرعة ودقة تنفيذها للمشروعات المختلفة ، بالإضافة إلى دقة دراسات الجدوى وتحليل البيئة الاستثمارية للدول النامية ، باعتبار أن كادر المؤسسات الدولية يعد كادراً متخصصاً وذا خبرة وافرة في المجالات التنموية وتجارب الدول النامية المختلفة .[1]

3.3.1 أثر المساعدات الفنية في النمو :

تعد المساعدات الفنية من أفضل أنواع المساعدات المقدمة للدول النامية ، حيث أنها تؤدي إلى زيادة الإنتاجية لعناصر الإنتاج المختلفة (العمل ،ورأس المال) من خلال التأهيل والتدريب لرأس المال البشري ، وتوفير الآلات والمعدات والأجهزة في مختلف القطاعات مما يرفع من كفاءة الإنتاج ومستوى الدخل ويعزز النمو الاقتصادي . ومع ذلك لا يخلو هذا النوع من السلبيات والعيوب ، والتي تتمثل في نقل التكنولوجيا غير الملائمة من حيث المستوى الفني والتقني ، التي لا تتناسب مع مرحلة التطور الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية ، مما يرفع التكلفة ويعيق الاستخدام الأمثل للموارد ، ولا تترك الجهات المانحة الخيار للدول المتلقية لاختيار وتحديد المعدات التي ترغب بها أو المناسبة لها ، وإنما عليها القبول بما يقدم إليها ، والتكيف معها وتأهيل واعداد مؤسساتها وكوادرها البشرية لهذه الغاية .[2]

[1] Camilia et al ,(2009),Development Aid and Economic Growth:A positive long-Run relation ,IMF Working paper ,wp/09/118.

[2] هايتز، تيريزا،(1979).امبريالية المساعدات،مرجع سابق.

4.3.1 أثر المساعدات العينية (الغذائية) في النمو :

للمساعدات الغذائية آثاراً متباينة على النمو الاقتصادي ، فقد تؤدي إلى دفع وتعزيز النمو من خلال مساهمتها في سد الفجوة الغذائية لدى الدول المتلقية وتأمين احتياجاتها الغذائية بصورة دائمة أو مؤقتة لقصور إنتاجها المحلي ، وقد يكون لها آثار سلبية على النمو من جوانب عدة إذ من الممكن أن تعمل على تعميق التبعية والحاجة للغذاء بإغراق أسواق الدول النامية و بأسعار دون الأسعار المحلية ، مما يؤدي إلى احباط العاملين في القطاع الزراعي وتراجع الإنتاج الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي لدى الدول المتلقية .[1]

كما قد تساهم في نشر النمط الغربي في الاستهلاك ، ورفع معدلات الاستهلاك دون أن يرافقه زيادة في الإنتاج المحلي ، إضافة إلى أن هدف الدول المانحة من تقديمها جاء لخدمة قطاعها الزراعي وحمايته من التعرض للخسائر أو تراجع انتاجها ، وذلك بالتخلص من المخزون السلعي لديها وتراجع أسعارها في السوق الدولي والمحلي الناتجة عن زيادة المعروض منها ، وتكبدها أجور تخزينها مما يرفع التكاليف ويقلص أرباحها .[2]

5.3.1 أثر المساعدات المقيدة في النمو الاقتصادي:

يعد تقييد المساعدات مصدراً لتذبذب قيمتها ، وقد يؤدي إلى تآكل قيمتها الحقيقية ، ويعيق دورها في النمو الاقتصادي ، و أن كلاً من المساعدات والمشروطية متلازمان ، وتكون المشروطية في أعلاها التدخل في نظام الدولة وفرض مطالب وإصلاحات سياسية (مثل : الإصلاح السياسي والديمقراطي ، والتعددية الحزبية) وتأييد مواقف المانحين من القضايا العالمية والإقليمية والتصويت إلى جانبها في المحافل الدولية ، وقد تم منع المساعدات وتقليصها عن بعض الدول النامية عقوبة لمواقفها وتوجهاتها المغايرة للدول المانحة .[3] وتعد المشروطية وسيلة للدول المانحة لاسترجاع أموالها من خلال فرض العديد من الشروط والقيود على استخدامها ، حيث تسترد جزء كبير منها على شكل عقود خبرة ومستشارين ومدربين من مواطنيها ، وتكاليف اعداد الدراسات اللازمة واستخدام وسائل النقل العائدة لها ، واختيار المشاريع التي تتصف بشدة التركيز على الاستيراد من الخارج مما يزيد من انكشاف الدول المتلقية ، ويشوه نمط الاستيراد لديها .[4]

---

[1] Boserup Ester and Sachs Ignacy, (1971), Foreign Aid to Newly Independent Countries, Problems and Orientations, .Paris: Mouton The Hague .

[2] مكاوي ،محمد الحسن،(2001) **دور المساعدات الخارجية في اطار فلسفة وسياسات برامج الاصلاح التكيفي الهيكلي مع اشارة خاصة للحالة السودانية**، عمان المركز العلمي للدراسات السياسية .

[3] صادق، عمر (2010).**دور المساعدات الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية ،دراسة حالة مصر والأردن** ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة حلب ،حلب،سوريا،ص43

[4] عدينيات ،محمد (2014).محاضرات في التنمية الاقتصادية ،لطلبة الدكتوراه ،كلية الأعمال،الجامعة الأردنية ،عمان ، الأردن.

وتكـون المشـروطية بتقـديم مسـاعدات مجـزأة وعلـى دفعـات وفقـاً للالتـزام بالشـروط ، والسـماح للشركات الأجنبية بالدخول إلى السوق المحلية وضمان سلامتها ومصالحها التجارية وحرية إخراج أموالها و أرباحها ، وبهذا تأخذ المشروطية شكلاً من أشكال الدعم للشركات الدولية يقدمه دافعو الضرائب في الدول المانحة وبهذا تكون التكلفة الحقيقية للمساعدات المقيدة على البلدان المانحة أقل بكثير من قيمتها الاسمية .[1]

وقد توجه المساعدات المقيدة لتنفيذ مشاريع لا تحتل المرتبة الأولى من حيث الأولوية بالنسبة للدول المتلقية . ولا تستطيع تحويل استخدامها إلى مشاريع أخرى غير المتفق عليها دون الرجوع للجهة المانحة ، ومن مظاهر تقييد المساعدات حصر انفاقها على المشاريع الصديقة للبيئة والالتزام بالآلات والتقنيات التي تحد من التلوث وبالتالي قد لا تكون ضمن الأولوية التنموية ، ولا تشكل ضرورة ملحة بالنسبة للدولة المتلقية ، ولكنها تخدم الاقتصاد العالمي في مجال البيئة والتغير المناخي .[2]

6.3.1 أثر تعدد الجهات المانحة في النمو الاقتصادي :

إن تعدد الجهات المانحة قد يؤثر سلباً على فاعلية المساعدات وذلك لقيام الدول المتلقية بتبني مشاريع منفصلة متناثرة ، في سبيل الحصول على المساعدات من الجهات المختلفة ،بدلاً من وضع خطة شاملة متناسقة للمشاريع التي تحقق أهدافها ، مما يقلل من قيمة المساعدات والمنح من خلال ازدواجية التمويل والتنفيذ . وتفرض الدول المانحة شروطاً ومعايير مختلفة لتقديم المساعدات واختيار المشاريع التي ترغب في تمويلها دون غيرها مما قد يسبب عدم توازن في النمو ، ويحول دون تنفيذ مشاريع ذات أولوية ، حيث يتم أحياناً تمويل جزء من المشروع على أن يتم تمويل الجزء المتبقي من الموازنة المحلية ، مما يسبب ضغطاً على الموازنة ، ويؤثر على تخصيص الموارد ويدفع إلى التوجه نحو المشاريع التي تستقطب المساعدات بغض النظر عن جدواها الاقتصادية ، ومن جانب أخر تظهر بعض الجوانب الإيجابية لذلك من خلال إفساح المجال للدول المتلقية للاختيار و المفاضلة بين أشكال المساعدات ومصادرها المختلفة، ويزيد من درجة التيقن والتأكد من تدفق المساعدات وإمكانية التنبؤ بها، مما يعزز دورها في النمو الاقتصادي .[3]

---

[1] العيساوي,عبد الكريم جابر،(2012). **التمويل الدولي/**مدخل حديث،عمان:دار صفاء للنشر والتوزيع،ص65

[2] عبد العزيز،سمير محمد(1998)،**التمويل العام- المدخل الادخاري الضريبي المدخل الاسلامي-المدخل الدولي** ،الطبعة الثانية،الاسكندرية:مطبعة الاشعاع الفنية ،ص72

[3] Djankov, Simeon et al, (2006**), Does Foreign Aid Help**? Cato Journal, 26.

الفصل الثاني

القطاع الزراعي

المبحث الأول : النشاط الاقتصادي الزراعي

1.1.2 مفهوم النشاط الاقتصادي .

2.1.2 أهمية الزراعة .

المبحث الثاني : السياسات الزراعية

1.2.2 أنواع السياسات الزراعية .

2.2.2 دور السياسات الزراعية في سورية .

المبحث الثالث : مساهمة الزراعة في الاقتصاد السوري

1.3.2 مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي

2.3.2 مساهمة الزراعة في الصادرات

3.3.2 مساهمة الزراعة في العمالة والتشغيل

مقدمة:

إن تطبيق المفاهيم الاقتصادية وأسس ونظريات وقوانين علم الاقتصاد في مجال النشاط الزراعي أدى إلى الوصول لعلم الاقتصاد الزراعي، فإذا كان علم الاقتصاد يهتم بالكل فإن الاقتصاد الزراعي يهتم بالفرد وهو أحد فروع علم الاقتصاد و يختص باستخدام الموارد الزراعية في إنتاج السلع الزراعية لتحقيق أكبر درجة من الإشباع لحاجات الأفراد في المجتمع ، ويتضمن مجموعة من النظريات والأفكار والآراء التي تربط الحقائق بعضها ببعض حتى يهتدي الإنسان بها للسيطرة على القوى الطبيعية المتعلقة باستغلال الموارد البشرية والاقتصادية؛ أي هو العلم الذي يوجه الاستغلال الزراعي الوجهة الكفيلة بالحصول على أكبر قدر من السلع الزراعية النباتية والحيوانية بأقل قدر من الجهود البشرية ، وعلى ذلك يهدف علم الاقتصاد الزراعي إلى محاولة السيطرة على القوى الطبيعية والاقتصادية الزراعية لزيادة الدخل وتنمية صافي الدخل الزراعي الذي يمثل الفرق بين الدخل الزراعي الاجمالي واجمالي التكاليف الزراعية ،اذا يشمل القطاع الزراعي على : [1]

أولاً: الأراضي الزراعية وخصوبتها وصناعات مستلزمات الإنتاج الزراعي من بذور وأسمدة ومبيدات وماكينات و أعلاف ومعدات للإنتاج الحيواني ومياه الري وكذلك العمالة الزراعية.

ثانياً: كذلك يتضمن القطاع الزراعي عمليات الإنتاج للسلع الزراعية نفسها وأساليب إنتاجها ،وتشمل إنتاج المحاصيل الحقلية والخضرية والفاكهية والنباتات الطبية والعطرية والإنتاج الحيواني .

ثالثاً: يهتم الاقتصاد الزراعي أيضاً بالتسويق للمنتجات الزراعية بما فيه من خدمات تساعد المستهلك على الحصول على تلك السلع بالشكل المطلوب وفي المكان والزمان المناسبين كذلك يهتم الاقتصاد الزراعي أيضاً في الدول النامية بالتجارة الخارجية والطلب الخارجي عبلى السلع الزراعية ، حيث تعتمد هذه الدول على الزراعة أساساً في التصدير للحصول على العملات الأجنبية اللازمة لشراء ما تحتاجه تلك الدول من مستلزمات إنتاج ضرورية لعمليات التنمية الاقتصادية وتطوير الصناعة والزراعة والنهوض بالخدمات الضرورية .

بناء على ما سبق تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث وفق الآتي :

المبحث الأول : النشاط الاقتصادي الزراعي .

المبحث الثاني : السياسات الزراعية .

المبحث الثاني : مساهمة الزراعة في الاقتصاد السوري.

[1] محمد مين الششتاوي،عماد يونس همدان،(2013)،**الاقتصاد الزراعي**،جامعة بنها،كلية الزراعة/قسم الاقتصاد الزراعي/، ص ص 5-6

المبحث الأول

النشاط الاقتصادي الزراعي

تمهيد :

تعد الرغبات والحاجات الإنسانية المحرك الرئيسي لأي نشاط اقتصادي فإشباعها والحال كذلك يعد نهاية أو هدف النشاط الاقتصادي، ويتوقف مدى إشباع رغبات أفراد المجتمع على مقدار ما يحوزه هؤلاء الأفراد من موارد كماً ونوعاً بالإضافة إلى الأساليب الإنتاجية المتبعة.

1.1.2 مفهوم النشاط الاقتصادي:

يعرف النشاط الاقتصادي بأنه: مجموعة من المبادرات والجهود التي يقوم بها الأفراد في شتى المجالات الاقتصادية ،مثل القطاع الزراعي ،والصناعي، والتجاري، والخدمات بهدف توفير وإشباع رغباتهم واحتياجاتهم ،عن طريق شراء سلعة أو بيعها ، أو صنع أي منتج وهي عملية يتخللها الإنتاج والتوزيع ،والتبادل والاستهلاك ،وتعد الطاقة والأيدي العاملة ،ورأس المال والموارد،المدخلات الأساسية لأي نشاط اقتصادي . [1]

كما يمكن أن يعرف بأنه المجهود الذي يبذله الفرد لإشباع حاجاته أو من أجل الحصول على الأموال والسلع والخدمات . ويتميز النشاط الاقتصادي بصفتين أحدهما اجتماعية والأخرى فردية، وتتمثل الصفة الاجتماعية بالتبعية المتبادلة بين الشخص وأفراد الهيئة الاجتماعية مع بعضهم بصفتهم منتجين، كما تقوم رابطة التبعية أيضا بين أفراد الهيئة الاجتماعية بصفتهم مستهلكين. أما الصفة الفردية في النشاط الاقتصادي فتتجلى في قيمة الفرد كعنصر اقتصادي تعتمد إلى درجة كبيرة على صفاته الشخصية كالذكاء وحب النظام والرغبة في العمل وخدمة المجتمع وغيرها من الصفات والعوامل الخاصة.[2]

و إن النشاط الرئيسي لأي كيان اقتصادي هو النشاط الذي يسهم بأكبر قدر في القيمة المضافة للكيان ، والمنتجات الناشئة عن أي نشاط رئيسي هي إما منتجات رئيسية أو منتجات ثانوية ، والمنتجات الثانوية هي منتجات يتم انتاجها بالضرورة إلى جانب المنتجات الرئيسية (مثل الجلود التي تنتج عند انتاج اللحوم بذبح الحيوانات).أما النشاط الثانوي هو كل نشاط منفصل يؤدي في نهاية الأمر إلى إنتاج منتجات لأطراف ثالثة ، ولا يكون نشاطاً رئيسياً للكيان الاقتصادي ،ونواتج الأنشطة الثانوية

[1] صلاح،عبد الفتاح، (2016)،**"عناصر النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي "**،مجلة جامعة كربلاء ،المجلد 8،العدد2، كلية الادارة والاقتصاد,ص ص 139-163

[2] النجفي ،حسن، (1977)**القاموس الاقتصادي** ،مطبعة الإدارة المحلية،بغداد ، ص 107.

هي بالضرورة منتجات ثانوية ومعظم الكيانات الاقتصادية تنتج على الأقل بعض المنتجات الثانوية . ولا يمكن القيام بأنشطة رئيسية وثانوية دون دعم من بعض الأنشطة الإضافية ،مثل (النقل /التخزين/الشراء/الترويج للمشتريات /والإصلاح والصيانة / وغير ذلك) ويوجد في كل كيان اقتصادي على الأقل بعض من هذه الأنشطة . وبالتالي ينبغي التمييز بين الأنشطة الرئيسية والثانوية من ناحية والأنشطة الإضافية من ناحية أخرى ، اذ أن ناتج الأنشطة الرئيسية والثانوية ،يصبح فيما بعد منتجات رئيسية وثانوية ،لبيعه في الأسواق أو لاستخدامات أخرى غير محددة مسبقاً؛ إذ يمكن على سبيل المثال تخزينها لبيعها في المستقبل أو لإجراء عمليات تجهيز أخرى عليها ، أما الأنشطة الإضافية فيتم القيام بها من أجل تسهيل الأنشطة الرئيسية والثانوية التي يمارسها الكيان الاقتصادي .[1]

بشكل عام يمكن تصنيف الأنشطة الاقتصادية إلى أربعة أنواع : [2]

الأنشطة الأساسية : تتمثل الأنشطة الأساسية التي يعتمد عليها الأفراد في ممارسة أنشطتهم الاقتصادية حول الارتكاز والتوجه نحو الموارد الطبيعية، مثل صيد الأسماك، وزراعة المحاصيل، وتربية الحيوانات، واستخراج المعادن، وغيرها من الأعمال والجهود التي يعتمدها العمال من الطبيعة في سبيل النشاط الاقتصادي،+9طك تنطوي هذه الأنشطة على تداول السلع بطرق مختلفة ، لذا فهي تجعلها جزءاً حيوياً من الاقتصاد.

الأنشطة الثانوية : الأنشطة الثانوية أكثر تعقيدًا بقليل،فعندما نصنف نشاطًا اقتصاديًا على أنه نشاط ثانوي ، فهذا يعني أنه يتضمن عملية إضافة قيمة للمنتجات عن طريق تعديلها، وتأخذ هذه الأنشطة المنتجات الحالية وتغيرها بطرق متعددة ، مما يضيف قيمة إضافية إليها. إن أبسط طريقة لشرح هذه الأنشطة هي القول بأنها تشمل في الغالب الصناعات التحويلية . لذا فإن أي شيء يتم إنشاؤه في المصانع من الأطعمة المصنعة إلى الملابس ينتمي إلى الأنشطة الاقتصادية الثانوية .

الأنشطة الثالثية: تتعامل الأنشطة في هذه المجموعة مع تقديم أنواع مختلفة من الخدمات، فأي شيء يتراوح من الكتبة والحلاقين إلى ميكانيك السيارات يقع ضمن هذه المجموعة،و يمكن تعريفها بسهولة على أنها خدمات شخصية وتجارية . لا يقدم الكثير من هذه الخدمات منتجًا ماديًا بطبيعته ، بل خدمة لا يمكننا تحقيقها بأنفسنا.

---

[1] ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة شعبة الاحصاءات، 2009، نيويورك، **التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية**، السلسلة م،العدد4، ص ص 15-16

[2] Antonia Cirjak (2020), "**What Are The 4 Types Of Economic Activity?**", World Atlas. https://www.worldatlas.com

الأنشطة الرباعية : تشمل هذه المجموعة من الأنشطة كل ما يتم توفيره في بيئات خاصة، وخير مثال على ذلك هو الخدمات الصحية ، التي لا يمكننا الحصول عليها إلا في المستشفيات، وتشمل بعض الأمثلة الأخرى الفنادق التي تزودنا بخدمات الضيافة أو المدارس التي تزودنا بخدمات تعليمية، و يصعب وصف هذه الأنشطة لأنها تغطي مجموعة متنوعة من الأشياء.

و يحدث النشاط الاقتصادي عندما يتم الجمع بين الموارد مثل السلع الرأسمالية أو العمالة أو تقنيات التصنيع أو المنتجات الوسيطة لإنتاج سلع أو خدمات محددة،وهناك ثلاث مراحل تمر بها عملية النشاط الاقتصادي وهي: [1]

- **عملية الإنتاج :** التي تحدد ماهية متطلبات السوق من السلع، والخدمات.
- **عملية توزيع سلع الشركات والمصانع إلى السوق:** ومن بعد ذلك بيعها للمستهلكين، وتتضمن عملية التوزيع عدة وظائف من تخزين، ومراجعة الفواتير، وغيرها من عمليات إدارة المعاملات التجارية.

وعملية الاستهلاك : التي يحددها الأفراد في الدولة، وذلك حسب احتياجاتهم، ورغباتهم.

وأيضاً هناك عدة عوامل تؤثر في النشاط الاقتصادي ومن هذه العوامل ما يأتي : [2]

- أسعار الفائدة على التدفق النقدي الاستثماري، الذي يلعب عملية عكسية بينه، وبين السيولة في الدولة.
- القيمة الضريبية في عمليتي التصدير، والاستيراد للبضائع.
- التضخم الذي يحدث نتيجة زيادة الإقبال على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة مخزون النقد في اقتصاد سوق الدولة.
- القوانين التي تسنها الدول، نتيجة التغيرات والتعديلات، التي تحصل في الاقتصاد القانوني، وفقاً للتغيير الذي يحصل فيها.
- عدم إقبال الأفراد على السلع، مما يؤدي لحدوث ركود في العملية الشرائية، التي تدفع التجار والشركات لخفض أسعار البضائع، والخدمات.

[1] Anatha Ginting (2021), "**Economic Activity** ", Hashmicro.https://www.hashmicro.com

[2] Madhuri Thakur, (2022),"**Economic Factors**", Wall Street Mojo. https://www.wallstreetmojo.com

وتعد الزراعة أحد النشاطات الاقتصادية الرئيسة التي تسهم في الاقتصاد الوطني، ويرتبط الأمن الغذائي بالأمن الوطني، وتحقيق الأمن الغذائي يعتمد بالدرجة الأساسية على توفير الغذاء من الإنتاج الزراعي المحلي، ويسهم نهوض القطاع الزراعي بتنويع الاقتصاد وتخفيف وطأة الفقر وتحسين الميزان التجاري وتحقق حركة لمعظم القطاعات المرتبطة به، بعبارة أخرى يسهم تطور القطاع الزراعي في مكافحة البطالة وتقليص حجم الاستيراد وتطور ونهوض المجتمع وتعزيز الاقتصاد الوطني، فضلاً عن أن المنتج المحلي يكون أكثر أمانا واطمئناناً على السلامة الصحية للمستهلك مقارنة بالمستورد، كون أغلب أمراض العصر مرتبطة بالغذاء والاستهلاك الغذائي، كما أن تطور القطاع الزراعي ينعكس إيجابياً على تحسين الواقع البيئي.[1]

حيث وجدت الزراعة منذ أن وجدت الحضارة على وجه الأرض وقد كانت الزراعة ولا تزال من أهم وأوسع الفعاليات الاقتصادية في العالم وهي كذلك من أهم العوامل الأساسية اللازمة لضمان استمرارية البشر ولولا الزراعة لكانت الحياة مستحيلة على وجه الأرض، فعلاوة على كونها المصدر الرئيسي لإشباع الحاجات الأساسية للإنسان من غذاء وكساء ومسكن فإنها كذلك تغذي كثيراً من الصناعات بالمواد الأولية لاستمرار عملها ،وبعبارة أخرى الزراعة تعتبر الصناعة الرئيسية مع التعدين والغابات ، وبالرغم من التوسع الصناعي العظيم الذي حدث في العالم خلال المائة سنة المنصرفة فإن سكان العالم لا يزالون يشتغلون بالزراعة ويستمدون عيشهم منها . تعتمد الموارد المستخدمة في الزراعة على كفاءة التنظيم الزراعي فيه فكلما تقدمت تلك الأقطار ازدادت القدرة الإنتاجية للعامل الزراعي بحيث يصبح من الممكن انتاج محصول أكبر بعدد أقل من العمال ، الأمر الذي يؤدي إلى انتقال الفائض من العمال الزراعيين إلى القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى وهذا ما يحصل في البلدان المتقدمة زراعياً حيث تكون نسبة المشتغلين في الزراعة بهذه البلدان قليلة لا تتجاوز 5% بينما في البلدان الأقل تقدماً تكون فيها نسبة المشتغلين بالزراعة أكبر وبالتالي يكون الدخل القومي قليل بسبب تخلف الزراعة و قلة إنتاجية العامل فيها ،وبالتالي كلما تقدم البلد وزادت إنتاجية العامل في الزراعة أصبح بمقدوره انتاج ما يحتاجه من السلع الزراعية بنسبة أقل من العمال وتحويل الفائض منهم للقطاع الصناعي والقطاعات الأخرى و بالتالي يكون دخل الفرد أكبر نسبياً .[2]

[1] جريدة الصباح الجديدة ،العراق،ع 1655، 2018.

[2] العلوان عبد الصاحب، عبادي عبدالله ، (1966)،**المدخل في الاقتصاد الزراعي**،الطبعة الأولى،مطبعة المعارف،بغداد، ص ص 37-39
38

وللنشاط الزراعي خصوصيات حيث أن :[1]

1. ارتباطه بظروف بيئية غير مضمونة (ظروف طبيعية) تؤثر في الإنتاج.
2. ارتباطه بنشاطات وإنتاج اغلب وزارات الدولة وبصورة خاصة الجانب الأمني، الكهرباء، النفط، الصناعة، التجارة، البيئة، الموارد المائية، التعليم العالي والبحث العلمي، المالية.
3. يحتاج إلى رأس مال كبير ومنتجاته كبيرة وسريعة التلف.
4. المساحة الثابتة للأراضي الزراعية .

لذا فان مجمل هذه العوامل تتداخل وتشترك في التأثير في نمو وتطور القطاع الزراعي بشكل يختلف عن القطاعات الأخرى.

وللنهوض بالقطاع الزراعي لابد من معرفة أهداف الزراعة و التي تتمثل في :[2]

- تحقيق وفرة في الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وكذلك التصنيع الزراعي.
- تحقيق فائض في الإنتاج الزراعي يسمح لنا بالتصدير لتوفير عملة أجنبية ويعمل على تحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
- العمل على الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج (أرض ... ماء ... إلخ.)
- العمل على تقليص نسبة الفاقد في الإنتاج الزراعي وانخفاضها إلى أقل حد ممكن.

ومن هنا يجب التحدث عن مقومات النشاط الزراعي وكيفية تطويرها لتحقيق تلك الأهداف :[3]

1) الإنسان :

لابد من الاهتمام بصحة الإنسان ورفع مستواه المعيشي والعلمي بتعليمه وسائل وأساليب الزراعة الحديثة، ولابد أن يصحب ذلك برامج تدريب لجميع المهندسين الزراعيين على أساليب الزراعة الحديثة.

2) - الأرض :

تشمل الأرض ما هو موجود على سطح الأرض (غابات /حيوانات) وتحت الأرض و من أهم ميزاتها :

- محدودة المساحة : قد تكون الأرض محدودة المساحة طبيعياً، ولكن مردوديتها قابلة للزيادة وذلك عن طريق استصلاحها وزيادة إنتاجيتها بتطبيق التقانات الحديثة وتحويلها إلى أرض

[1] الراوي،أحمد عمر،(2016)،**الزراعة في العراق ومعوقات تحقيق التنمية المستدامة**،بيت الحكمة،العراق،بغداد،ص 40
[2] أحمد الزوكي ،(2007)**التنمية الزراعية رؤية مستقبلية**، ص 32
www.tibanews.com
[3] **التنمية الزراعية رؤية مستقبلية**، المرجع ذاته ص 74.

خصبة وتنظيم تغذيتها المعدنية والعضوية والمائية والهوائية، وقد تكون مردوديتها قابلة للنقصان بفعل الانجراف أو الملوحة أو الاستغلال السيء .

- غير قابلة للاهتلاك على عكس وسائل الإنتاج .
- غير قابلة للنقل .
- من صنع الخالق وموجودة قبل وجود الإنسان .

3) الماء:

الماء من المقومات الضرورية للزراعة ولكن مشكلة المياه هي مشكلة المستقبل على مستوى العالم ومع ازدياد عدد السكان يجب الاخذ بما يلي :

• تشجيع المزارعين على استخدام نظم الري الحديثة و وضع خرائط تفصيلية للمياه الجوفية في المناطق الصحراوية ومدى كفاية المياه لعدد من السنين وذلك حتى يضع المزارع رؤيته بناء على حقائق واقعية.

• عدم التوسع في مشاريع نقل المياه لمسافات بعيدة حيث سيتم فقد كميات كبيرة من المياه بالتبخر، فضلاً عما تتكفله عمليات الرفع والنقل من تكاليف تجعل المنتج غير اقتصادي.
• عمليات خلط المياه بمياه الصرف يجب أن تراعي الدقة لتجنب مشاكل تمليح الأرض.

4) التكنولوجيا الحديثة :

ونعني بها وسائل الري المتطور والمكننة الحديثة والهندسة الوراثية والزراعة الحيوية التي لا تستخدم كيماويات ضارة بصحة الإنسان ،وتلعب التكنولوجيا الحديثة دور كبير في تسهيل العمليات الزراعية واختصار الوقت والجهد.

2.1.2 أهمية الزراعة:

يمثل القطاع الزراعي عماد الاقتصاد في البلدان الأقل نمواً، فهو يمثل الجانب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي (حيث يتراوح بين 30 و 60 % في ثلثي هذه البلدان)، وتشتغل به نسبة كبيرة من القوى العاملة (40 %، بل وقد تصل إلى 90 % في معظم الحالات)، ويمثل مصدراً رئيسياً للنقد الأجنبي (25 %، بل وقد تصل إلى 95 % في ثلاثة أرباع البلدان الأقل نمواً)، ويوفر الجانب الأكبر من الأغذية الأساسية كما يوفر سبل العيش وغير ذلك من أشكال الدخل لأكثر من نصف السكان في هذه البلدان، وتوفر الروابط القوية - السابقة على الإنتاج واللاحقة له - التي تربط الزراعة بالقطاع الريفي وغيره من قطاعات الاقتصاد قوة دفع إضافية للنمو وتوليد الدخل، ومن هنا، لا يمكن تحقيق تقدم ملموس في دفع عجلة النمو الاقتصادي، والتخفيف من حدة الفقر ورفع مستوى الأمن الغذائي في معظم هذه البلدان دون النهوض بالقدرات البشرية والإنتاجية للقطاع

الزراعي وزيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة، لأن وجود نظام غذائي وزراعي قوي ونابض يمثل أحد الأعمدة الرئيسية في أي استراتيجية شاملة للنمو الاقتصادي والتنمية، ولا يمكن أن تظل الزراعة في البلدان الأقل نمواً تلقى ذلك القدر الضئيل من الاهتمام في السياسات والاستثمارات.[1]

1.2.1.2 مساهمة الزراعة في الدخل القومي :

يسهم القطاع الزراعي في الدخل القومي وخاصة في الدول النامية لذلك تحرص تلك الدول على الزراعة لمُساهمتها في زيادة دخلها القومي، وسدّ النقص في رأس المال الخاص بها، إذ إنّ الدول النامية كانت في السابق أكثر اعتماداً على رأس المال الأجنبي والذي يُصاحبه العديد من الشروط، كما أنّ القطاع الزراعي يتطلّب قدراً أقلّ بكثير من رأس المال للتنمية، الأمر الذي يُقلّل من مشكلة النمو التي تمس رأس المال الأجنبي حيث تعتمد الدول النامية في دخلها القومي على الصادرات الزراعية، في حين أن الدول المُتقدمة أقل اعتماداً عليها ولكن من المؤكد ستتأثر في حال توقف جميع الصادرات بشكل مفاجئ، وذلك لأن الزراعة تُعتبر بمثابة العمود الفقري للنظام الاقتصادي للدولة، إذ إن زيادة أعداد السكان يدفع إلى التركيز على القطاعات الأولية بشكل أكبر[2]، ووفقاً لتقرير البنك الدولي فإن 3 من كل 4 أشخاص في البلدان النامية يعيشون في المناطق الريفية ويكسبون يومياً أقل من دولارين، حيث يُعدّ تطوير الزراعة أمراً ضرورياً لزيادة تركيز البلاد على تطوير الاقتصاد ومساعدة الأفراد.[3]

2.2.1.2 الزراعة تمد الصناعة بالمواد الأولية وسوق لأنتاج بعض الصناعات الأخرى:

هناك الكثير من الصناعات التي تقوم على الخامات الزراعية كصناعة الزيوت النباتية والنسيج ..الخ ومن الطبيعي أن تنوع الخامات الزراعية سيؤدي إلى مجالات جديدة للعاملين وزيادة الدخل القومي وارتفاع مستوى المعيشة بوجه عام .كما أن أنتجة الصناعات الأخرى تجد سوقاً لها في الحقل الزراعي حيث تستهلك السلع الصناعية المنتجة وهي السلع الرأسمالية اللازمة للزراعة مثل الآلات والأسمدة والمبيدات الكيماوية ، وكلما تطورت الزراعة احتاجت إلى المزيد منها فيساعد ذلك على زيادة الحجم الإنتاجي لهذه السلع والأنشطة الاقتصادية المنتجة لها ، فضلاً عن السلع الاستهلاكية الصناعية (المنزلية). [4]

---

[1] دور الزراعة في التنمية في البلدان الأقل نمواً وفي ادماجها في الاقتصاد العالمي ،الدورة الموضوعية المعنية بتعزيز القدرات الإنتاجية،مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان الأقل نموا بروكسل،بلجيكا،14/أيار2001،اعداد منظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة .

[2] الحياري،إيمان،2021،**أهمية الزراعة**،،https://mawdoo3.com

[3] تقرير للبنك الدولي .

[4] الشنتاوي ،محمد ،**الاقتصاد الزراعي**،مرجع سابق ص ص 12-14

3.2.1.2 الزراعة مصدر السلع التصديرية :

يؤدي الارتفاع بالمستوى الإنتاجي الزراعي إلى تكوين الفائض الإنتاجي بعد الوفاء بحاجة الاستهلاك المحلي سواءً على مستوى الغذاء أو الصناعة ، وبالتالي يمكن تصدير الفائض الزراعي لتحويله إلى نقود لشراء التجهيزات الصناعية أو لإقامة الطرق وتوفير الخدمات العامة وغيرها. وتتحقق التنمية الاقتصادية عندما تكون الزراعة قادرة على إنتاج فائض للتصدير.[1]

4.2.1.2 الزراعة مصدراً مهماً للأمن الغذائي :

إن من التحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية هي مشكلة الأمن الغذائي، إذ تواجه هذه الدول احتياجات غذائية متزايدة مقابل قصور في الإنتاج المحلي. ويتحدد مفهوم الأمن الغذائي بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية والسياسية وفقا للظروف السائدة في كل مجتمع فهو يتمثل في قدرة المجتمع على توفير الغذاء لأفراده في حدود دخولهم المتاحة، مع الغذاء للأفراد الذين لا يستطيعون الحصول عليه بدخلهم المتاح، سواء كان عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد اعتماداً على الموارد الذاتية ، ويساهم القطاع الزراعي في توفير الغذاء الذي يعد أحد المشاكل الأساسية في الدول النامية لأنه يستنزف الكثير من مواردها،[2] لذلك فإن دور الزراعة في تعزيز الأمن الغذائي في البلدان النامية يختلف اختلافاً جوهرياً عنه في البلدان المتقدمة، ومن هنا كانت المناداة بضرورة أن يسمح للبلدان النامية، ولا سيما التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، بقدر من المرونة، لكي تمضي هذه البلدان في تحديث الزراعة وتستطيع تلبية أهدافها في مجال الأمن الغذائي. وحسب منظمة الأغذية والزراعة إنه لا يمكن تحقيق أي نمو اقتصادي أو الحد من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي إلا من خلال النهوض بالقطاع الزراعي، فزيادة الإنتاجية الزراعية في المناطق التي تعاني من الفقر وسوء التغذية تتم من خلال إنتاج العديد من السلع التي يمكن من خلالها العمل على التبادل التجاري، فمؤشرات الأمن الغذائي تتحدد من خلال مبادرات التنمية الريفية التي تساعد الفرد على الوصول إلى الغذاء. [3]

---

[1] ،**الاقتصاد الزراعي**،المرجع ذاته ص 12

[2] السريتي ، محمد ، 2000، **"الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية"** - رؤية إسلامية - دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص: 20 .

[3] تقريرمنظمة الأغذية والزراعة(الفاو)، قسم التجارة والسلع.

5.2.1.2 الزراعة مصدر أو مخزن القوى العاملة :

على الرغم من أن الزراعة سوق رئيسي للعمالة حيث تعتبر من المجالات الرحبة التي تستوعب عدداً كبيراً من القوى العاملة ،إلا أنه نتيجة استخدام التقنية الحديثة في الزراعة ورفع الكفاءة الإنتاجية الزراعية يؤدي إلى تكوين فائض في العمالة الزراعية ،يمكن استخدامه في الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية ويجعل فرصة البحث عن مجالات جديدة للعمالة واردة ،على أن انتقال هذه العمالة من الريف إلى المدينة يتوقف على عدة عوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية ،مثل توافر احتمالات الزيادة في الأرض الزراعية عن طريق الإصلاح الزراعي ويقل معه إمكانية انتقال هذه العمالة إلى العمل الصناعي فإذا لم تستوعب الزراعة هذه الأعداد الفائضة يصبح من الضروري البحث عن مجالات جديدة غير زراعية، لذلك يرتبط عدد القوى العاملة في الريف بمقدار أو مستوى التقدم التقني ، ففي المرحلة الأولى للتنمية الاقتصادية يستخدم كمية كبيرة من العمل المتوافر لرأس المال مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية العامل الزراعي ، أما في المرحلة المتقدمة للتنمية الاقتصادية فيزداد استخدام وسائل التقنية الزراعية ومعناه زيادة نسية رأس المال المستخدم عن العمل وزيادة نتائج العمل ،و إلى انخفاض القوى العاملة الزراعية .[1]

6.2.1.2 الزراعة قد تكون منطلقاً لعملية التنمية الاقتصادية :

يستطيع القطاع الزراعي أن يلبي الكثير من احتياجات التنمية الاقتصادية والتي منها الموارد النقدية والعملة الصعبة وذلك من خلال التوسع في المحاصيل الزراعية التصديرية والتي بدورها تحتاج إلى استثمارات يتم تمويلها بالموارد النقدية التي يوفرها القطاع الزراعي، وإذا تم تحقيق فائض في القطاع الزراعي يخصص للتصدير فسيؤدي إلى زيادة دخول المزارعين والدخل الوطني وزيادة القدرة على الادخار وبالتالي القدرة على تمويل التوسع في الاستثمار الزراعي والتنمية والتأثير على عجز ميزان المدفوعات،[2] ولذلك فإن للتنمية الزراعية دوراً هاماً في عملية التنمية الشاملة بجميع البلدان النامية والمتقدمة وبالتالي تعتبر التنمية الزراعية نقطة البداية للتنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية بسبب المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية لذلك تحقيق أهداف التنمية فيها يعتمد بشكل كبير على مدى نجاح أو فشل التنمية الزراعية . [3]

---

[1] **الاقتصاد الزراعي**،مرجع سابق ص 12

[2] مصطيفي،عبد اللطيف،2023،**"دراسات في التنمية الاقتصادية"**قسم الادارة والاقتصاد ،المرجع الالكتروني للمعلوماتية،ص 146-148

[3] الأمين،عبد الوهاب،2011، **" الاقتصاد الجزئي"**،الطبعة الرابعة ،البحرين ، مكتبة المتنبي، ص 175-183

المبحث الثاني

السياسات الزراعية

تمهيد:

يختلف محتوى السياسات الزراعية من دولة إلى أخرى مما يؤدي إلى اختلاف أداء القطاع الزراعي ونظراً لغياب التفاصيل التشريعية لمخطط القطرية في الكثير من الدول العربية، فإنه يصعب تحديد مفهوم السياسة الزراعية من حيث احتوائها على أهداف ووسائل أو أدوات محددة لتحقيقها، لذلك فإنه في كثير من الأحيان يستدل على الوسائل التنفيذية والأهداف للسياسات الزراعية من المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالنشاط الزراعي وما يتاح من خطط نظرية. وبالرغم من اختلاف السياسات الزراعية من دولة إلى أخرى، إلا أنها تندرج في إطار الحزم التالية :[1]

- سياسة توفير الغذاء ونمط الحيازة الزراعية .
- سياسات التسعير.
- السياسات التمويلية والاستثمارية.
- سياسات التخزين.
- سياسات التسويق.
- سياسات التجارة الخارجية للسلع الزراعية.

[1] المركز الوطني للسياسات الزراعية ،**التجارة الزراعية السورية** ،دمشق،2007 ، ص 323

1.2.2 أنواع السياسات الزراعية :

1.1.2.2 سياسة توفير الغذاء :

ترتبط سياسة توفير الغذاء بكافة السياسات الزراعية والاقتصادية، كما أنها انعكاس لدرجة نجاح تلك السياسات. وبالنظر إلى عدم وضوح أهداف محددة للسياسات في غالبية الدول العربية، فإنه عادة ما يتم الاستدلال على نتائجها من خلال استعراض تطور مؤشرات المكونات الغذائية للفرد العربي ونسب الاكتفاء الذاتي منها. [1]

2.1.2.2 سياسة التسعير:

إن الأهداف المعلنة للسياسة السعرية تركز على اتجاهات واجراءات الدولة في تحديد أسعار المنتج من السلع الزراعية –النباتية والحيوانية و أسعار مستلزمات الإنتاج لهذه السلع .[2]

وإن للأسعار والسياسات السعرية أهمية كبيرة نظراً لدورها في توجيه الموارد بين مختلف أنواع الإنتاج وكذلك في توزيع الإنتاج بين المستهلكين . إضافة إلى تأثيرها على الكفاءة الاقتصادية للموارد ،ونمط وعدالة توزيع الدخول و تأثيرها على الاستهلاك وحجم العائد الصافي من التجارة الخارجية الزراعية ، وكذلك تأثيرها على حجم المدخرات وبالتالي الاستثمارات الزراعية ، و أخيراً تأثيرها على المستوى المعيشي للمزارعين والمستهلكين على حد السواء . كما تلعب الأسعار الزراعية دوراً هاماً في معدلات التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي ، وعليه فإن السياسة السعرية الناجحة تتطلب معرفة واسعة برد فعل المستهلك والمنتج تجاه تغيرات الأسعار .على وجه العموم إن معظم السياسات التسعيرية للمنتجات ومستلزمات الإنتاج الزراعية في الدول العربية قد استهدفت [3].

- حل مشكلة التنافس بين المحاصيل والرقعة الزراعية المحدودة، وضرورة زيادة إنتاج الغذاء، لرفع نسبة الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الخارج، بما يخدم خطط التنمية .
- تحقيق الاستقرار في الأسعار والدخول الزراعية وتخفيف أثر التقلبات السعرية العالمية، لحماية المستفيدين من الإنتاج الزراعي وتأمين احتياجات المستهلكين.

---

[1] الغزالي،عيسى،2003،**"السياسات الزراعية"**،سلسلة جسر التنمية ،المعهد العربي للتخطيط بالكويت ،العدد21،ص 5 .

[2] جمعة،حسن،1983، **"السياسات الزراعية العربية"**الجزء الحادي عشر ،المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الخرطوم-السودان ، ص **121**

[3] الغزالي،عيسى،2003،**"السياسات الزراعية"** مرجع سابق ص 8-9

- رفع مستوى معيشة المزارع، وذلك بتطوير استخدام وتخصيص الموارد المتاحة للاستغلال الزراعي، عن طريق زيادة السعة الإنتاجية باستصلاح أراضي جديدة أو العمل على زيادة إنتاجية الأراضي المستغلة، وتقديم حوافز اقتصادية أو قروض ميسرة وغيرها.
- تحقيق فائض إنتاجي للتصدير وزيادة الموارد من العملات الصعبة .
- زيادة الإنتاج الزراعي بهدف زيادة الاكتفاء الذاتي، وتحسين مساهمة الزراعة في الميزان التجاري.

3.1.2.2 السياسة التمويلية والاستثمارية :

يحتل تمويل الإنتاج الزراعي دوراً هاماً في عملية تنمية هذا القطاع والاستثمار الممثل لموارده. ويعد المصرف الزراعي التعاوني الوسيلة العامة الأساسية لتمويل القطاع الزراعي ومشروعاته و التي ينفذها القطاع الخاص والقطاع التعاوني، كما تتولى بعض مؤسسات القطاع العام توفير التمويل اللازم لمشروعاتها من موجوداتها أو من الاعتمادات المخصصة لذلك في موازناتها .ويعمل المصرف وفقاً لنظام عمليات التمويل منح أنواع من القروض على الشكل الاتي: [1]

قروض قصيرة الأجل: وهي لا يتجاوز أجلها سنة واحدة وتخصص من أجل تمويل إنتاج المحاصيل الرئيسية بالمستلزمات العينية والنقدية وفقاً لما يقرره جدول الاحتياج، وتتراوح نسبة هذه القروض ما بين 81-86 %من إجمالي القروض التي يقدمها المصرف.

قروض متوسطة الأجل: وهي تمنح لمدة لا تز يد عن خمس سنوات لتمويل عمليات استصلاح الأراضي والتشجير المثمر وتمويل الزارعة المحمية ووفقاً لما هو مضمن في جدول الاحتياج، وتتراوح نسبة هذه القروض ما بين 13-17 % من إجمالي القروض.

قروض طويلة الأجل: وهي تمنح لمدة طويلة تصل إلى عشر سنوات لتمويل المشروعات الكبيرة والتي يحتاج دخولها مرحلة الإنتاج الاقتصادي مدة تصل إلى خمس سنوات،وتتراوح نسبة هذه القروض ما بين 2-1%.

[1] منذر الحاج،2020،**السياسات الزراعية**،جامعة حماة،كلية الهندسة الزراعية ،قسم الاقتصاد الزراعي، ص34

4.1.2.2 سياسة التسويق :

يعتبر النشاط التسويقي مكملا للنشاط الإنتاجي ، ذلك لأن عمليات التسويق تلعب دوراً فعالاً في خلق وتحديد المنفعة الاقتصادية العائدة على المنتجين والمستهكين ،ولأن عمليات التسويق تلعب دوراً أساسياً في انسياب مستلزمات الإنتاج الضرورية للإنتاج الزراعي وتزداد أهمية الترابط بين الإنتاج والتسويق والاستهلاك بالنسبة للمنتجات الزراعية وذلك لطبيعة هذه المنتجات من حيث موسمية الإنتاج وتأثرها بالظروف الطبيعية والمناخية .[1]

5.1.2.2. سياسة التخزين :

تختلف هذه السياسة بين الأقطار العربية باختلاف حجم الإنتاج المحلي الزراعي لكل دولة وباختلاف حجم الاستيراد من المواد الغذائية الزراعية وباختلاف أهداف التخزين. والهدف الأساسي من التخزين هو تحقيق الأمن الغذائي الذي يستند إلى عنصرين أساسيين هما؛ تنمية الإنتاج عن طريق التوزيع الأمثل لعناصر الإنتاج،وتكوين مخزون استراتيجي للاستخدام وقت الأزمات مثل تقلبات الإنتاج الغذائي أو الحروب والحصار والمقاطعة أو تقلبات وأزمات السوق العالمية وهناك نوعان من المخزون الغذائي هما.: [2]

المخزون العامل: وهو المخزون الضروري لتأمين حاجة السكان خلال موسم إنتاجي معين، ويعتمد هذا المخزون على الواردات، ويتفاوت حجمه من دولة لأخرى حسب احتياجاتها.

المخزون الاستراتيجي: وهو ما يخزن لاستخدامه في الحالات الطارئة فقط كالكوارث الطبيعية وحالات الحرب والحصار والمقاطعة.

6.1.2.2. سياسة تحرير التجارة الخارجية :

تعتبر هذه السياسة من أهم عناصر برامج الإصلاح الهيكلي، حيث تهدف إلى تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات من المنتجات الزراعية، وتشمل إعادة النظر في هيكل الضرائب على الصادرات. [3]

[1] جمعة،حسن،1983، **"السياسات الزراعية العربية"**مرجع سابق ، ص 132
[2] الغزالي،عيسى،2003،**"السياسات الزراعية"مرجع سابق** ص 16
[3] الغزالي،عيسى،2003،**"السياسات الزراعية"** مرجع سابق ، ص 12

و لقد ركزت السياسات الزراعية المطبقة في سورية على تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها : [1]

- تحقيق مساهمة فعالة للقطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي وفي الاستقرار الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج وتوفير المزيد من فرص العمل المنتج.
- زيادة معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسة، وتضييق الفجوة الغذائية، وتحسين الميزان السلعي الغذائي بتنمية الصادرات وتقليل الواردات.
- تحقيق التكامل بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك في مستوى تكامل المدخلات وتكامل الإنتاج ، بحيث يوفر القطاع الزراعي نسبة هامة من المدخلات والمواد الخام لقطاع الصناعة، وتكثيف استعمال الزراعة للمنتجات الصناعية كالآلات والأسمدة .

[1] حبيب محمود ،2010،**السياسات الزراعية وأثرها في القطاع الزراعي في سورية** ، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص 34 .

2.2.2. دور السياسات الزراعية في سورية :

حظيت المناطق الريفية والقطاع الزراعي باهتمام كبير من قبل صانعي القرار خلال العقود الماضية من أجل ضمان المساهمة الايجابية للزراعة في تحقيق الأهداف الوطنية .وقد تمت صياغة سياسات كثيرة لتقديم الدعم للمحاصيل الاستراتيجية من خلال الآليات السعرية واستثمارات البنية التحتية في المناطق الريفية (الطرق والري واستصلاح الأراضي) وكذلك من خلال قوانين العلاقات الزراعية والإصلاح الزراعي التي استخدمت كأدوات للحصول على بنية إنتاجية تتوافق مع أداء السياسات ،حيث تسعى السياسات الزراعية في سورية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في نفس الوقت ، ففي **حالة المحاصيل الغذائية** تضم تلك السياسات التركيز على التشجيع على إنتاج الغذاء لتحقيق الاكتفاء الغذائي المتزايد من المواد الغذائية الرئيسية كأحد طرق تحقيق الأمن الغذائي ، وخلال العقود الماضية كان التوجه نحو الاكتفاء الذاتي الغذائي ناجحاً بشكل ملحوظ حيث كان هناك توافق بين زيادة الإنتاج الغذائي والزيادة السكانية السريعة مما أدى إلى انخفاض الاعتماد على استيراد المواد الغذائية الرئيسية وقد تشكلت البنية الإنتاجية للقطاع الزراعي من خلال احتياجات الإنتاج الغذائي التي ترافقت مع توجه الدولة لتوفير المواد الخام لقطاع التصنيع الزراعي . وفي نفس الوقت تسعى تلك السياسات إلى دعم المجتمع الزراعي من خلال تحديد الأسعار الثابتة ، وفي **حالة المحاصيل الصناعية** (الشوندر السكري والقطن) فإن هناك أيضاً هدف ضمان توفير كميات كافية لمعامل التصنيع وتعزيز الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات (القطن) و تخفيض الواردات (الشوندر السكري) . وقد تم إجراء العديد من التعديلات على السياسات الزراعية بهدف التمكن من المنافسة في الأسواق العالمية والاستفادة من التكامل المتزايد في الأسواق كما يتم التركيز على الاستثمار المرشد للموارد الطبيعية وخاصةً الموارد المحدودة للمياه من خلال تطوير أساليب الري وتوفير مستلزماتها ورفع كفاءة استخدام القوة العاملة في المجال الزراعي. [1]

وقد شهدت سياسات الزراعة السورية خلال الثلاثين سنة الماضية تحولات إيجابية هدفت إلى : [2]

- توزيع عادل للملكية الزراعية وتنظيم العلاقات الزراعية القائمة في سياق عملية الإنتاج.
- وضع مجموعة من التشريعات الهادفة إلى رفع الظلم عن الفلاحين.
- إقامة المنظمات الشعبية التي تضمن المشاركة الجماهيرية في عملية التنمية .
- رفع مستوى حياة سكان الريف وتنظيمهم في جمعيات تعاونية تساهم في توفير الخدمات الزراعية مثل التمويل والتسويق والمكننة الزراعية ومستلزمات الإنتاج المحسنة، والارشاد الزراعي.

[1] هورست واتنباخ،2006،**النظم الزراعية في الجمهورية العربية السورية**،وزارة الزراعة والاصلاح الزراغي ،ص35 -36
[2] منذر الحاج،2020،مرجع سابق ص 5

- دراسة معوقات التنمية الزراعية، واعتماد خطط واجراءات للمساهمة في ادخال التكنولوجيا المتقدمة إلى الزراعة السورية سواء أكان ذلك في وسائل الري الحديث أو في مجال تحسين استخدام مستلزمات الإنتاج المحسنة مثل الأسمدة والمبيدات والبذور المحسنة، أو في مجال التوسع في إدخال الزراعة المحمية(البيوت البلاستيكية) في المناطق المناسبة بغية إنتاج الأزهار والخضار الباكوريةُ.
- التوسع باستصلاح الأراضي البور، و تحويل الأراضي البعلية إلى مروية و إنشاء شبكات الري والصرف الحكومية مما أدى إلى زيادة ملموسة في الأراضي المروية وبالتالي إلى زيادة نسبة التكثيف الزراعي من جهة، وإلى تنويع المحاصيل الزراعية وادخال زراعات جديدة أدت إلى زيادة دخل الفلاحين وتحسين مستوى الحياة في الريف.

وعلى الرغم من الدور الذي تقدمه مراكز البحوث العلمية الزراعية وخدمات الارشاد الزراعي في محاولة إدخال التقانات الحديثة إلى الزراعة السورية، لم يتم الاستفادة المثلى من التكنولوجيا الحديثة في الزراعة السورية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الإنتاج و الإنتاجية وتحسين مستوى حياة سكان الريف وذلك بسبب : [1]

- إجراءات المؤسسات الحكومية نتيجة لتقنين استخدامها، ولتذبذب الكميات المتاحة منها في الاسواق من سنة إلى أخرى، أو لعدم توفيرها في الوقت اللازم وبالكمية الكافية، كماهو الحال في الأسمدة حيث يتم حصر إنتاجها واستيرادها بالقطاع العام وتوزيعها بالمصرف الزراعي التعاوني(الحكومي) فقط دون السماح للقطاع الخاص باستيراد أو توزيع هذه المادة إلا في حدود ضيقة الأمر الذي يخلق الأزمات في مواسم استخدامها ويؤدي إلى جعل سورية بين أقل الدول استخداماً للأسمدة والمخصبات الزراعية.
- ضعف المؤسسات المكلفة بالتسويق الزراعي وعدم وجود سياسات واضحة في هذا المجال قد ساهم في عدم التصدير الكفوء لمنتجاتنا الزراعية إلى الاسواق العالمية.

ونظراً للمتغيرات الدولية والاقليمية (الاقتصادية والسياسية) التي أطلت على العالم و ترسخت خلال السنوات العشرين من نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين فيها يتعلق منها بتحرير التجارة الدولية و إقامة منظمة التجارة العالمية وكذلك الارتباط بمناطق تجارة حرة ثنائية وعربية وشراكة مع تكتلات اقتصادية دولية، فإن هذه المتغيرات تستلزم إعادة دراسة السياسات المتبعة وتقويم نتائجها وتحديد المعوقات التي واجهت التطورالأفضل لقطاع الزراعة وتنمية موارده واستغلاله بما يحافظ على هذه الموارد للأجيال القادمة .

[1] منذر الحاج،2020، مرجع سابق، ص ص 5-7

المبحث الثالث

مساهمة الزراعة في الاقتصاد السوري

تمهيد :

يحتل القطاع الزراعي في سورية، كما في معظم الدول العربية، مكانة خاصة بين القطاعات الاقتصادية المشكلة للاقتصاد الوطني، ويتضح ذلك من كونه القطاع الذي يؤمن الغذاء للمواطنين، والمواد الخام للصناعة، كما يساهم في تحسين الميزان التجاري ويوفر القطع الأجنبي اللازم لتأمين تمويل مستوردات القطاعات الأخرى ، وبتشغيل حوالي31 %من القوة العاملة في الدولة وامداد القطاعات الأخرى بالأيادي العاملة اللازمة لها . و للقطاع الزراعي في سورية مهمة تنموية إضافية على مستوى الاقتصاد الوطني، كونه يتحمل عبء تأمين زيادة و تحسين الإنتاج لتطوير نفسه من جهة و تأمين فائض يستعمل في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويمتاز القطاع الزراعي السوري بوفرة موارده الطبيعية والبشرية المنتجة، وبسهولة استثمار هذه الموارد وبتكاليف بسيطة وعائد مضمون وهو يحظى من المسؤولين بأفضلية مطلقة في تأمين مستلزمات زيادة الإنتاج والإنتاجية وحل العقبات التي تعيق تطوره وضمن الامكانيات المادية المتاحة.[1] أما اليوم يحتاج القطاع الزراعي السوري إلى استثمارات كبيرة لإعادته إلى ما كان عليه حيث واجه هذا القطاع عدة صعوبات منذ بدء الحرب على سورية ، من هذه الصعوبات : [2]

- **نقص وغلاء أسعار الأسمدة والمبيدات:** نتيجة لذلك فقد ارتفعت تكاليف الزراعة وأصبح من الصعب تغطية تكاليف الإنتاج ولهذا السبب توقف الكثير من الفلاحين عن الزراعة.
- **عدم توفر التيار الكهربائي بشكل مستمر:** يستخدم المزارعون المضخات التي تعمل غالباً بواسطة التيار الكهربائي لاستخراج المياه الجوفية ونتيجة ذلك فقد تعرضت المزروعات للجفاف عند انقطاع التيار الكهربائي لفترة طويلة.
- **نقص وارتفاع اسعار الوقود والمحروقات:** و قام الكثير من الفلاحين بشراء مولدات كهربائية لاستخدامها في حالة الضرورة لتشغيل مضخات المياه، ولكن نتيجة نقص وارتفاع اسعار المحروقات فان مشكلة عدم توفر التيار الكهربائي لم يتم حلها بشكل جذري
- **صعوبة توزيع المحاصيل والمنتجات الزراعية**: حيث أن التنقل بين القرى، والمدن ليس آمناً ولهذا السبب يفضل الكثير من الفلاحين بيع المحاصيل في مناطق اقامتهم مما يؤدي

[1] منذر الحاج،2020،**السياسات الزراعية**،مرجع سابق ، ص 4
[2] تقرير عن وضع الزراعة في سوريا ،حسام الكير ، 2018.

إلى انخفاض أسعار المبيع نتيجة كثرة العرض في حين ترتفع أسعار المحاصيل في المناطق الأخرى .

- **نقص الآلات الزراعية :** انخفض سعر صرف الليرة السورية مقارنة مع العملات الأخرى مما تسبب بارتفاع أسعار قطع الغيار من أجل صيانة الآلات الزراعية ولم يعد بمقدور الفلاحين تحمل تكاليف الصيانة ومن ناحية أخرى فقد تدمرت الكثير من الآلات الزراعية خلال الحرب.

1.3.2 مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي :

الناتج المحلي الإجمالي يطلق عليه اختصاراً GDP وهو الأداة الأكثر استخداماً في قياس حجم اقتصاد بلد ما حيث يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من ضمن المؤشرات الاقتصادية التي تعمل على قياس النشاط الاقتصادي، وهو مجموع كل نشاط اقتصادي يحدث في دولة ما ، فهو المقياس الاقتصادي الذي يعبر عن صحة الاقتصاد وحالته العامة في الدولة فمن خلاله يمكننا معرفة ما إذا كان نمو الاقتصاد قد تحسن أم تقلص وانكمش أو ظل ثابتا مستقراً عند حد معين ، يتم من خلاله حساب قيمة السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع المحلي من الموارد الموجودة خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.[1] و ينقسم الناتج المحلي الإجمالي GDP لعدد من القطاعات الرئيسية وتنقسم بدورها إلى عدد من القطاعات الفرعية ويمكن توضيح ذلك من خلال المخطط التالي :

الشكل رقم (1.2) : (تقسيمات قطاعات الناتج المحلي الإجمالي)

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على تصنيفات المكتب المركزي للإحصاء

[1] https://arabic-forex.com/news

قبل عام 2011 كانت الزراعة تمثل ربع الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وكانت مصدر الرزق الرئيسي لنصف السكان تقريباً ، وقد قدرت منظمة الفاو إجمالي حجم الأضرار والخسائر للقطاع في بداية الحرب بأكثر من 16 مليار دولار أمريكي، و أدى نزوح الأعداد الهائلة والخسائر الكبيرة في الماشية والأضرار واسعة النطاق في البنية التحتية إلى انخفاضات هائلة في إنتاج الغذاء، وبالتالي ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل قياسي. وعلى الرغم من ذلك ما يزال العديد من المزارعين يعملون في الزراعة مما يثبت قدرة الزراعة على الصمود كيف لا و العديد من الأسر تعتمد على إنتاج الغذاء الخاص بها من الزراعة وذلك بزراعة الخضروات وتربية الماشية. ولهذا السبب من المنطقي الجمع بين المساعدات الغذائية ودعم الزراعة والثروة الحيوانية من أجل إنقاذ الأرواح وسبل العيش.[1]

حيث يساهم القطاع الزراعي بنسبة 27 % وسطياً في تكوين الناتج المحلي ، ولا يفوقه في هذه النسبة إلا القطاع الصناعي الذي بلغت مساهمته في عام 2000 نسبة 31 %. وتختلف مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي من سنة إلى أخرى تبعا لعوامل عديدة أهمها : [2]

- جودة الموسم الزراعي الذي يعتبر العامل المحدد لمساهمة الزراعة فكلما كان الموسم جيداً نجد أن نسبة مساهمة هذا القطاع تكون أكبر.
- تختلف أيضاً تبعاً لقيمة وكمية انتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة القطاع الصناعي.

ويتضح التذبذب في قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000 من خلال النظر إلى الجدول التالي :

الجدول رقم (1.2)

قيمة الناتج المحلي حسب القطاعات بالأسعار الثابتة لعام 2000 (ملايين ل.س)

السنوات / القطاعات	2011	2012	2013	2014	2015
الزراعة	281,732	209,223	190,993	103,666	111,904
الصناعة والتعدين	307,508	162,290	50,273	61,753	73,045

[1] Food and Agriculture Organization of the United Nations

[2] يحيى بكور، 2004 ،**إصلاح القطاع الزراعي وتنميته ضرورة لمواجهة تحديات التحرير التجاري والاقتصادي**،جمعية العلوم الاقتصادية.

البناء والتشييد	59,526	33,624	32,054	28,895	27,977
تجارة الجملة والمفرق	347,284	216,685	95,281	91,224	97,508
خدمات النقل والتخزين	181,340	178,467	139,702	134,035	121,230
المال والتأمين والعقارات	83,997	94,164	82,385	41,990	24,138
الخدمات الاجتماعية والشخصية	56,070	34,731	38,417	42,320	43,756
الخدمات الحكومية	218,755	202,595	204,530	243,415	223,244
الهيئات الخاصة التي لا تستهدف الربح	979	531	876	1,172	1,813
المجموع	1,537,191	1,132,310	834,511	748,471	724,615

	2016	2017	2018	2019	2020
الزراعة	109,515	114,258	97,449	103,234	106,159
الصناعة والتعدين	61,665	76,602	88,011	83,942	69,663
البناء والتشييد	14,799	17,204	18,577	17,258	16,585
تجارة الجملة والمفرق	93,923	101,833	111,825	114,990	105,772
خدمات النقل والتخزين والاتصلات	123,257	124,815	129,324	129,430	125,775
المال والتأمين والعقارات	17,920	14,124	12,574	13,380	10,789
الخدمات الاجتماعية والشخصية	44,065	32,159	29,008	25,161	20,599
الخدمات الحكومية	204,001	183,062	186,007	193,876	199,331

الهيئات الخاصة التي لا تستهدف الربح	2,101	2,334	2,900	2,651	2,757
المجموع	**671,246**	**666,391**	**675,675**	**683,922**	**657,430**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء

و يبين الجدول التالي نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2011-2020) بالأسعار الثابتة لعام 2000:

الجدول رقم (2.2) : نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	الناتج المحلي الزراعي	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي
	(ملايين الليرات السورية)		%
2011	281,732	1,537,191	%18.32
2012	209,223	1,132,310	%18.47
2013	190,993	834,511	%22.88
2014	103,666	748,471	%13.85
2015	111,904	724,615	%15.44
2016	109,705	671,246	%16.34
2017	114,258	666,391	%17.14
2018	97,449	675,675	%14.42
2019	103,234	683,922	%15.09
2020	106,159	657,430	%16.14

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء .

يبين الجدول رقم (**2..2**) مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والذي يوضح أن مساهمة الزراعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي تتفاوت من سنة لأخرى وتتراوح بين 22% في عام 2013 و 14% في عام 2018 .

4.1.3 مساهمة الزراعة في الصادرات :

تمتلك الصادرات الزراعية دوراً هاماً في تطوير و تحسين فعالية القطاع الزراعي من خلال مساهمتها بالنشاطات الإنتاجية والتسويقية والتصنيعية بالإضافة لكونها عامل جذب للاستثمارات الزراعية. من أجل ذلك عملت الحكومة على رفد هذا القطاع بعدد من الإجراءات التي تساهم في تحسين تنافسية المنتجات الزراعية كزيادة الرقابة على الصادرات الزراعية و الاهتمام بمسألة الجودة و التركيز على المكافحة الحيوية و انعكس ذلك على زيادة الصادرات الزراعية بصورة كبيرة حيث وصل معدل النمو السنوي خلال الفترة 2000-2002 وحتى العام 2009 إلى 17 %. و بالرغم من زيادة تنافسية السلع الزراعية السورية إلا أن مساهمتها في الصادرات الكلية انخفضت وظلت زيادة الواردات أسرع من الصادرات و يعزّى ذلك إلى الانفتاح الذي سمح باستيراد منتجات كانت محظورة في السابق إضافة إلى وجود معوقات أمام الصادرات السورية في بعض البلدان المستهدفة و هذا ما دفع الحكومة إلى اتخاذ بعض الإجراءات لدعم التصدير من خلال تحسين نوعية المنتج و الترويج له ودعم المحاصيل ذات الأهمية. [1]

على الرغم من أهمية القطاع الزراعي بالنسبة للاقتصاد السوري ، إذ تشكل الصادرات الزراعية 60% من صادرات هذا البلد إلا أن نوعية الصادرات تكشف ضعف التصنيع الزراعي وبدائيته إذ أن معظم الصادرات هي من المنتجات الزراعية الخام غير المصنعة . و لطالما عرفت سورية كبلد زراعي ينتج كميات كبيرة من الزيتون والحمضيات والقطن والخضار والفواكه، حيث كانت حتى اندلاع الحرب، تحتل المرتبة الثانية عربياً بعد تونس في إنتاج الزيتون، والسادسة عالمياً في إنتاج القطن، ورغم التراجع الذي شهده القطاع الزراعي بسبب الحرب، إلا أن الأرض السورية ما زالت تنتج كميات كبيرة من الحمضيات والزيتون والخضار التي يتم تصديرها إلى دول الخليج والعراق وروسيا.[2]

ويشير تقرير وزارة الاقتصاد والتجارة السورية أن إجمالي الصادرات بلغ منذ بداية عام 2021 حتى نهاية شهر يوليو من العام ذاته نحو 1.201 مليون طن، إلى 110 وجهة مختلفة، بقيمة إجمالية قاربت الـ 400 مليون يورو. ووفق التقرير ذاته، فإن المواد المصدّرة بشكل عام هي الألبسة وتوابعها والفواكه والخضار والمصنوعات الغذائية والأحذية والمنظفات والقوارير الزجاجية وزيت

[1] محمود ببيلي - عامر سليمان – سومر فرفور،2012 ، **دراسة تأثير إنضمام سوريا لمنظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي**،المركز الوطني للسياسات الزراعية ،ص 23.

[2] هديل العلي ، الزراعة عصب اقتصاد سوريا ،تقرير سكاي نيوز عربية ، دمشق.

الزيتون والمصنوعات المطاطية والمشروبات الغازية والزهورات والألبان والأجبان ومشتقاتها وأحجار البناء والفستق الحلبي والأدوية والتوابل والتربة الغضارية. [1]

على الرغم من نشاط تصدير المنتجات الزراعية السورية، فإن القطاع كغيره يعاني جملة من المشاكل : [2]

- معوقات تتعلق بالتعبئة والتغليف، والنقل الداخلي للمنتج الزراعي.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع أجور اليد العاملة بالقطاف والفرز والتوضيب، إضافة إلى ارتفاع تكاليف الفرز والتوضيب وحوامل الطاقة.
- معوقات تتعلق بارتفاع أجور النقل بشكل كبير، إن كان النقل إلى الحدود أو النقل الدولي.
- مشاكل خارجية تتمثل بالقرارات التي تصدر من الدول المستوردة تتعلق بالعقوبات المفروضة على سورية.
- ارتفاع تكاليف النقل عبر البحر وتأثير تفجير ميناء بيروت أدى إلى خسارة منفذ تصدير هام.
- الانهيار المفاجئ لليرة التركية في نهاية العام 2021 الذي تزامن مع موسم الحمضيات السورية أثّر على هذا القطاع بشكل كبير، حيث توجّهت الحكومة التركية في إجراءاتها لحماية ليرتها وإيقاف الانهيار، إلى تقديم دعم كبير للتصدير، ونتيجة لعرقلة الصادرات التركية إلى روسيا ومنعها في السعودية، كان توجه المصدّرين الأتراك نحو السوق العراقية، مما خلق منافسة أضرت بالصادرات السورية وخاصة منتج الحمضيات منها.
- الحرب الطويلة والتغيير المناخي والجفاف، جميعها عوامل ساهمت بتغيير الأنماط الزراعية في سورية، وتراجع بعض الزراعات والإنتاج، كما بالنسبة للقمح حيث هبط إنتاج سورية من القمح من 5 ملايين طن إلى أقل من مليون طن سنوياً.

[1] تقرير وزارة الاقتصاد والتجارة السورية 2021.
[2] الزراعة عصب اقتصاد سوريا، مرجع سابق .

ويعرض الجدول التالي نسبة مساهمة الصادرات الزراعية من اجمالي الصادرات :

الجدول رقم (3.2)

نسبة مساهمة الصادرات الزراعية من اجمالي الصادرات

السنة	الصادرات الزراعية	اجمالي الصادرات	نسبة الصادرات الزراعية إلى اجمالي الصادرات .
	ملايين الليرات السورية		%
2011	65,248	505,107	13
2012	50,373	196,452	25.6
2013	59,750	174,933	34.15
2014	64,381	175,795	36.62
2015	100,085	210,065	47.64
2016	200,489	328,519	61
2017	598,301	1,000,412	59.8
2018	472,151	1,047,662	45
2019	510,133	1,138,890	44.7
2020	999,463	2,308,106	43

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية.

يبين الجدول رقم (3.2) مساهمة الزراعة في تكوين الصادرات والذي يوضح أن مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات الإجمالية تتفاوت من سنة لأخرى وتتراوح بين 13% عام 2011 و 61% عام 2016 ويعود هذا التذبذب إلى تفاوت قيمة الإنتاج الزراعي والصادرات الإجمالية من سنة لأخرى بشكل عام .

الشكل رقم (2.2)

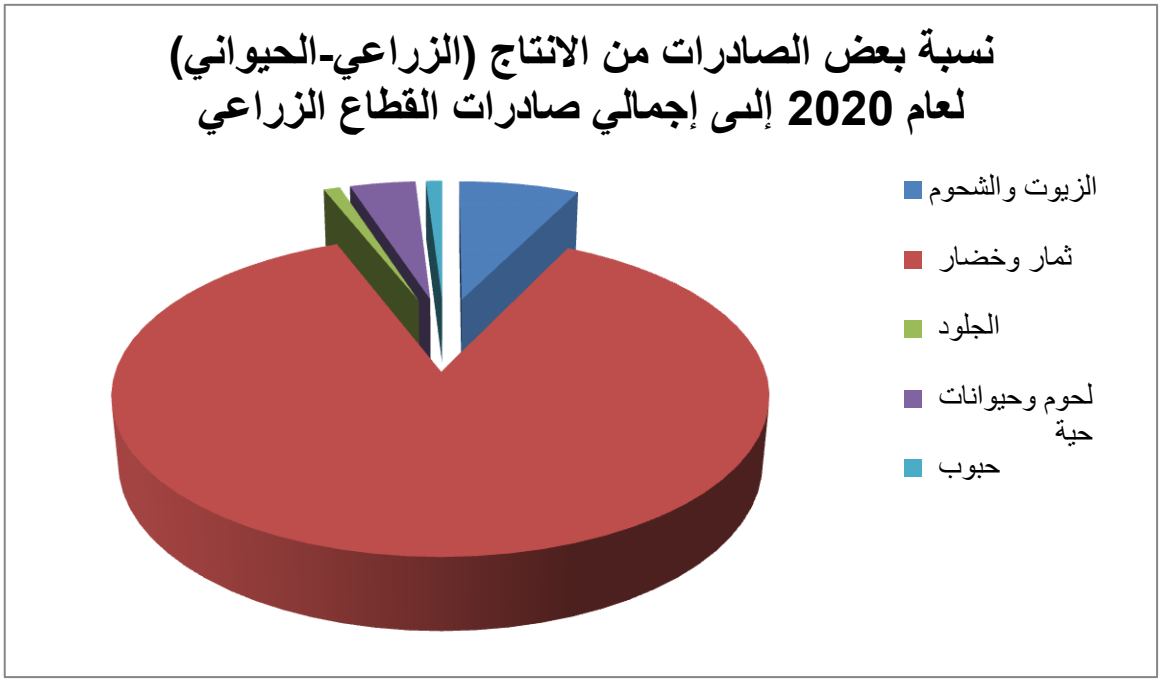

المصدر :من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج الأكسل وبيانات النشرة الاحصائية لمصرف سورية المركزي.

يلاحظ من الشكل السابق أن الصادرات الزراعية السورية تتصف بأنها شديدة التركيز ينحصر معظمها في عدد قليل من السلع كما ورد في الشكل رقم (2.3.2) ومن خلال الشكل أيضاً نجد أن الثمار والخضار احتلت النسبة الأكبرمن الصادرات الزراعية لعام 2020 حيث بلغت 85% من اجمالي صادرات القطاع الزراعي، وتأتي بالمرتبة الثانية الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية ومن ثم اللحوم والحيوانات الحية ومن ثم الجلود وأخيراً الحبوب .

3.3.2 مساهمة الزراعة في العمالة والتشغيل:

تحتل الزراعة مركزاً هاماً في تشغيل نسبة مقدرة من القوة العاملة في الدولة، وتشير البيانات الإحصائية إلى أن نسبة المشتغلين في قطاع الزراعة تتناقص سنة بعد أخرى نتيجة لنمو القطاعات الأخرى وحاجتها إلى مشتغلين جدد إضافة إلى الهجرة الزراعية الناتجة عن تحسن المستوى التعليمي لسكان الريف وعزوفهم عن العمل في القطاع الزراعي.

وقد اتضح ذلك الاتجاه من متابعة البيانات الإحصائية حين كانت نسبة المشتغلين في الزراعة حوالي 53% عام 1974، وتناقصت هذه النسبة بسرعة لتصبح 39% عام 1979 و35% عام 1984، ثم تناقصت هذه النسبة ببطئ نتيجة لتحسن مستوى الحياة في الريف وتحسن أسعار المحاصيل الزراعية وبالتالي زيادة الدخل من قطاع الزراعة حيث كانت حوالي 33% عام 1995 وأصبحت عام 2000 نسبة 32% وبلغت نسبة 31% عام 2001 ونسبة 30.4% عام 2002 وفي عام 2011 بلغت نسبة المشتغلين في الزراعة 13%. [1]

ويوضح الجدول التالي نسبة المشتغلين بالزراعة خلال فترة الدراسة (2011-2020) :

الجدول رقم (4.2)

نسبة المشتغلين في الزراعة

السنة	نسبة المشتغلين بالزراعة
2011	%13
2012	لم يتم المسح
2013	%12.7
2014	%6.8
2015	%9.5
2016	%10
2017	%10.5
2018	%11.52
2019	%11.42
2020	%11.9

المصدر :من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية.

[1] المجموعة الاحصائية /القوة البشرية والقوة العاملة /.

ويعود سبب بطئ تناقص نسبة المشتغلين في الزراعة إلى عدم جاهزية القطاعات الأخرى ،وخاصة قطاعي الصناعة والخدمات لاستقبال أعداد أكبر من الأيدي العاملة الفائضة عن القطاع الزراعي، إضافة إلى عدم التوسع في إدخال التقانات الحديثة في الزراعة والتي تعمل على ميكنة العمل البشري إضافة إلى ما تم إنجازه في مجال ميكنة العمل الحيواني ، ففي الدول المتطورة لا تتجاوز نسبة العاملين في الزراعة (3-5%) بسبب تطور الزراعة والتقدم التقني .

لذلك فان عمل قسم كبير من المشتغلين في القطاع الزراعي يدخل ضمن البطالة المقنعة والبطالة الموسمية نظراً لانخفاض إنتاجية عملهم وانخفاض أجورهم خارج المواسم الزراعية، الأمر الذي يتطلب تأهيلهم على مهارات أخرى للعمل في الريف خاصة مجالات الصيانة، والإصلاح ،والصناعات الريفية ،والزراعية ،أو أي مشاريع اخرى مدره للدخل لتشغليهم في أوقات الفراغ ،وتنوع مصادر دخلهم. [1]

[1] يحيى بكور، 2004 ،**إصلاح القطاع الزراعي وتنميته ضرورة لمواجهة تحديات التحرير التجاري والاقتصادي**،مرجع سابق

4.3.2 مساهمة الزراعة في الأمن الغذائي :

ركزت السياسات الزراعية خلال العقود الماضية على تحقيق أهداف استراتيجية وعلى رأسها الأمن الغذائي، وقد ساهمت سياسة الدعم والبحث العلمي في تحقيق الاكتفاء الذاتي لعدد كبير من المحاصيل والسلع الرئيسية والانتقال من الندرة إلى الوفرة على الرغم من أن سورية من البلدان الفقيرة بمواردها المائية، مشيراً إلى أنّ سنوات الجفاف في أواخر العقد السابق ثم الحرب المفروضة على القطر خلال العقد الحالي أديا إلى تراجع معدلات الأمن الغذائي بسبب صعوبة توفير مستلزمات الإنتاج وخروج مساحات شاسعة من دائرة الإنتاج وتخريب المرافق الإنتاجية وعرقلة الإنتاج الزراعي، وهو ما واجهته السياسات الزراعية وتعاملت معه بالطريقة التي سمحت بتأمين السلع الغذائية الأساسية للمواطنين خلال سنوات الحرب.

يوفر القطاع الزراعي الوطني معظم السلع الغذائية الأساسية للمستهلكين مثل القمح والحبوب والبقول والخضار والفواكه واللحوم والبيض، وهناك بعض السلع التي لا يمكن إنتاجها محلياً كالشاي والبن والمتة وهي تستورد من الأسواق الخارجية، لذلك فإن القطاع مؤهل ليكون اللاعب الأساسي والرئيسي في تحقيق الأمن الغذائي الوطني، حيث يمكنه تأمين أكثر من 90% من السلع الغذائية الضرورية، وتالياً يمكن للمواطن أن يعتمد على هذا القطاع في نظامه الغذائي ويكون آمن غذائياً، ولكن تبقى المشكلة ليس في كمية العرض بل في أسعار المنتجات الزراعية حيث تكون أسعار المستهلك (المفرق) مرتفعة جداً تبلغ في بعض الأحيان ضعفي أو ثلاثة أضعاف أسعار المنتج عند باب المزرعة بسبب تعدد الحلقات الوسيطة وغلاء أجور النقل .

و أن معدلات الاكتفاء الذاتي التي تحققت في سنوات ما قبل الحرب، والتي تجاوزت في بعض المحاصيل 100%، تراجعت لعدة أسباب أهمها:

1- خروج مساحات واسعة من الأراضي الزراعية بسبب الأعمال الإرهابية.
2- تناقص المساحات المروية وسرقة مجموعات الضخ.
3- صعوبة تأمين المواد الأولية وغلاء أسعارها ما أدى إلى انخفاض الإنتاجية.
4- موجات الجفاف والكوارث الطبيعية التي أثرت على الإنتاج.

وقد وصلت متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح خلال الفترة 2011-2018 ما يقارب 75% مقارنة بـ 74% خلال العام 2010. أما اللحوم الحمراء فبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي 97% خلال فترة الحرب على الرغم من تراجع أعداد القطيع، ما يعني عدم الاعتماد على الواردات

في تأمين الطلب المحلي من حيث الكمية.أما محصول البطاطا فبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي خلال فترة الحرب بالمتوسط 97% مقابل 115% في العام 2010. [1]

وقد زاد إنتاج القمح من 1851 ألف طن في العام 2017 إلى 3085 ألف طن في العام 2019، وأن الوزارة بدأت بتحقيق أهدافاً نوعية منها توفير حاجة الاستهلاك الوطني من السلع الغذائية الحياتية والحفاظ على استدامة الموارد الطبيعية وتسويق المنتجات الزراعية والحد من الفقر بتنمية ريفية شاملة تساهم في تحسين دخول المنتجين، وقد بدأت بتحقيق هذه الرؤية من خلال الاستراتيجية الزراعية 2001-2010 ، إلا أن الحرب التي تعرضت لها سورية حالت دون تنفيذ البرنامج، حيث أنه مع بداية الحرب المستمرة تطلب الانتقال إلى وضع التكيف مع تداعيات الحرب ووضع سياسات تتلاءم مع المرحلة وتسعى لعلاج الآثار الناجمة عن الحرب وتخفيف منعكساتها من خلال تأمين وإيصال مستلزمات الإنتاج – ودعم بعض المنتجات الهامة في مجال الإنتاج النباتي وكذلك دعم قطاع الثروة الحيوانية وترميمه. و تعمل الحكومة على توسيع دعم القطاع الزراعي وزيادة الاهتمام به ليعود كسابق عهده عماداً للأمن الغذائي ورافعة للاقتصاد الوطني الإنتاجي، وفي هذا المجال جاءت الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية والتي بدأت أعمالها في منطقة الغاب ضمن خارطة طريق شاملة وواضحة لعمل القطاع الزراعي خلال المرحلة الحالية والقادمة، ويجري العمل حالياً في التوسع بهذه الخطوة في كافة المناطق وكل حسب خصوصيتها وميزاتها ومتطلباتها والفرص والموارد المتوفرة التي يمكن البناء عليها. [2]

[1] حمزة،رائد، الإعلام الزراعي في سورية،تشرين.
[2] [2]حمزة،رائد،2022 ،الإعلام الزراعي في سورية،تشرين.

الفصل الثالث

تحليل متغيرات الدراسة

المبحث الأول : تحليل متغيرات النشاط الزراعي .

1.1.3 تحليل الناتج المحلي الزراعي

2.1.3 تحليل الصادرات الزراعية

المبحث الثاني : المساعدات الخارجية والجهة المانحة لها

1.2.3 دور منظمة الفاو في سورية .

2.2.3 تحليل المساعدات الخارجية .

المبحث الثالث : العلاقة بين المساعدات الخارجية ومتغيرات النشاط الزراعي .

1.3.3 المساعدات الخارجية والناتج المحلي الزراعي .

2.3.3 المساعدات الخارجية والصادرات الزراعية .

المبحث الأول

تحليل متغيرات النشاط الاقتصادي الزراعي

1.1.3 تحليل الناتج المحلي الزراعي :

الناتج المحلي الزراعي = الاستهلاك المحلي من الإنتاج الزراعي+ الصادرات الزراعية – الواردات الزراعية

يعرض الجدول التالي قيمة الناتج المحلي لقطاع الزراعة خلال المدة من عام 2011 وحتى عام

السنوات	قيمة الناتج المحلي الزراعي (بالأسعار الثابتة)
2011	281,732
2012	209,223
2013	190,993
2014	103,666
2015	111,904
2016	109,705
2017	114,258
2018	97,449
2019	103,234
2020	106,159

: 2020

الجدول رقم (1.3)

قيمة الناتج المحلي الزراعي (بالأسعار الثابتة)

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات النشرة الاحصائية لمصرف سورية المركزي.

ومن خلال الجدول السابق سيتم عرض البيانات على شكل رسم بياني وذلك لتوضيح التغير الذي طرأ على قيمة الناتج المحلي خلال فترة الدراسة :

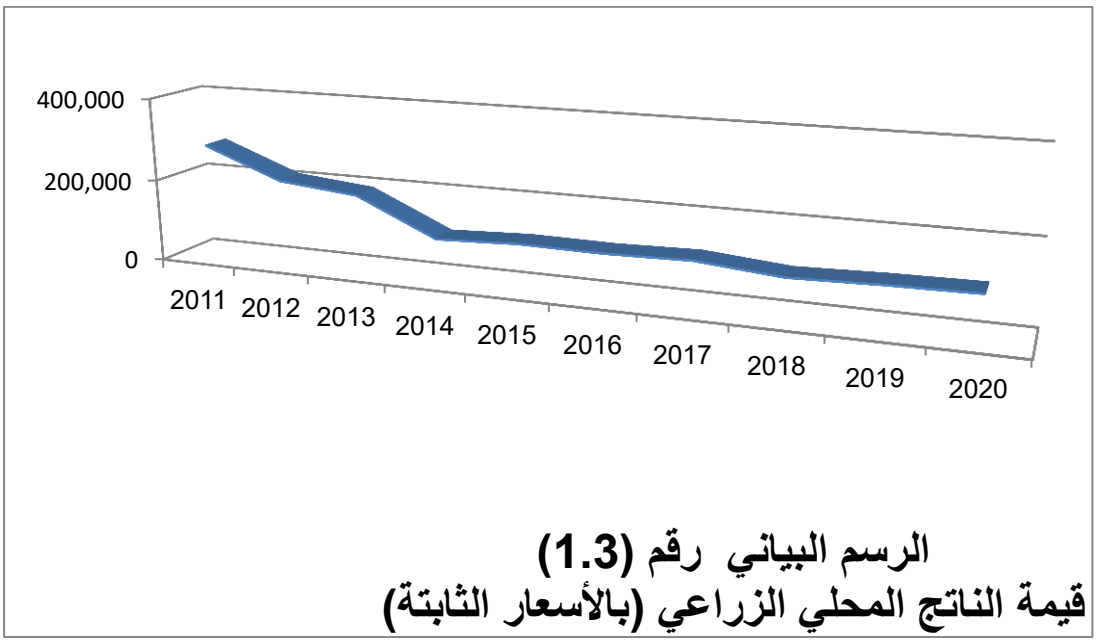

الرسم البياني رقم (1.3)
قيمة الناتج المحلي الزراعي (بالأسعار الثابتة)

ومن خلال الجدول السابق والرسم البياني نلاحظ أنه خلال عام 2011 بلغت قيمة الناتج المحلي (281,732) مليون أما بالنسبة لعام 2012 انخفضت عما كانت عليه في عام 2011 إلى (209,223) مليون و استمرت بالانخفاض لتبلغ في عام 2016 (109,705) مليون .

وفي عام 2017 ارتفعت قيمته لتصل (114,258) مليون ، أما في عام 2018 انخفضت قيمة الناتج إلى 97,449 مليون وفي عام 2019 ارتفعت لتبلغ قيمته103,234 مليون وفي عام 2020 بلغت 106,159 مليون .

ومن خلال الرسم البياني يلاحظ وجود تذبذبات واضحة وتغير كبير بقيمة الناتج المحلي الزراعي خلال الفترة من عام 2011 حتى عام 2015 ومن ثم أصبح التذبذب طفيف في قيمته حتى عام 2020 .

و يعود هذا التذبذب في قيمة الناتج الزراعي و الانخفاض بالدرجة الأولى للظروف التي كانت تمر بها البلاد والتي انعكس تأثيرها على القطاع الزراعي بشكل كبير حيث أدى عدم الاستقرار السياسي ،والاقتصادي، و الأمني ،إلى خروج جزء كبير من رؤوس الأموال المحلية ،والأيادي العاملة ،وفقدان قسم من الأراضي الصالحة للزراعة ،مما أدى إلى انحسار وتباطؤ شديد في عجلة الإنتاج ، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع الأسعار ودون أن يترافق ذلك مع تحسن بالنشاط الزراعي .

2.1.3 تحليل الصادرات من الإنتاج الزراعي .

قبل اندلاع الحرب في سورية، كان هناك العديد من الطرق التجارية التي تُستخدَم في نقل الإمدادات الغذائية من سورية وإليها وعبرها ،و كانت لبنان تصدّر منتجاتها الزراعية والغذائية إلى سورية عن طريق معبر المصنع بصورة أساسية ،ومن هناك كانت المنتجات الغذائية تنتقل إلى الأردن عن طريق معبر نصيب عند الحدود السورية-الأردنية ثم إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، وكانت تركيا تُصدّر منتجاتها عبر طريقَين أساسيين: **الأول** إلى سورية بواسطة معبر باب الهوى ومن هناك إلى الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي، **أما الثاني** فكان يمرّ عبر معبر نصيبين باتجاه معبر الرابية أو معبر البوكمال عند الحدود العراقية، وكانت الأردن والعراق يعتمدان أيضاً على الممر السوري لاستيراد المواد الغذائية من أوروبا وروسيا عن طريق الموانئ اللبنانية والسورية. وقد تسبّبت الحرب على سورية بتعديل الطرقات التي تسلكها سلاسل التموين الغذائية بالنسبة إلى جميع هذه البلدان، فقد اضطُرتّ لبنان وتركيا إلى التحوّل نحو الشحن البحري والجوي لنقل منتجاتهما إلى دول مجلس التعاون الخليجي . و لا تزال سورية شريكة تجارية أساسية لجميع البلدان المجاورة لها نتيجةً لذلك، كان لإغلاق حدودها تأثيرٌ حاد على التجارة النظامية بينها وبين الأردن، فعلى سبيل المثال، تراجعت قيمة الصادرات الغذائية والزراعية من الأردن إلى سورية من 89 مليون دولار في العام 2010 إلى 27 مليون دولار في العام 2016، وتراجعت الواردات من 272 مليون دولار إلى 64 مليون دولار في الفترة نفسها. هكذا خسر المزارعون والمصدِّرون السوريون وجهةً مهمة للصادرات، في حين خسر التجّار والمستهلكون في الأردن مصدراً غذائياً أساسياً.[1]

ويعرض الجدول التالي قيمة الصادرات من الإنتاج الزراعي خلال فترة الدراسة (2011- 2020):

الجدول رقم :(2.3)

قيمة الصادرات من الإنتاج الزراعي

السنوات	قيمة الصادرات من الإنتاج الزراعي (ملايين الليرات السورية)
2011	65,248
2012	50,373
2013	59,750
2014	64,381

[1] https://carnegieendowment.org/sada/78287

100,085	2015
200,489	2016
598,301	2017
472,151	2018
510,133	2019
999,463	2020

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات موقع المصرف السوري المركزي .

ومن خلال الجدول السابق سيتم عرض البيانات على شكل رسم بياني وذلك لتوضيح التغير الذي طرأ على قيمة الصادرات خلال فترة الدراسة :

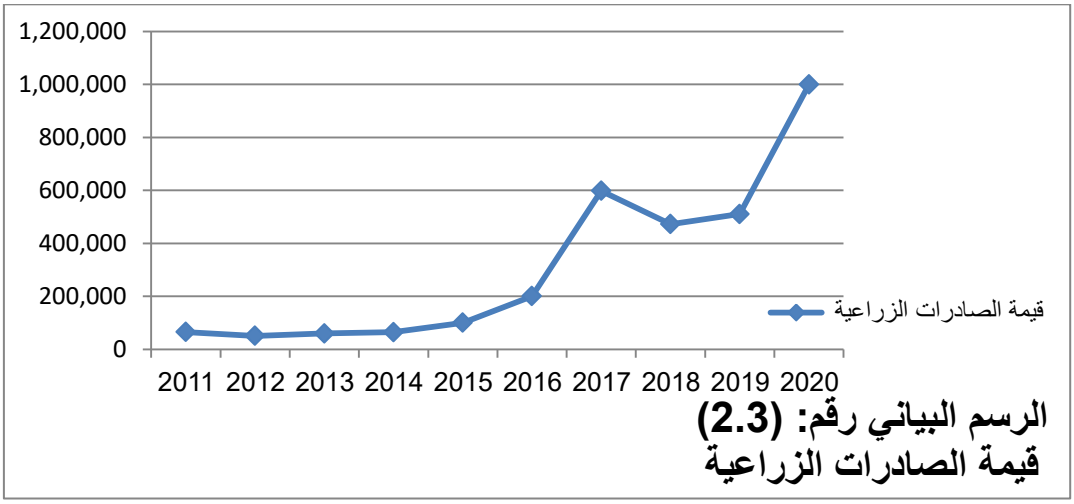

الرسم البياني رقم: (2.3)
قيمة الصادرات الزراعية

ومن خلال الجدول السابق والرسم البياني نلاحظ أنه خلال عام 2011 بلغت قيمة الصادرات الزراعية (65,248مليون) أما في عام 2012 انخفضت قيمة الصادرات الزراعية عن العام السابق لتبلغ 50,373 ويعود ذلك الانخفاض إلى سببين الأول : بسبب تراجع اجمالي التبادل التجاري الزراعي مع سورية وعبرها ,وذلك نتيجة التحول نحو طرقات تجارية أخرى لتجنب الحدود المغلقة . والثاني : بسبب تراجع إجمالي الإنتاج الزراعي وكان لهذين السببين تداعيات سلبية على المعنيين بالقطاع الزراعي وسلاسل التموين الغذائي ، بدءاً من المنتجين والمستهلكين وصولاً إلى التجار ، كما تسببا بنقص في الغذائيات الأساسية ، وارتفاع شديد في الأسعار ، وخسارة في العائدات . وفي عام 2013 ارتفعت لتبلغ 59,750 واستمرت قيمة الصادرات بالارتفاع لتبلغ قيمتها في عام 2017 (598,301 مليون) حيث ارتفعت قيمة الصادرات من الثمار والخضار في ذلك العام حيث شكلت نسبتها 85% من اجمالي الصادرات الزراعية و في عام 2018 انخفضت قيمة الصادرات من الإنتاج الزراعي وذلك بسبب انخفاض الناتج الزراعي في ذلك العام كما يبينه الجدول رقم (**1.1.3**) ، ثم عاودت بالارتفاع لتبلغ ذروتها في عام 2020 حيث وصلت إلى 999,463 .

المبحث الثاني

الجهة المانحة للمساعدات وتحليلها

تمهيد :

يعود التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والجمهورية العربية السورية إلى تاريخ تأسيس المنظمة في العام 1945. تم إنشاء مكتب تمثيل المنظمة في دمشق عام 1978 ليعمل بشكل أساسي على تقديم المساعدة الفنية لحكومة الجمهورية العربية السورية بشكل مباشر.

فعملت منظمة الفاو خلال السنوات الماضية على تقديم المساعدة الفنية إلى الوزارات المعنية لتطوير الإنتاج الزراعي وتعزيز التنمية الريفية عبر زيادة كفاءة إنتاج المحاصيل والمصائد السمكية وتربية الأسماك وإدارة الغابات والثروة الحيوانية والموارد الطبيعية.

كما عملت منظمة الفاو خلال سنوات الحرب على سورية والتي بدأت عام 2011 على تعزيز صمود الأسر المهجرة والمجتمعات المستضيفة لتحقيق الأمن الغذائي من خلال: [1]

1. استدامة المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية لتلبية الاحتياجات الغذائية العاجلة ولزيادة قدرة الأسر الزراعية على تحمل الصدمات.
2. التمكين الاقتصادي، خاصة للأسر التي تعيلها النساء، من خلال دعم المشاريع الصغيرة التي تسمح لهن بالتكيف مع الظروف الجديدة وتأمين سبل المعيشة في المناطق الريفية.
3. ضمان تقديم الخدمات الزراعية الأفضل لتمكين السكان في المناطق الريفية من بناء حياة أفضل لأنفسهم.

[1] https://www.fao.org/syria/fao-in-syria/ar/

1.2.3 دور منظمة الأغذية والزراعة في سورية (الفاو) :

كان لمنظمة الـ (FAO) دور كبير في القطاع الزراعي وظهر ذلك من خلال ما يلي : [1]

1- تغيير مفاهيم المزارعين والتحول نحو التكيف :

أثرت مجموعة من التحديات سلبياً على القطاع الزراعي، كالتغير المناخي، الاضطرابات التي طرأت على المرافق والنظم الزراعية، التضخم النقدي ونقص المستلزمات الزراعية ذات الجودة الجيدة، مما أدى إلى المزيد من الضغط على منتوج المزارعين الأكثر هشاشة، الأمر الذي استدعى إلى المطالبة بتعزيز قدرة المزارعين على التكيف والصمود من خلال التشجيع على تطبيق الممارسات الزراعية المتكيفة من أجل حماية وتعزيز سبل عيش المزارعين.

2- تعزيز التعافي المبكر للقطاع الزراعي ، من خلال:

- تطوير قدرات الفنيين في مجال استخدام التقنيات والأدوات التحليلية في مجال الإنذار المبكر و تحسين إدارة الموارد المائية.
- تحسين المهارات الزراعية القادرة على التكيف من خلال مدارس المزارعين الحقلية لزيادة إنتاجية المزارعين.
- تسهيل وصول المزارعين، وخاصةً النساء، إلى الأسواق عبر تحسين المهارات في مجال المشاريع الصغيرة كالتفاوض وابتكار العلامة التجارية والاحتفاظ بالسجلات وغيرها.
- التعاون مع أصحاب المصلحة للمحافظة على الموارد الطبيعية من خلال تطبيق الحلول الصديقة للبيئة لتخفيف آثار التغير المناخي.

3- التنوع الكافي في أغذية الناس :

بالرغم من تراجع واقع الأمن الغذائي، تبذل منظمة الفاو وشركاؤها قصارى جهدهم لتحقيق توفر الغذاء والقدرة على الحصول عليه من قبل الجميع، وتعمل المنظمة على تصميم تدخلاتها بهدف مساعدة المزارعين على زراعة المحاصيل وإدارة الثروة الحيوانية، وذلك من خلال أعمال إعادة التأهيل الخفيفة على منشآت المياه وتوفير البذار والتركيز على القمح والشعير بصفتهما المحصولين الغذائيين الرئيسيين في البلاد، والرعاية الصحية وحملات التغذية للثروة الحيوانية وغيرها، وتعمل المنظمة من خلال توفير حزم إنتاجية مصممة بشكل جيد (مستلزمات حيوانية ونباتية) لتشجيع استهلاك الغذاء المنتج محلياً لتحقيق نظام غذائي محسن ومتنوع ولزيادة دخل المنتجين المحليين، وتترافق كافة عمليات توزيع المستلزمات

[1] https://www.fao.org/syria/fao-in-syria/ar/

التـي تنفـذها الفـاو مـع جلسـات تدريبيـة حـول الممارسـات الزراعيـة الجيـدة لضـمان تحقيـق الاستدامة وخلق القدرة على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية.

4- دعم خلق فرص العمل المدرة للدخل للنساء :

تسببت الحرب في سورية بنزوح كبير للأسر الزراعية، حيث فقدت الكثير من هذه الأسر المعيل الأساسي لها وهو ما جعل من النساء الشريحة الأكثر هشاشةً وتأثراً بالحرب. يشكل تحقيق المساواة في النوع البشري ودعم المرأة الريفية أمراً جوهرياً في عمل منظمة الفاو لتحقيق الأمن الغذائي، حيث تحرص على تصميم مشاريع إنتاجية صغيرة تستهدف النساء وتدعمهن في عملية الإنتاج والتعبئة والتغليف وتسويق المنتجات في الأسواق المحلية، سواءً كنَ راغبات في العمل بشكل فردي أو جماعي مع نساء أخريات ضمن وحدة تصنيع غذائي. تحصل النساء على المستلزمات وأدوات التعبئة والتغليف والمعدات اللازمة، إلى جانب التدريب والإشراف على أيدي خبراء لمساعدتهن في الإنتاج الموسمي للاستهلاك الأسري وبيع الفائض من أجل الحصول على دخل إضافي. وعلاوةً على ذلك، تعالج منظمة الفاو احتياجات النساء من خلال إنشاء المشاريع الفردية المتناهية الصغر من خلال توفير الأدوات اللازمة إما بشكل نقدي أو عن طريق نظام الكوبونات. [1]

5- الريادة في مجال إدارة الموارد الطبيعية:

في دولة تأثرت بالحرب وندرة المياه والجفاف والتغير المناخي، تعمل الفاو على معالجة مسائل استدامة استخدام الموارد الطبيعية عبر تحسين الإدارة المائية على المستوى المحلي، بالإضافة إلى تحديث نظم الري وخصوبة التربة ووقاية النبات لتخفيف آثار الصدمات السلبية على المزارعين،وتقدم الفاو من خلال كادرها الفني وخبراتها لشركائها وللمساهمين الرئيسيين المشورة والتوصيات اللازمة التي تساعد على استعادة قدرة المزارعين على الوصول إلى مياه الري، مع أخذ الظروف الفنية والبيئية بعين الاعتبار لما لذلك من أثر إيجابي على حياة الناس، وبالإضافة إلى مساهمتها في إعادة تأهيل قنوات الري والسدود ومحطات الضخ في محافظات سورية عدة من أجل ضمان توفر المياه للمزارعين، تشجع المنظمة على تحقيق استدامة الموارد المائية من خلال إنشاء جمعيات مستخدمي المياه بإدارة أعضاء المجتمعات المحلية والتي من مهامها وضع خطط

[1] https://www.fao.org/syria/fao-in-syria/ar/

استخدام المياه بشكل عادل وتشغيل وصيانة مرافق ومعدات الري وتوعية المزارعين حول ممارسات الري المثلى لتجنب هدر المياه ودعم التماسك الاجتماعي في المنطقة. [1]

6- بناء القدرات للتعويض عن خسارة العاملين المؤهلين في مجال الإرشاد وإدارة المياه والبحوث

تأثرت الموارد البشرية في القطاع الزراعي بشكل كبير بالحرب في سورية بسبب هجرة الكثير من الخبراء الزراعيين البلاد بعد عام 2011، فيما لم يتمكن من قرر البقاء في سورية من تطوير خبراتهم بسبب محدودية الفرص التدريبية. يذكر أن قطاع إدارة الموارد المائية والإرشاد الزراعي والبحوث الزراعية قد تأثرت بشكل كبير بسبب الحرب.

عملت الفاو على تصميم مواد تدريبية للخبراء والفنيين للمساهمة في تعزيز واقع الإنتاج الغذائي في القطر. وسوف يتم تمكين الفنيين من خلال استخدام الأدوات والتقنيات لإعداد التقارير المستندة إلى البيانات والمعلومات الدقيقة حول الظروف الطارئة أو المخاطر التي قد تؤثر على الزراعة. [2]

7- تحقيق السلام والاستقرار الاجتماعي من خلال الزراعة والأمن الغذائي

شكلت استعادة النشاط الزراعي عاملاً هاماً في تشجيع عودة النازحين إلى أراضيهم التي هجروها خلال سنوات الحرب. مع ذلك، فإن الاستقرار والتماسك الاجتماعي يتطلبان توفر عناصر الإنتاج كمياه الري والبذار والوقود والخدمات من أجل دعم الإنتاج الغذائي في المناطق المتضررة.

تعتبر الفاو الزراعة والأمن الغذائي هما عناصر هامة لتحقيق السلام والاستقرار الاجتماعي في البلاد وتدعو إلى مشاركة المجتمعات الدولية في دعم استعادة قدرة المزارعين للوصول إلى مياه الري وإنشاء الجمعيات المحلية التي تساعد على إدارة الموارد بشكل عادل وعلى استعادة توفر المستلزمات عالية الجودة من خلال برامج إكثار البذار. [3]

[1] [1] https://www.fao.org/syria/fao-in-syria/ar/

[2] [2] https://www.fao.org/syria/fao-in-syria/ar/

[3] [3] https://www.fao.org/syria/fao-in-syria/ar/

2.2.3 تحليل المساعدات الخارجية :

تعد المساعدات الخارجية في العقد الأخير مصدر من مصادر التمويل لأغلب الدول النامية وبمختلف مستوياتها وخاصة للدول ذات الدخل المنخفض ، وعادة تحصل هذه المعونات من الدول ذات الدخل المرتفع (الدول الغنية) إلى الدول ذات الدخل المنخفض (الدول الفقيرة)، اذ توجه هذه المساعدات والمنح لغرض رفع مستوى النمو الاقتصادي ولتطوير البنى التحتية ، و من خلال الدور الكبير للمساعدات المالية في رفع مستوى النمو الاقتصادي ومن خلال الخطط الاقتصادية والأهداف المرسومة ، اذا توفرت الأرضية اللازمة بعيداً عن الفساد الإداري والمادي والاستخدام الأمثل لهذه المساعدات وتوزيعها إلى القطاعات الاقتصادية التي تكون قيمة مضافة وزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ، مع الآخذ بعين الاعتبار طبيعة الدولة التي تقدم المساعدة والمبررات لذلك ، وقد اختلف مستوى تأثير هذه المساعدات ما بين دولة واخرى ، و أدت المساعدات الموجهة لقطاع الزراعة في سورية دوراً كبيراً فلولاها كانت قد استمرت حالة الأمن الغذائي في سورية بالازدياد سوءاً على مدار السنوات السابقة ، فقد فقدت سورية بالفعل نصف ثروتها الحيوانية وانخفض إنتاج الحبوب بشكل مطرد منذ بداية الحرب حيث قل في عام 2014-2015 إلى 40 % من مستويات ما قبل الحرب نتيجة لنقص الزراعة وظروف الجفاف ،وبالرغم من أن الإنتاج الزراعي ظلّ ممكناً في أنحاء كثيرة من سورية إلا أن الكثير من المزارعين كانوا لا يستطيعون الوصول إلى المدخلات التي كانت مدعومة في الماضي والتي ارتفعت أسعارها بشكل كبير أو تحمل تكاليفها، وبالمثل افتقر الرعاة إلى العلف الحيواني أما الخدمات البيطرية فقد ضعفت بدرجة كبيرة ونتيجة لذلك فإن نسبة كبيرة من الثروة الحيوانية بسورية غير محصنة مما يعرض البلدان المجاورة إلى انتقال الأمراض إليها ، وهذا الإنتاج المحدود والمكلف أدى إلى تزايد أسعار المواد الغذائية، مما يؤثر بدرجة خطيرة على ثلاثة أرباع السوريين الذين يعيشون حاليا تحت خط الفقر و معظمهم من المزارعين. ومع مواجهة تلك التحديات الهائلة، تبقى الزراعة العمود الفقري لسبل العيش الريفية وتحافظ على الإمدادات الغذائية في سورية. [1]

[1] https://www.democraticac.de.w0124385.kasserver.com

ظلت التدخلات الزراعية الهادفة إلى زيادة القدرة على الصمود تعاني من نقص التمويل إلى حد كبير لذلك استمرت الجهود بأكثر من ذلك بكثير لزيادة توافر الغذاء في سورية وتعزيز صمود سبل المعيشة القائمة على الزراعة عبر سورية . ويعرض الجدول التالي عدد و ميزانية المشاريع المقدمة من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في استجابةً للأزمة السورية، والتمويل اللازم لتحسين الأمن الغذائي للأسر خلال فترة الدراسة من عام (2011 -2020) .

السنوات	الجدول رقم: (3.3) المساعدات الخارجية		
	عدد المشاريع	اجمالي ميزانية المشاريع (بالدولار)	عدد الأسر المستفيدة
2011	3	1,182,554	8,342
2012	4	4,017,058	20,763
2013	7	24,884,204	77,782
2014	5	4,561,562	86,506
2015	6	10,331,569	158,778
2016	7	17,230,455	273,297
2017	10	20,343,498	216,115
2018	15	10,914,714	78,334
2019	15	35,516,765	228,130
2020	8	8,593,571	202,457
مشاريع المساعدة الإنسانية لمساعدة المتضررين من الأزمة السورية وموجات الجفاف والتغير المناخي الجهات الممولة : مكتب المساعدات الإنسانية التابع للأمم المتحدة – الوكالة السويسرية للتنمية – الحكومة الالمانية – المملكة المتحدة – الاتحاد الأوربي .			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات منظمة الأغذية والزراعة في سورية .

كما يظهر الجدول السابق فمنذ عام 2011 قدمت المنظمة الدعم لسبل المعيشة لأكثر من (1525228 أسرة) في المناطق الريفية وشبه الحضرية في حلب والحسكة والرقة ودرعا ودير الزور وحماة وحمص وإدلب وريف دمشق وطرطوس والسويداء والقنيطرة

ومن خلال الجدول السابق سيتم عرض البيانات على شكل رسم بياني وذلك لتوضيح التغير الذي طرأ على حجم المساعدات الخارجية خلال فترة الدراسة :

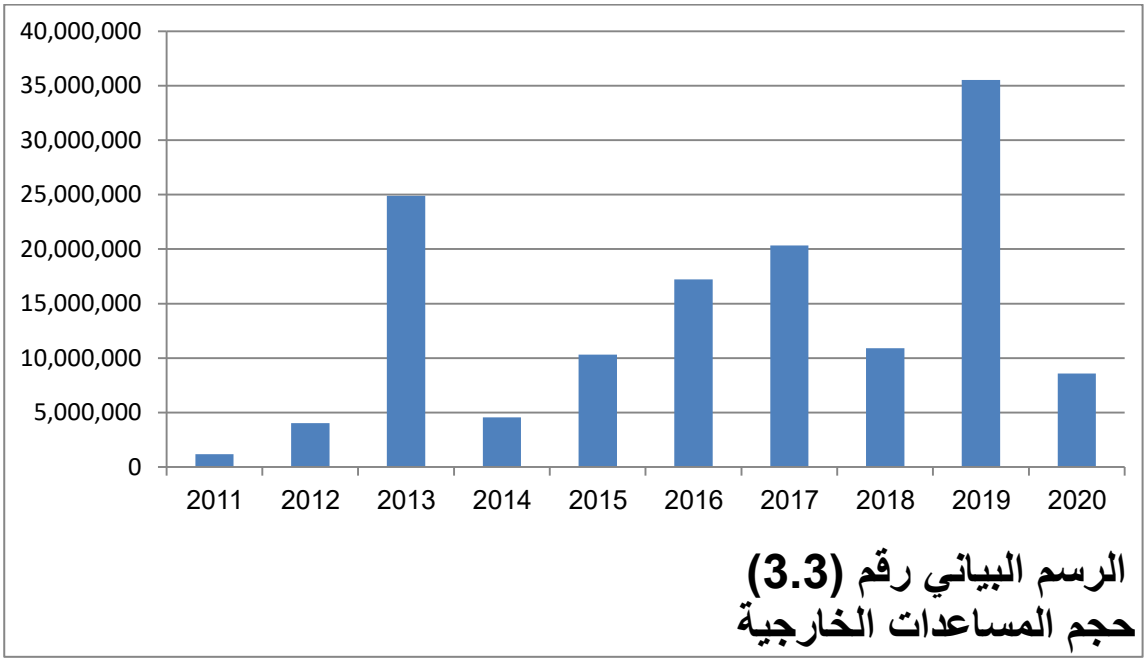

الرسم البياني رقم (3.3)
حجم المساعدات الخارجية

بدأ القطاع في تلقي المساعدات بشكل دوري ومنتظم في بداية عام 2011 ووصل حجمها إلى 1,182,554 دولار ,واستمرت بالزيادة حتى عام 2013 حيث بلغت 24,884,204 دولار ، ثم انخفضت في عام 2014 نظراً لانخفاض عدد المشاريع المقدمة عما كان عليه قبل عام ثم عاودت بالارتفاع ليبلغ حجمها في عام 2015 (10,331,569) دولار وفي عام 2016 بلغت 17,230,455 دولار أما في عام 2017 وصل حجمها إلى 20,343,498 دولار أما في عام 2018 انخفضت قيمة المساعدات على الرغم من زيادة عدد المشاريع عن العام السابق ويعود ذلك إلى انخفاض ميزانية المشاريع المنفذة في ذلك العام وهذا ما سيبينه الجدول التالي رقم : (4.3)

الجدول رقم :(4.3)

ميزانية المشاريع الزراعية لعام 2018

المشاريع المنفذة خلال العام 2018	ميزانية المشروع (بالدولار)
الأول	482,606
الثاني	1,120,108
الثالث	3,000,000
الرابع	594,000
الخامس	600,000
السادس	500,000
السابع	1,000,000
الثامن	400,000
التاسع	2,000,000
العاشر	500,000
الحادي عشر	9000
الثاني عشر	9000
الثالث عشر	9000
الرابع عشر	9000
الخامس عشر	682,000
15 مشروع	اجمالي ميزانيات المشاريع 10,914,714

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في سورية.

وبلغت المساعدات أعلى مستوياتها في عام 2019 حيث وصلت إلى 35,516,765 دولار وتم تنفيذ 15 مشروع في ذلك العام وتوزعت ميزانيات المشاريع كما يلي :

الجدول رقم :(5.3)

ميزانية المشاريع الزراعية لعام 2019

المشاريع المنفذة خلال العام 2019	ميزانية المشروع (بالدولار)
الأول	485149
الثاني	13651874
الثالث	1083259
الرابع	2166518
الخامس	625000
السادس	625000
السابع	357142
الثامن	535714
التاسع	500000
العاشر	3000000
الحادي عشر	1997321
الثاني عشر	1999913
الثالث عشر	200000
الرابع عشر	180000
الخامس عشر	3609875
15 مشروع	اجمالي ميزانيات المشاريع 35,516,765

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في سورية

أما في عام 2020 انخفضت قيمة المساعدات بشكل كبير عما كانت عليه في العام السابق لتبلغ قيمتها (8,593,571) دولار موزعة على 4 مشاريع ، و يعود ذلك إلى تفشي فايروس كورونا في ذلك العام حيث تحول اهتمام الجهات الممولة لنوع جديد من المساعدات (المساعدات الطبية) في ذلك الوقت .

المبحث الثالث

العلاقة بين المساعدات الخارجية ومتغيرات النشاط الزراعي

1.3.3 المساعدات الخارجية و الناتج المحلي الزراعي :

لتحليل العلاقة ما بين الناتج الزراعي والمساعدات الخارجية نعرض بداية الجدول التالي :

الجدول رقم :(6.3)

العلاقة بين المساعدات والناتج المحلي الزراعي

السنوات	المساعدات الخارجية (بالدولار)	الناتج الزراعي (بملايين الليرة السورية وبالأسعار الجارية)	سعر الصرف	الناتج المحلي الزراعي($)
2011	1,182,554	671,586	47.82	1,404,404,015
2012	4,017,058	708,790	64.85	10,929,683,885
2013	24,884,204	737,473	109.018	6,764,690,235
2014	4,561,562	970,192	154.59	6,275,904,004
2015	10,331,569	1,584,906	237.74	666,655,107
2016	17,230,455	2,093,999	352.08	5,947,509,089
2017	20,343,498	3,392,317	495	6,853,165,657
2018	10,914,714	3,737,431	438	8,532,947,488
2019	35,516,765	4,734,461	438	10,809,271,690
2020	8,593,571	5,326,705	1100	4,842,459,010

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المصرف المركزي السوري.

ومن خلال الجدول السابق سيتم عرض البيانات على شكل رسم بياني لتوضيع العلاقة بين المتغيرين .

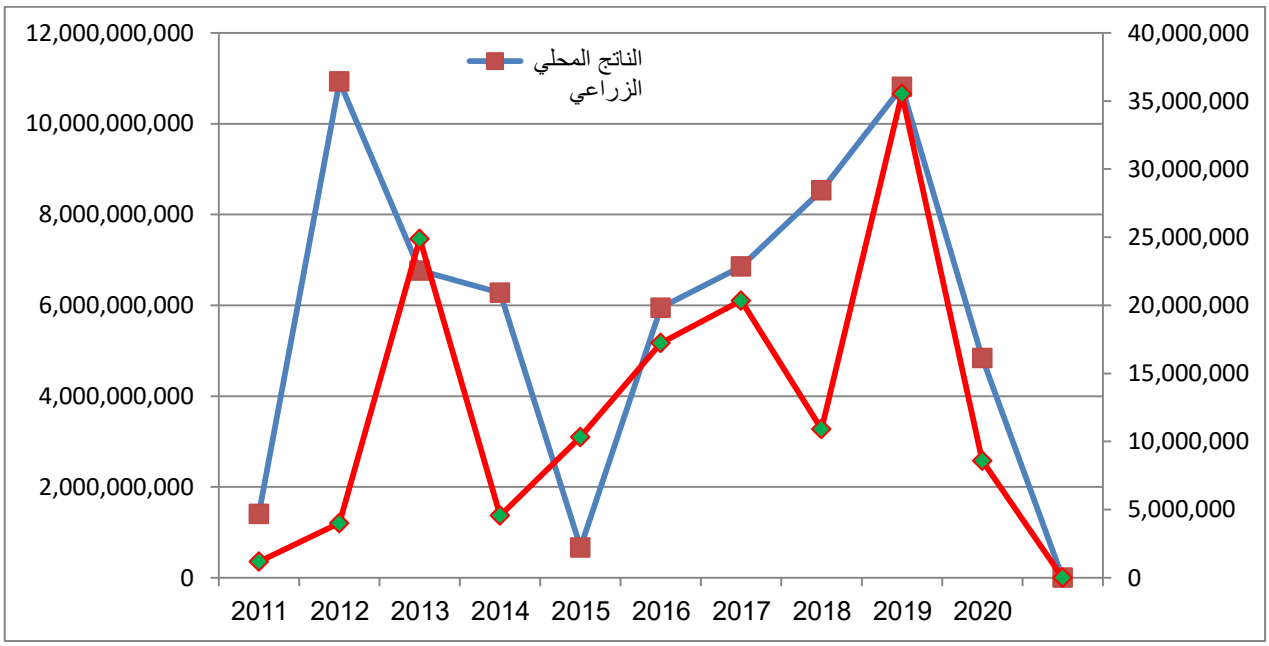

الرسم البياني رقم (4.3)

العلاقة بين المساعدات الخارجية والناتج المحلي الزراعي

يتضح من خلال الرسم البياني أربعة اتجاهات كما يلي :

الاتجاه الأول : أن هناك زيادة في الناتج المحلي الزراعي ترافق مع زيادة في قيمة المساعدات الخارجية وذلك في الأعوام التالية (2012 -2016 - 2017 - 2019) ، وذلك يشير إلى فاعلية تلك المساعدات في تلك الأعوام .

الاتجاه الثاني : ترافق الانخفاض في قيمة الناتج المحلي الزراعي مع الانخفاض في قيمة المساعدات المقدمة وذلك في الأعوام (2014 -2016) .

ومما سبق نستدل على أن العلاقة طردية بين المساعدات الخارجية والناتج المحلي الزراعي .

أما الاتجاه الثالث : أن هناك انخفاض في قيمة الناتج المحلي الزراعي على الرغم من زيادة قيمة المساعدات الخارجية وذلك في عام (2013 – 2015) ويعود السبب وراء التراجع في قيمة الناتج المحلي الزراعي إلى عوامل عديدة كالاستخدام الخاطئ لتلك المساعدات وسوء توزيعها على القطاع بما يدعمها وينميها ،وبانتشار الفساد، وعدم الاستخدام الامثل لتلك الموارد المالية او الغذائية

المتلقاه بالإضافة الي صرف مبالغ هائلة من تلك المساعدات على المواد الغذائية فضلاً على استثمارها في مشاريع تحقق نمواً واستقرار للقطاع .

والاتجاه الرابع : ترافق الارتفاع في قيمة الناتج المحلي الزراعي مع الانخفاض في قيمة المساعدات المقدمة وذلك في عام 2018 ويعود سبب ذلك إلى ما تم ذكره سابقاً أنه في عام 2018 انخفضت قيمة المساعدات ولكن تم توزيعها على عدد كبير من المشاريع الصغيرة وهذا ما بينه الجدول رقم (2.3) .

ومما سبق نجد أن العلاقة عكسية بين المساعدات الخارجية والناتج المحلي الزراعي .

2.3.3 المساعدات الخارجية و الصادرات من الإنتاج الزراعي :

لتحليل العلاقة ما بين الصادرات الزراعية والمساعدات الخارجية نعرض بداية الجدول التالي والذي يعرض بيانات المساعدات الخارجية والصادرات من الإنتاج الزراعي خلال الفترة الممتدة من عام 2011 حتى عام 2020 بالدولار الأمريكي حيث سيتم تحويل قيمة الصادرات من الليرات السورية إلى ما يقابله من الدولار بالاعتماد على بيانات سعر الصرف من المجموعة الاحصائية .

الجدول رقم (7.3)

العلاقة بين المساعدات الخارجية والصادرات من الإنتاج الزراعي

السنوات	المساعدات الخارجية (بالدولار)	الصادرات من الإنتاج الزراعي (بملايين الليرة السورية)	سعر الصرف	الصادرات من الإنتاج الزراعي بالدولار
2011	1,182,554	65,248	47.82	1,364,450,021
2012	4,017,058	50,373	64.85	776,761,758
2013	24,884,204	59,750	109.018	548,074,630
2014	4,561,562	64,381	154.59	416,462,902
2015	10,331,569	100,085	237.74	420,985,110
2016	17,230,455	200,489	352.08	569441604
2017	20,343,498	598,301	495	1,208,688,889
2018	10,914,714	472,151	438	1,077,970,320
2019	35,516,765	510,133	438	1,164,687,215
2020	8,593,571	999,463	1100	908,602,727

المصدر : اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعة الاحصائية .

وبالاعتماد على الجدول السابق (7.3) سيتم عرض البيانات على شكل رسم بياني لتوضيح العلاقة بين المتغيرين :

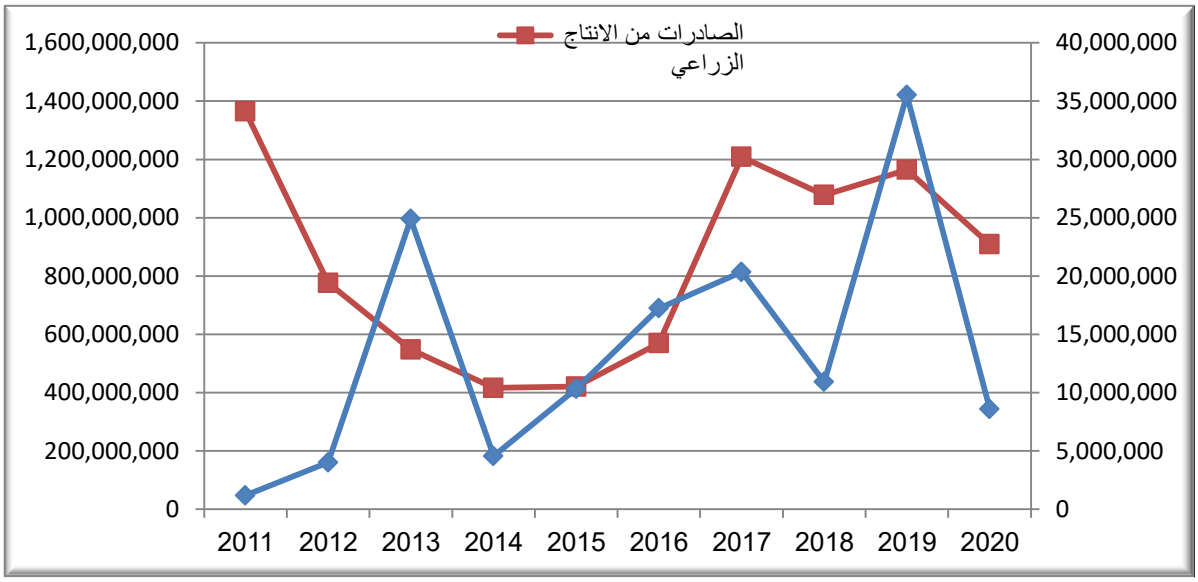

الشكل رقم (5.3)

العلاقة بين المساعدات الخارجية والصادرات من الإنتاج الزراعي

من خلال الرسم البياني والجدول (2.3.3) نلاحظ أنه في البداية كانت العلاقة عكسية بين الصادرات والمساعدات ففي عام 2011 بلغت قيمة الصادرات 1,364,450,021 دولار في حين كانت المساعدات 1,182,554 دولار وارتفعت قيمة المساعدات في عام 2012 لتبلغ 4,017,058 دولار ولكن بالمقابل انخفضت قيمة الصادرات و أصبحت 776,761,758 دولار وكذلك في عام 2013 رافق الارتفاع في قيمة المساعدات انخفاضاً في قيمة الصادرات ولكن بنسبة أقل , وذلك بسبب أن قيمة الناتج الزراعي كانت في انخفاض وللأسباب التي تم ذكرها سابقاً . ومن بعد عام 2013 نلاحظ أن العلاقة أصبحت طردية بين المتغيرين فكل انخفاض في قيمة المساعدات يصاحبه انخفاض في قيمة الصادرات وكل ارتفاع في قيمة المساعدات يرافقه ارتفاع في قيمة الصادرات حتى عام 2020 .

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية

تمهيد

1.4 مجتمع وعينة الدراسة .

2.4 اختبار الفرضيات وتفسير النتائج .

1.2.4تحليل أثر المساعدات الخارجية في الناتج المحلي الزراعي .

2.2.4تحليل أثر المساعدات الخارجية في الصادرات من الإنتاج الزراعي.

تمهيد :

يأتي هذا الفصل استكمالاً للقسم النظري الذي تم عرضه ، حيث يهدف إلى اختبار فرضيات الدراسة احصائياً وتحديد ما إذا كان للمساعدات الخارجية تأثيراً في النشاط الاقتصادي الزراعي والذي تم قياسه بالناتج المحلي الزراعي والصادرات الزراعية ،وسيتم العرض في هذا الفصل أولاً مجتمع وعينة الدراسة وثانياً اختبار الفرضيات وتفسير النتائج .

1.4 مجتمع وعينة الدراسة :

لاختبار فرضيات البحث تم اختيار مؤشرات قياس أداء النشاط الاقتصادي الزراعي السوري مجتمعاً للبحث، أما عينة البحث فهي مكونة من قيمة الناتج المحلي الزراعي والصادرات الزراعية خلال الفترة الممتدة من عام 2011 حتى عام 2020 .

2.4 اختبار الفرضيات وتفسير النتائج :

سيتم اخضاع فرضيات الدراسة للاختبار باستخدام تحليل الانحدار البسيط ، وذلك بموجب قاعدة القرار الآتية :

نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة إذا كانت قيمة sig المحسوبة أصغر من 5% .

وباستخدام البرنامج الاحصائي spss سيتم دراسة الانحدار البسيط واختبار الفرضيات على اعتبار أنه يوجد متغير مستقل واحد وهي المساعدات الخارجية ومتغيريين تابعيين (الناتج المحلي الزراعي – الصادرات من الإنتاج الزراعي)

1.2.4 تحليل أثر المساعدات الخارجية في الناتج المحلي الزراعي .

تنص **الفرضية الأولى** على أنه لا يوجد أثر للمساعدات الخارجية في الناتج المحلي الزراعي .

ومن خلال الجدول التالي سيتم عرض بيانات المساعدات الخارجية والناتج المحلي الزراعي خلال الفترة الممتدة من عام 2011 حتى عام 2020 على شكل بيانات ربع سنوية وذلك لمتطلبات الدراسة التطبيقية ، وتم تحويل البيانات باستخدام برنامج Eviews وباتباع طريقة Denton في التحويل من بيانات منخفضة التردد إلى بيانات مرتفعة التردد .

الجدول رقم (1.4)

البيانات الربعية للناتج المحلي الزراعي والمساعدات الخارجية خلال المدة (2011-2020)

السنة	الربع	الناتج المحلي الزراعي(بالدولار)	المساعدات الخارجية (بالدولار)
2011	2011Q1	-285580233.1	501161.4928
	2011Q2	-30907738.38	418952.2957
	2011Q3	478437251.1	254533.9014
	2011Q4	1242454735	7906.310145
2012	2012Q1	2261144714	-320930.4783
	2012Q2	2857131209	77612.79768
	2012Q3	3030414218	1203536.138
	2012Q4	2780993743	3056839.543
2013	2013Q1	2108869784	5637523.012
	2013Q2	1672941310	6903207.595
	2013Q3	1473208322	6853893.291
	2013Q4	1509670819	5489580.102
2014	2014Q1	1782328803	2810268.027
	2014Q2	1806050875	1070592.186
	2014Q3	1580837037	270552.5795
	2014Q4	1106687289	410149.207
2015	2015Q1	383601629.3	1489382.069
	2015Q2	7592224.536	2358479.286
	2015Q3	-21340925.63	3017440.859
	2015Q4	296802178.8	3466266.787
2016	2016Q1	962021537.8	3704957.071
	2016Q2	1438051575	4041495.856

4475883.143	1724892291	2016Q3	
5008118.93	1822543685	2016Q4	
5638203.219	1731005757	2017Q1	2017
5669305.447	1687304849	2017Q2	
5101425.614	1691440960	2017Q3	
3934563.721	1743414090	2017Q4	
2168719.766	1843224240	2018Q1	2018
1686365.678	1999153352	2018Q2	
2487501.456	2211201428	2018Q3	
4572127.1	2479368468	2018Q4	
7940242.609	2803654470	2019Q1	2019
9663068.269	2892834252	2019Q2	
9740604.08	2746907813	2019Q3	
8172850.041	2365875154	2019Q4	
4959806.153	1749736273	2020Q1	2020
2550023.236	1287632113	2020Q2	
943501.2918	979562672.3	2020Q3	
140240.3196	825527952.1	2020Q4	

المصدر بيانات النشرة الإحصائية للمصرف المركزي السوري بعد تحويلها باستخدام برنامج Eviews إلى بيانات ربعية .

أولاً سيتم تقدير معادلة الانحدار وفق الصيغة الآتية :

$$\boldsymbol{ADP = B_0 + B_1 FA + E}$$

حيث :

ADP [1] : الناتج المحلي الزراعي .

FA [2] : المساعدات الخارجية .

E : حد الخطأ العشوائي الذي يحقق الشروط التالية :

1- المتوسط صفر وبتباين ثابت
2- التوزيع طبيعي
3- لا يوجد ارتباط ذاتي

[1] ADP : اختصار Agricultural domestic produt

[2] FA : اختصار Foreign Aid

ثانياً: سيتم إدخال البيانات في الجدول رقم (1.4) في برنامج spss لنحصل على الجدول الآتي :

الجدول رقم (.2.4) **معامل الارتباط** **Model Summary[b]**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.429[a]	.184	.163	803038261.09305	.287

a. Predictors: (Constant)، FA

المصدر : مخرجات SPSS

b. Dependent Variable: ADP

من خلال الجدول رقم (.2.4) يتبين أن احصائية ديربن واتسن DW=0.287 تشير إلى وجود مشكلة في الارتباط الذاتي حيث أن القيم الجدولية لديربن واتسن dl=1.442 و du=1.544 .

ولحل مشكلة الارتباط الذاتي سيتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي الخطي من المرتبة المناسبة AR(1)أوAR(2)أوAR(3) الموضحة في العلاقات الآتية :

انحدار ذاتي من المرتبة الأولى $AR(1)$ $e_t = \alpha_1 e_{t-1}$

انحدار ذاتي من المرتبة الثانية $AR(2)$ $e_t = \alpha_1 e_{t-1} + \alpha_2 e_{t-2}$

انحدار ذاتي من المرتبة الثالثة $lR(3)$ $e_t = \alpha_1 e_{t-1} + \alpha_2 e_{t-2} + \alpha_3 e_{t-3}$

وبالتجريب نجد أن مشكلة الانحدار الذاتي تحل بإدخال انحدار ذاتي للبواقي من المرتبة الثالثة

وبالتالي ستصبح معادلة الانحدار بعد ادخال النموذج المذكور على الشكل الآتي :

$$\boldsymbol{ADP = b_0 + b_1 FA + \alpha_1 e_{t-1} + \alpha_2 e_{t-2} + \alpha_3 e_{t-3}}$$

وبعد ادخال النموذج مع البيانات الموضحة في الجدول رقم (.1.4) ستظهر الجداول الآتية :

الجدول رقم (3.4) معامل الارتباط **Model Summary[b]**

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.977[a]	.955	.949	177259858.04169	2.166

a. Predictors: (Constant)، AR3، AR1، FA، AR2

المصدر : مخرجات spss

b. Dependent Variable: ADP

من خلال الجدول السابق يتبين أن مشكلة الارتباط الذاتي قد تم حلها حيث أن :

$$du < 2.166 < 4 - du$$

$$1.544 < 2.166 < 2.277$$

وأن معامل الارتباط $R = 96\%$ وهو ارتباط قوي ، و أن معامل التحديد $= \text{R Square}$ 95%هذا يعني أن المساعدات الخارجية مع النموذج الذي تم ادخاله تفسر 95% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الزراعي .

الجدول رقم (4.4) **توصيف البواقي** **Residuals Statistics**[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	-130652976.0000	2976965888.0000	1699047051.2758	767615774.53243	37
Residual	-356880672.00000	417216032.00000	**.00000**	167122196.87126	37
Std. Predicted Value	-2.384	1.665	.000	1.000	37
Std. Residual	-2.013	2.354	.000	.943	37

a. Dependent Variable: ADP

المصدر : مخرجات SPSS

ومن خلال الجدول رقم (4.4) نجد أن المتوسط للبواقي Residuals صفر .

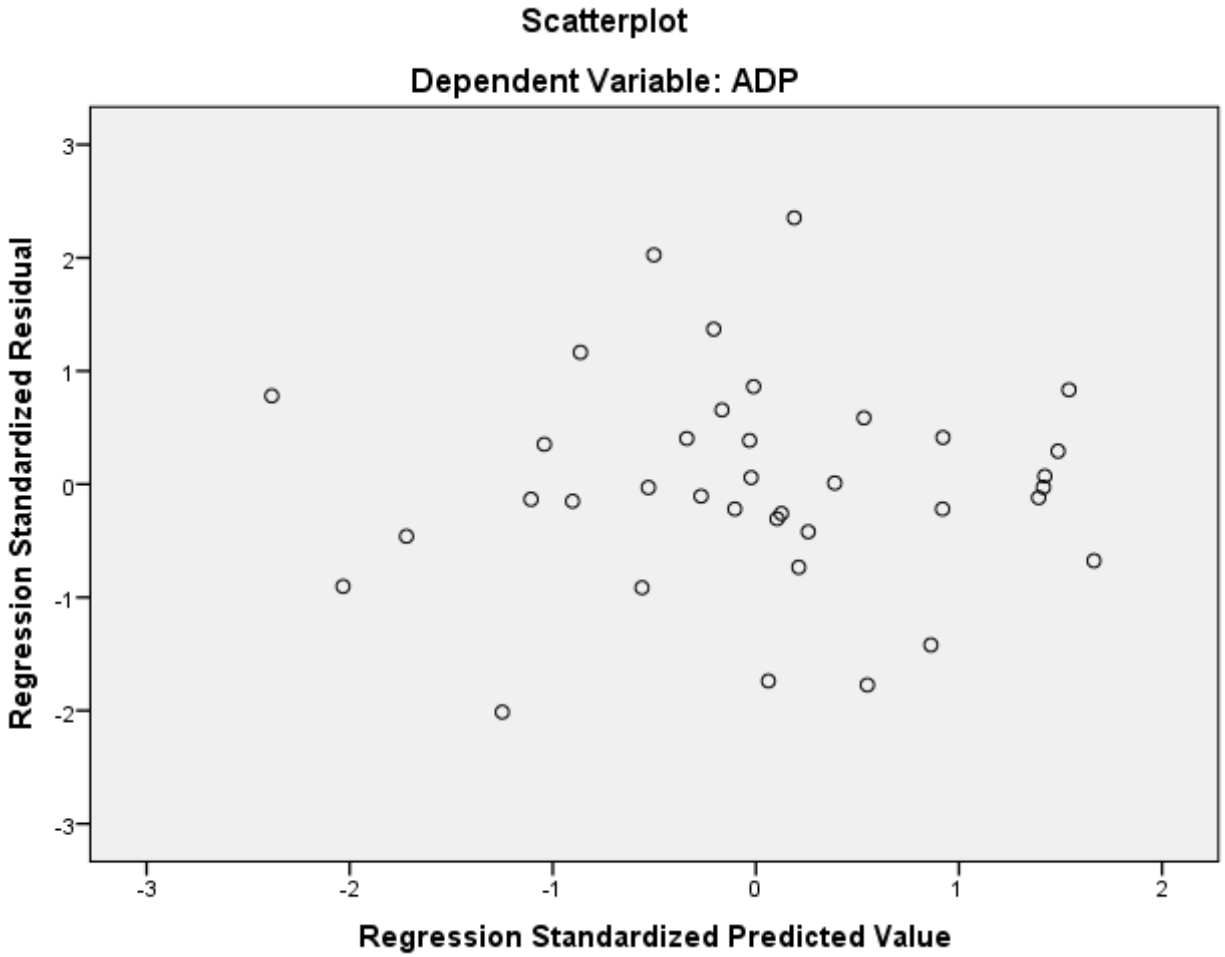

الشكل رقم (1.4) : شكل الانتشار للبواقي من القيم المقدرة.

ومن خلال الشكل أعلاه نجد أن النقاط منتشرة بشكل عشوائي ويمكن القول أن التباين ثابت .

الجدول رقم (5.4) التوزيع الطبيعي للبواقي **Tests of Normality**

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Unstandardized Residual	.103	37	.200*	.971	37	.431

*. This is a lower bound of the true significance.

a. Lilliefors Significance Correction

المصدر : مخرجات SPSS

ومن خلال الجدول أعلاه نجد أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي حيث أن :

$sig_{\text{Kolmogorov-Smirnova}} = 20\%$ وهي أكبر من 5%

$sig_{\text{Shapiro-Wilk}} = 43\%$ وهي أكبر من 5%

الجدول رقم (6.4) معامل الانحدار **Coefficients[a]**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1088374805.590	55468732.311		19.621	.000
	FA	143.725	12.703	.499	11.314	.000
	AR1	1.971	.156	1.899	12.602	.000
	AR2	-1.555	.257	-1.551	-6.051	.000
	AR3	.414	.155	.433	2.667	.012

a. Dependent Variable: ADP

المصدر مخرجات spss

ومن خلال الجدول السابق يتبين أنه يوجد أثر للمساعدات الخارجية في الناتج المحلي الزراعي وذلك لأن $sig = 0$ وهي أصغر من 5%

ويلاحظ أيضاً أن العلاقة بين المساعدات الخارجية و الناتج المحلي الزراعي طردية .

الجدول رقم (7.4) معادلة الانحدار كاملة **ANOVA[a]**

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	21212423183196650000.000	4	5303105795799162900.000	168.776	.000[b]
	Residual	1005473832734728580.000	32	31421057272960268.000		
	Total	22217897015931380000.000	36			

a. Dependent Variable: ADP

المصدر : مخرجات spss

b. Predictors: (Constant)، AR3، AR1، FA، AR2

ومن خلال الجدول رقم (7.4) يتبين أن معادلة الانحدار كاملة معنوية وذلك لأن $sig = 0$ وهي أصغر من 5%

ومما سبق سيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر للمساعدات الخارجية في الناتج المحلي الزراعي عند مستوى الدلالة 5% ، وبما أن جميع شروط الخطأ العشوائي محققة يمكن كتابة معادلة الانحدار من الجدول رقم (6.4) على الشكل الآتي:

$$\widehat{ADP} = 1088374806 + 143.72FA + 1.97e_{t-1} - 1.55e_{t-2} + 0.41e_{t-3}$$

2.2.4 تحليل أثر المساعدات الخارجية في الصادرات من الإنتاج الزراعي.

تنص **الفرضية الثانية** على أنه لا يوجد أثر للمساعدات الخارجية في الصادرات من الإنتاج الزراعي.

حيث سيتم رفض الفرضية وقبول الفرضية البديلة إذا كانت قيمة sig المحسوبة أصغر من 5% .

ومن خلال الجدول التالي سيتم عرض بيانات المساعدات الخارجية والصادرات من الإنتاج الزراعي خلال الفترة الممتدة من عام 2011 حتى عام 2020 بالدولار الأمريكي وعلى شكل بيانات ربع سنوية وذلك لمتطلبات الدراسة التطبيقية ، وتم تحويل البيانات أيضاً باستخدام برنامج Eviews وباتباع طريقة Denton في التحويل من بيانات منخفضة التردد إلى بيانات مرتفعة التردد .

الجدول رقم (8.4)

البيانات الربعية للصادرات الزراعية

السنة	الربع	المساعدات الخارجية (بالدولار)	الصادرات الزراعية (بالدولار)
2011	2011Q1	501161.4928	373593388.4
	2011Q2	418952.2957	360601035.1
	2011Q3	254533.9014	334616328.6
	2011Q4	7906.310145	295639268.8
2012	2012Q1	-320930.4783	243669855.8
	2012Q2	77612.79768	203090324
	2012Q3	1203536.138	173900673.6
	2012Q4	3056839.543	156100904.6
2013	2013Q1	5637523.012	149691016.9
	2013Q2	6903207.595	142058118
	2013Q3	6853893.291	133202208.1
	2013Q4	5489580.102	123123287
2014	2014Q1	2810268.027	111821354.8
	2014Q2	1070592.186	104218330.2
	2014Q3	270552.5795	100314213.2
	2014Q4	410149.207	100109003.9
2015	2015Q1	1489382.069	103602702.1
	2015Q2	2358479.286	105657611.6
	2015Q3	3017440.859	106273732.2
	2015Q4	3466266.787	105451064
2016	2016Q1	3704957.071	103189607
	2016Q2	4041495.856	117953341.8

149742268.4	4475883.143	2016Q3	
198556386.8	5008118.93	2016Q4	
264395696.9	5638203.219	2017Q1	2017
305842031.1	5669305.447	2017Q2	
322895389.3	5101425.614	2017Q3	
315555771.6	3934563.721	2017Q4	
283823177.9	2168719.766	2018Q1	2018
265397901.3	1686365.678	2018Q2	
260279941.7	2487501.456	2018Q3	
268469299.1	4572127.1	2018Q4	
289965973.5	7940242.609	2019Q1	2019
299046975.4	9663068.269	2019Q2	
295712304.7	9740604.08	2019Q3	
279961961.4	8172850.041	2019Q4	
251795945.6	4959806.153	2020Q1	2020
230671433.7	2550023.236	2020Q2	
216588425.8	943501.2918	2020Q3	
209546921.9	140240.3196	2020Q4	

المصدر بيانات النشرة الإحصائية للمصرف المركزي السوري بعد تحويلها باستخدام برنامج Eviews إلى بيانات ربعية .

أولاً سيتم تقدير معادلة الانحدار وفق الصيغة الآتية :

$$\boldsymbol{AE = B_0 + B_1 FA + E}$$

حيث :

AE [1] : الصادرات الزراعية .

FA : المساعدات الخارجية .

E : حد الخطأ العشوائي والذي يحقق الشروط الأتية :

1- المتوسط صفر وبتباين ثابت
2- التوزيع طبيعي
3- لا يوجد ارتباط ذاتي

[1] AE : اختصار Agricultural exports

ثانياً: سيتم إدخال البيانات في الجدول رقم (8.4) في برنامج spss لنحصل على الجدول الآتي :

الجدول رقم (9.4) **Model Summary**[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.104[a]	.011	-.015	87045410.43195	.070

a. Predictors: (Constant)، FA

المصدر: مخرجات spss

b. Dependent Variable: AE

من خلال الجدول رقم (9.4) يتبين أن احصائية ديربن واتسن DW=0.070 تشير إلى وجود مشكلة في الارتباط الذاتي حيث أن القيم الجدولية لديربن واتسن dl=1.442 و du=1.544 .

ولحل مشكلة الارتباط الذاتي سيتم أيضاً استخدام نموذج الانحدار الذاتي الخطي من المرتبة المناسبة AR(1)أوAR(2)أوAR(3) .

وبالتجريب نجد أن مشكلة الانحدار الذاتي تحل بإدخال انحدار ذاتي للبواقي من المرتبة الثالثة

وبالتالي ستصبح معادلة الانحدار بعد ادخال النموذج المذكور على الشكل الآتي :

$$\boldsymbol{AE = b_0 + b_1 FA + \alpha_1 e_{t-1} + \alpha_2 e_{t-2} + \alpha_3 e_{t-3}}$$

وبعد ادخال النموذج مع البيانات الموضحة في الجدول رقم (8.4) ستظهر الجداول الآتية :

الجدول رقم (10.4) معامل الارتباط **Model Summary**[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.996[a]	.991	.990	7791534.51117	1.916

a. Predictors: (Constant), AR3, FA, AR1, AR2

المصدر : مخرجات spss

b. Dependent Variable: AE

من خلال الجدول السابق يتبين أن مشكلة الارتباط الذاتي قد تم حلها حيث أن :

$$du < 1.916 < 4 - du$$

$$1.544 < 1.916 < 2.277$$

وأن معامل الارتباط $R = 99.5\%$ وهو ارتباط قوي ، و أن معامل التحديد $= R\ Square$ 99%هذا يعني أن المساعدات الخارجية مع النموذج الذي تم ادخاله تفسر 99% من التغيرات الحاصلة في الصادرات الزراعي .

) توصيف البواقي 11.4الجدول رقم (**Residuals Statistics**[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	102785536.0000	322671424.0000	199657146.5865	78223050.40754	37
Residual	-16829404.00000	19607222.00000	**.00000**	7345929.18493	37
Std. Predicted Value	-1.238	1.573	.000	1.000	37
Std. Residual	-2.160	2.516	.000	.943	37

a. Dependent Variable: AE

المصدر : مخرجات spss

ومن خلال الجدول رقم (11.4) نجد أن المتوسط للبواقي Residuals صفر .

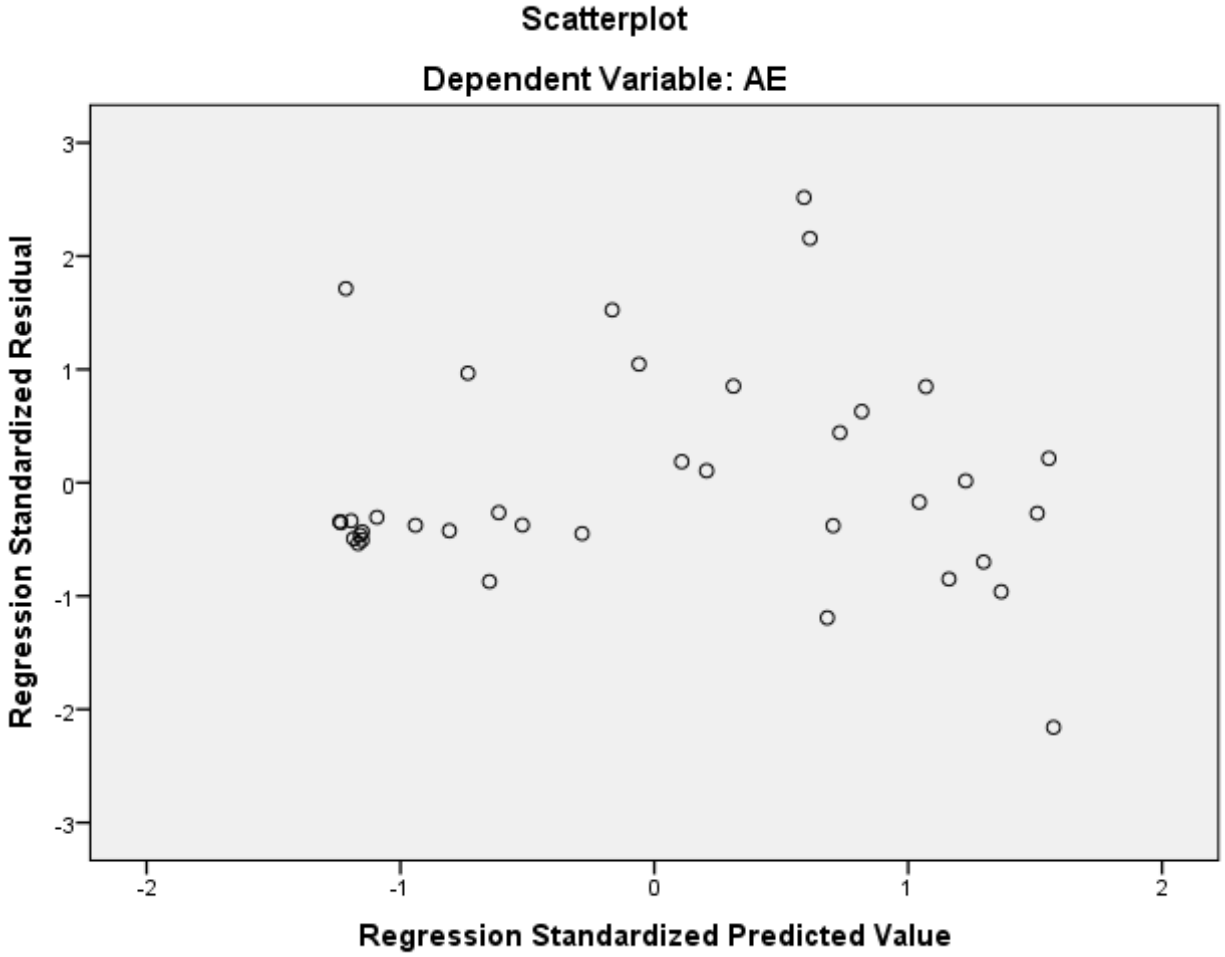

الشكل رقم (2.4.) : شكل الانتشار للبواقي مع القيم المقدرة.

المصدر: مخرجات spss

ومن خلال الشكل أعلاه نجد أن النقاط منتشرة بشكل عشوائي ويمكن القول أن التباين ثابت .

الجدول رقم (12.4) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي **Tests of Normality**

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Unstandardized Predicted Value	.135	37	.085	.891	37	.002

a. Lilliefors Significance Correction

المصدر : مخرجات spss

ومن خلال الجدول أعلاه نجد أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي حيث أن :

$sig_{\text{Kolmogorov–Smirnova}} = 8\%$ وهي أكبر من 5%

الجدول رقم (13.4) معامل الانحدار **Coefficients[a]**

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	199453830.653	2532052.854		78.772	.000
	FA	3.299	.552	.115	5.981	.000
	AR1	2.316	.159	2.356	14.571	.000
	AR2	-1.901	.283	-2.044	-6.716	.000
	AR3	.550	.141	.625	3.890	.000

a. Dependent Variable: AE

المصدر : مخرجات spss

ومن خلال الجدول السابق يتبين أنه يوجد أثر للمساعدات الخارجية في الصادرات الزراعية وذلك لأن $sig = 0$ وهي أصغر من 5%

ويلاحظ أيضاً أن العلاقة بين المساعدات الخارجية و الصادرات الزراعية طردية .

الجدول رقم (14.4) معادلة الانحدار كاملة **ANOVA**[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	220278442142166912.000	4	55069610535541736.000	907.123	.000[b]
	Residual	1942656321240114.000	32	60708010038753.560		
	Total	222221098463407104.000	36			

a. Dependent Variable: AE

المصدر :مخرجات spss

b. Predictors: (Constant), AR3, FA, AR1, AR2

ومن خلال الجدول رقم (14.4) يتبين أن معادلة الانحدار كاملة معنوية وذلك لأن $sig = 0$ وهي أصغر من 5%

ومما سبق سيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر للمساعدات الخارجية في الصادرات الزراعية عند مستوى الدلالة 5% ، وبما أن جميع شروط الخطأ العشوائي محققة يمكن كتابة معادلة الانحدار من الجدول رقم (13.4) على الشكل الآتي:

$$\widehat{AE} = 199453830 + 3.29FA + 2.31e_{t-1} - 1.9e_{t-2} + 0.55e_{t-3}$$

النتائج والمقترحات

أولاً: النتائج :

1- جاءت المساعدات في فترات حرجة للنشاط الزراعي و أسهمت في الحد من الاختلالات التي تعرض لها فلولاها كانت قد استمرت حالة الأمن الغذائي في سورية بالازدياد سوءاً على مدار السنوات السابقة.

2- يوجد أثر للمساعدات الخارجية في الناتج المحلي الزراعي ، و بلغ معامل الارتباط بين المساعدات الخارجية والناتج المحلي الزراعي 96% وهو ارتباط قوي ، ومعامل التحديد بلغ 95% أي أن المعادلة كاملة تفسر 95% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الزراعي ،والعلاقة بين المساعدات الخارجية والناتج المحلي الزراعي هي علاقة طردية.

3- يوجد أثر للمساعدات الخارجية في الصادرات من الإنتاج الزراعي، و بلغ معامل الارتباط بين المساعدات الخارجية و الصادرات من الإنتاج الزراعي 99.6% وهو ارتباط قوي ، ومعامل التحديد بلغ 99% أي أن المعادلة كاملة تفسر 99% من التغيرات الحاصلة في الصادرات من الإنتاج الزراعي و العلاقة بين المساعدات الخارجية و الصادرات من الإنتاج الزراعي هي علاقة طردية.

ثانياً: المقترحات :

1- اتخاذ الاجراءات المناسبة اللازمة لمواجهة مخاطر تقلب المساعدات وتراجعها في الفترات المقبلة ، لربما قامت المنظمة المقدمة للمساعدات بتخفيض مساعداتها الخارجية في الفترات المقبلة .

2- تفعيل وحدة قياس الأثر في وزارة التخطيط الزراعي وصولاً إلى وضع أسس ومعايير في اختيار المشاريع.

3- تعزيز التوجه نحو الاعتماد على الذات والحد قدر الإمكان من الاعتماد على المصادر الخارجية على اعتبار أن المساعدات الخارجية عنصراً مكملاً للنمو وليس هدفاً.

4- تطوير نظام الاحصاءات المتعلقة في المساعدات و إعداد بيانات إحصائية متكاملة عن مختلف المصادر : (العربية ،و الأجنبية ، والمؤسسات الدولية و الإقليمية ، ووكالات الأمم المتحدة ، والصناديق العربية) ، و الأنواع (العينية ، والثنائية ، والإنسانية ، والمتعددة ، والفنية) وضمن فترة زمنية مناسبة والإفصاح عنها و ذلك لهدف القيام بالمزيد من الدراسات الحديثة والوصول إلى نتائج دقيقة تساعد صناع القرارفي اتخاذ قرارات سليمة .

قائمة المراجع :

- **المراجع العربية :**

أولاً: الكتب

1. هايتر،تيريزا،(1989).**امبريالية المساعدات**، ترجمة مجدي ناصيف، ، دار ابن رشد، القاهرة.
2. عبد المطلب عبد الحميد،(2005) **اقتصاديات المالية العامة** ، الدار الجامعية، الاسكندرية .
3. عرفان تقي الحسني،(1996)، **التمويل الدولي** ، دار مجدولاي للنشر، الأردن .
4. أحمد البطريق،(2004) **السياسات الدولية في المالية العامة** ،الدار الجامعية ،الاسكندرية .
5. خلف،فليح حسن،(2004). **التمويل الدولي** ، الطبعة الأولى ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،عمان .
6. عبد المولى طشطوش،(2010)، **"مقدمة في العلاقات الدولية"**، جامعة اليرموك، الأردن.
7. مارتن غريفيش وتبري أوكلاهان،2008، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ، مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة ،.
8. عمر المرزوقي ،(2006) **التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي** ، الطبعة الأولى مكتبة الرشيد ، الرياض.
9. والتز، روبورت (1974)، **المعونات الأمريكية والسوفيتية، تحليل مقارن**،(ترجمة نبيل صبحي) ، دار القلم، الكويت.
10. عدينيات ،محمد (2014).محاضرات في التنمية الاقتصادية ،لطلبة الدكتوراه ،كلية الأعمال،الجامعة الأردنية ،عمان ، الأردن.
11. العيساوي،عبد الكريم جابر،(2012). **التمويل الدولي/**مدخل حديث،:دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان.
12. عبد العزيز،سمير محمد(1998).**التمويل العام- المدخل الادخاري الضريبي المدخل الاسلامي-المدخل الدولي** ،الطبعة الثانية،:مطبعة الاشعاع الفنية ،الاسكندرية.

13.محمد مين الششتاوي،عماد يونس همدان،(2013)،**الاقتصاد الزراعي**،جامعة بنها،كلية الزراعة/قسم الاقتصاد الزراعي.
14.النجفي ،حسن، (1977)**القاموس الاقتصادي** ،مطبعة الإدارة المحلية،بغداد .
15.العلوان عبد الصاحب، عبادي عبدالله ، (1966)،**المدخل في الاقتصاد الزراعي**،الطبعة الأولى،مطبعة المعارف،بغداد.
16.الراوي،أحمد عمر،(2016)،**الزراعة في العراق ومعوقات تحقيق التنمية المستدامة**،بيت الحكمة،العراق،بغداد.
17.أحمد الزوكي ،(2007)**التنمية الزراعية رؤية مستقبلية** .
18.مصطيفي،عبد اللطيف،(2023)،**"دراسات في التنمية الاقتصادية"**قسم الادارة والاقتصاد ،المرجع الالكتروني للمعلوماتية.
19.الأمين،عبد الوهاب(2011)، **" الاقتصاد الجزئي"**،الطبعة الرابعة ، ، مكتبة المتنبي، البحرين.
20.السريتي ، محمد ، 2000، **"الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية"** ـ رؤية إسلامية ـ دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
21.هورست واتنباخ،(2006)،**النظم الزراعية في الجمهورية العربية السورية**،وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي .
22.السياسات الزراعية،(2007) .**التجارة الزراعية السورية** ،دمشق.
23.جمعة،حسن،(1983)، **"السياسات الزراعية العربية"**الجزء الحادي عشر ،المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الخرطوم-السودان.
24.منذر الحاج،(2020)،**السياسات الزراعية**،جامعة حماة،كلية الهندسة الزراعية ،قسم الاقتصاد الزراعي.
25.حبيب محمود ،(2010)،**السياسات الزراعية وأثرها في القطاع الزراعي في سورية ،** جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.

ثانياً: الدوريات

1- دعيس، إسماعيل محمد (1989)، **المساعدات الخارجية** ، مجلة الدبلوماسي، العدد 12**.**

2- صالح النملة، **السياسة الخارجية وعامل المساعدات**، مقال في صحيفة الرياض السعودية ، العدد 13435، 2005/4/6.

3- مكتب تنسيق المساعدات الخارجية لدولة الامارات ، خدمة تتبع المساعدات الخارجية ، الإصدار رقم 1، 2010،.

4- العباس بلقاسم ،(2008) **المساعدات الخارجية من أجل التنمية** ، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد الثامن والسبعون ، السنة السابعة .

5- الغزالي، عيسى، (2008)، **"المساعدات الخارجية من أجل التنمية "**، جسر التنمية ، العدد الثامن والسبعون ،المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

6- صلاح،عبد الفتاح، (2016)،**"عناصر النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي "**،مجلة جامعة كربلاء ،المجلد 8،العدد2، كلية الادارة والاقتصاد.

7- ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة شعبة الاحصاءات، 2009، نيويورك، **التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية**، السلسلة م،العدد4.

8- الغزالي،عيسى، (2003)،**"السياسات الزراعية"**،سلسلة جسر التنمية ،المعهد العربي للتخطيط بالكويت ،العدد21.

ثالثاً: الرسائل العلمية

1. نادر خميس أحمد سمارة، (2013)، **المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، غزة**.**
2. مبارك سعيد عوض العجمي،2011،**المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية**، رسالة ماجستير منشورة ،جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية**.**
3. شريم، أميمة،1996. **المساعدات الخارجية اليابانية كأداة للسياسة الخارجية 1970-1992**، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية، عمان.
4. فارس رشيد البياني،(2008) **التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمرك، عمان.

5. محمد أبو مصطفى ،(2009) **دور وأهمية التمويل الخارجي في تغطية العجز الدائم لدى موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية،** رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ،غزة .
6. مهيدات غازي (2005).**أثر المساعدات الأمريكية على صناعة القرار السياسي في الشرق الأوسط ،** دراسة حالة (الأردن، مصر والمغرب) 1989-2005، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة اليرموك ، أربد ، الأردن.
7. مكاوي ،محمد الحسن،(2001) **دور المساعدات الخارجية في اطار فلسلفة وسياسات برامج الإصلاح التكيفي الهيكلي مع اشارة خاصة للحالة السودانية،** عمان المركز العلمي للدراسات السياسية.
8. صادق، عمر (2010).**دور المساعدات الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية ،دراسة حالة مصر والأردن** ،رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة حلب ،حلب،سورية.
9. محمود ببيلي - عامر سليمان – سومر فرفور،(2012)، **تأثير إنضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي،**المركز الوطني للسياسات الزراعية .

- **المراجع الأجنبية :**

1- Deborah Bräutigam,(2010) China, Africa and the International Aid Architecture, African development bank group, working paper series, NO 107, April.

2- Riddell Roger, (2014), Does Foreign Aid Really Work? An Updated Assessment, Australian National University, Development Policy Centre, Discussion paper (33).

3- Josepa M. Miquel-Florensa, Aid Effectiveness(2007): A comparison of Tied and Untied Aid, working paper, York University, April 9/.

4- Economides , Spyros and Wilson , peter., (2001), **the economic factor in international relations,** London : I.B. Tauris.

5- Claudia R. Williamson, Exploring the failure of foreign aid : the role of incentives: the role of incentives and information , Economics Department- Springer Science, Appalachian State University, Boone, NC, USA, 11 July .

6- Steven Radelet(July 2006), A Primer On Foreign Aid, Working Paper Number 92, Center For Global Development,.

7- Rich Nielsen(, March 12, 2010) , Does Aid Follow Need? Humanitarian Motives in Aid Allocation, Department of Government , Harvard University , USA.

8- Abdur Chowdhury And Paolo Garonna,(, No. 2007.2, June 2007) Effective Foreign Aid, Economic Integration And Subsidiarity: Lessons From Europe, United Nations Economic Commission For Europe, Geneva, Switzerland, Discussion Paper Series.

9- Economides, Spyros and Wilson, Peter., (2001), The economic factor in international relations,London : I.B. Tauris.

10- Simon Burall and David Roodman(2007), Developing a Methodology for Assessing Aid Effectiveness: An Options Paper,(London: Overseas Development Institute).

11- Morrissey, Oliver, (2001**), Does Aid Increase Growth?** Progress in Development Studies.

12- Boone, P,.(1996), Politic and The Effectiveness of the Foreign Aid.European Economic Reviewvol (40).

13- Sachs,J.D (2004), Ending Africas Poverty Trap .Brooking paper On EconomicActivity, WashingtonThe Brooking Institution. (1).

14- Camilia et al ,(2009),Development Aid and Economic Growth:A positive long-Run relation ,IMF Working paper ,wp/09/118.

15- Kabete, Conchesta Nestory, (2008), Foreign Aidand Economic Growth, The Caseof Tanzania, Master degree, Institute of social studies, Graduate school of development studies.

16- Boserup Ester and Sachs Ignacy, (1971), Foreign Aid to Newly Independent Countries, Problems and Orientations, .Paris: Mouton The Hague .

17- Antonia Cirjak (2020), "**What Are The 4 Types Of Economic Activity?**", World Atlas.

18- Jon lunn and lorna Booth(20 june2016), the .7% aid target, house of commons library,.

19- – Sam Jones and channing Arnd, Assessing foreign Aids long-run contribution to growth and development, university of Copenhagen, Denmark and UNU- WIDER,Helsinki, Finlan,2014/2015.

20- – ismail o. fasanya (2012). does foreign aid accelerate economic growth? an empirical analysis for Nigeria.

21- – muhammad, javid and qayyum, abdul (2011) foreign aid-growth nexus in pakistan: role of macroeconomic policies.

- **المؤتمرات والتقارير:**

1- **دور الزراعة في التنمية في البلدان الأقل نمواً وفي ادماجها في الاقتصاد العالمي** ،الدورة الموضوعية المعنية بتعزيز القدرات الإنتاجية،مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان الأقل نمواً. بروكسل،بلجيكا،14/أيار2001،اعداد منظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة .

2- البنك الدولي (2008).**الاستعراض السنوي** ، التحديات العالمية المشتركة ، ملخص تنفيذي .

3- تقريرمنظمة الأغذية والزراعة(الفاو)، قسم التجارة والسلع.

4- تقرير عن وضع الزراعة في سورية ،حسام الكير ، 2018.

5- هديل العلي ، الزراعة عصب اقتصاد سورية ، دمشق.

6- تقرير وزارة الاقتصاد والتجارة السورية 2021.

- **المواقع الالكترونية :**

1- https://www.worldatlas.com

2- https://www.hashmicro.com

3- https://www.wallstreetmojo.com .

4- https://mawdoo3.com

5- https://democraticac.de/?p=91067#_ftnref15

6- https://europa.eu/

7- https://www.oecd.org/

8- الحياري،إيمان،2021،**أهمية الزراعة**، https://mawdoo3.com

9- https://carnegieendowment.org/sada/78287

10- https://www.fao.org/syria/fao-in-syria/ar/

Summary

This study aimed to demonstrate the impact of agricultural foreign aid on agricultural economic activity (agricultural domestic product and exports of agricultural production), during the period extending from 2011 AD until 2020 AD. To achieve the goal of the study, the descriptive approach was used, and reliance on appropriate statistical methods (linear regression) Simple) to analyze and interpret data to arrive at results and proposals, and to test hypotheses, the statistical program SPSS was relied upon. The study reached the following results:

1. The aid came at critical periods for agricultural activity and contributed to reducing the imbalances to which it was exposed. Without it, the food security situation in Syria would have continued to worsen over the previous years.

2. There is an impact of foreign aid on the agricultural GDP, and the correlation coefficient between foreign aid and the agricultural GDP reached 96%, which is a strong correlation, and the coefficient of determination reached 95%, meaning that foreign aid explains 95% of the changes occurring in the agricultural GDP, It is noted that the relationship between foreign aid and agricultural GDP is a direct relationship.

3. There is an impact of foreign aid on exports of agricultural production, and the correlation coefficient between foreign aid and exports of agricultural production reached 99.6%, which is a strong correlation, and the coefficient of determination reached 99%, meaning that foreign aid explains 99% of the changes occurring in exports of agricultural production, It is noted that the relationship between foreign aid and exports of agricultural production is a direct relationship.

Syrian Arab Republic

University of Hama

Faculty of Economics

Department of Economics (Finance and Banking)

"The Role of Foreign Aid Directed to the Agricultural Sector and its Impact on Agricultural Sector Economic Activity in Syria"

Scientific research submitted for a master's degree in finance and banking

Preparation

Huda Kamal Jamour

Supervisor

Professor Dr. Muhammad Jamal Taqtaq

Professor of economic planning
Faculty of Economics - University of Hama

1446-1445

2025-2024